جيمي كارتر وقضية حقوق الإنسان في الأرجنتين (1977-1981)
دراسة وثائقية

محمود رجب عبد المعز الخويسكى*
mahmoud.ragab@mu.edu.eg

ملخص

يتناول البحث سياسة الولايات المتحدة تجاه قضية حقوق الإنسان في الأرجنتين خلال عهد الرئيس جيمي كارتر (1977-1981) حيث أدرج الرئيس كارتر قضية حقوق الإنسان ضمن برنامجه الانتخابي خلال حملته الرئاسية الانتخابية للرئاسة الأمريكية لعام 1976، وعقب نجاحه وتولية الرئاسة أكد على اعتبار حقوق الإنسان أساس لسياسة البلاد الخارجية تجاه العالم، وبناء على ذلك حدثت تغييرات كبيرة في السياسة الخارجية الأمريكية من خلال تأسيس هيكل اداري داخل وزارة الخارجية، ومجلس الأمن القومي، وتعيين مسئولين عن حقوق الإنسان مهمتهم زيارات خارجية دورية وكتابة التقارير وتقديم التوصيات للسلطة التنفيذية؛ لاتخاذ موقف من الدول التي تقوم بانتهاك هذه الحقوق ضد شعوبها، ولما كانت الأرجنتين تعانى من انتهاك صريح في مجال حقوق الإنسان تحت حكم المجلس العسكري برئاسة الجنرال خورخي فيديلا؛ توترت العلاقات بين البلدين، بناء على اعتبار الرئيس كارتر والحكومة الأمريكية حقوق الإنسان الأساس في التعامل مع الأرجنتين، وقامت الولايات المتحدة بتخفيض المساعدات العسكرية وحظر التدريب العسكري ووقف بيع المعدات والأسلحة العسكرية، والتصويت ضد القروض الأرجنتينية في البنوك الأمريكية وبنك التنمية للدول الأمريكية والبنك الدولي ، وصدور قوانين وتشريعات من الكونجرس الأمريكي منع المساعدات عن الأرجنتين، علاوة على ذلك مارست الحكومة الأمريكية ضغوط على الحكومة العسكرية الأرجنتينية في منظمة الدول الأمريكية، وفى منظمة الأمم المتحدة من خلال قبول زيارة لجنة حقوق الإنسان الأمريكية، وإجبار الأرجنتين على تقديم تحسينات في مجال حقوق الإنسان، أثمرت هذه الجهود في تقليل الاعتقال والسجن والقتل والاختفاء والتعذيب ومنح السجناء السياسيين حق اختيار المنفى بدلا من المحاكمة.

الكلمات المفتاحية: حقوق الإنسان، جيمي كارتر، خورخي فيديلا، الولايات المتحدة، الأرجنتين.

* مدرس التاريخ الحديث والمعاصر قسم التاريخ كلية الآداب جامعة المنيا.

مقدمة:

منذ تولي الرئيس كارتر الحكم في 20 يناير 1977 عمل على ربط سياسة الولايات المتحدة الخارجية بقضية حقوق الإنسان، ولما كانت الأرجنتين تعانى تحت الحكم العسكري للبلاد من انتهاك منذ الانقلاب العسكري في 23 مارس 1976 في مجال حقوق الإنسان، حيث فرضت الحكومة العسكرية بقيادة الرئيس خورخي فيديلا حالة الطوارئ، وحل الكونجرس وانتهاك الحريات، وحظر الأحزاب السياسية، وعملت أيضا على محاربة الجماعات الإرهابية اليسارية المتطرفة، وتم الخلط بين التعامل بينها وبين المعارضة السياسية وشمل عمل المجلس العسكري الأرجنتيني ضد كل من يعارض سياسة الانقلاب، ولم يفرق النظام الحاكم بين الجماعات المتطرفة والمعارضة السياسية أو اليسار السياسي وبناء على ذلك انتهكت حقوق الإنسان وكانت اكبر ازمة في الحكومة الأرجنتينية تقسيم السلطة بين القوات البرية والجوية والبحرية بالتساوي تحت رئاسة خورخى فيديلا وعم الخلافات بينها ولم يكن هناك تنسيق بين عمل القوات المختلفة حيث عملت كل منها دون الرجوع إلى الأخرى، وكان العمل ضد المعارضة خارج القانون وفرض المتشددون سياستهم.

بناء على هذه الأوضاع انتشر القتل والاختطاف والتعذيب والاعتقال والاعتداء على الحريات والحقوق السياسية للمعارضة السياسية، وفى ظل سياسة الرئيس كارتر دعم حقوق الإنسان ساءت العلاقات الأمريكية الأرجنتينية، وتم فرض عقوبات أمريكية ضد الأرجنتين ولم يقتصر الأمر على ذلك بل شملت الجهود الأمريكية العمل ضد الأرجنتين في إطار الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية من أجل تحسين حقوق الإنسان.

يعرض البحث لعدة تساؤلات منها:

- ما أسباب توتر العلاقة بين الولايات المتحدة والأرجنتين في عهد الرئيس كارتر؟
- مدى انتهاك حقوق الإنسان في الأرجنتين تحت الحكم العسكري؟

- ما الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الأمريكية لوقف القتل والاختطاف والاختفاء والاعتقال ضد المعارضة السياسية؟
- لماذا لجات الولايات المتحدة إلى منظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة؟
- ما هو دور الكونجرس والرأي العام الأمريكي في انتهاك الأرجنتين لحقوق الإنسان؟

يعرض البحث عدة محاور مثل كارتر واستراتيجية حقوق الإنسان وأهدافها، الوضع الحقوقي في الأرجنتين في ظل الحكم العسكري، الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الأمريكية لتعديل الوضع الحقوقي في الأرجنتين، واللقاءات بين المسئولين من البلدين، وعمل الولايات المتحدة في منظمة الدول الأمريكية، والأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، ومدى نجاح السياسة الأمريكية في تعديل وضع حقوق الإنسان في الأرجنتين.

يهدف البحث إلى دراسة سياسة الولايات المتحدة تجاه قضية حقوق الإنسان في الأرجنتين خلال عهد الرئيس جيمي كارتر (1977–1981) ومعرفة أسباب توتر العلاقة بين الولايات المتحدة والأرجنتين خلال هذه الفترة وأسباب اهتمام الرئيس كارتر بحقوق الإنسان ودراسة الجهود الأمريكية المبذولة خلال هذه الفترة المهمة في تاريخ كلا من الولايات المتحدة والأرجنتين على حد سواء ومعرفة حجم الانتهاكات في الأرجنتين والتحسينات في مجال حقوق الإنسان بسبب الجهود الأمريكية والعقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة ضد الأرجنتين خلال هذه الفترة .

تم اختيار عام 1977 كبداية للبحث فهو العام الذي تولى الرئيس كارتر حكم الولايات المتحدة واتخاذه قضية حقوق الإنسان أساس في سياسة الولايات المتحدة الخارجية مع الأرجنتين ودول العالم، ثم جاء اختيار عام 1981 كنهاية للبحث مع نهاية حكم الرئيس كارتر في 20 يناير في هذا العام.

ثمة مسألة منهجية حيث اعتمدت الدراسة على منهج البحث التاريخي التحليلي من خلال عرض الأحداث التاريخية وتحليلها.

اعتمدت الدراسة بشكل أساس علي المصادر الوثائقية غير منشورة منها، وكذلك المنشورة مثل وثائق العلاقات الخارجية الأمريكية (FRUS) وأوراق الرئيس كارتر(Jimmy Carter Papers) ووثائق مجلس الأمن القومي الأمريكي (NSC) ووثائق وزارة الخارجية الأمريكية (Department of State) ووثائق البيت الأبيض (White House documents) ووثائق وكالة المخابرات المركزية(CIA)، ووثائق منظمة الأمم المتحدة (UN) ووثائق منظمة الدول الأمريكية (OAS) علاوة على وثائق الأرشيف القومي الأمريكي، بالإضافة إلى استخدام صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية، ومجموعة من المواقع الالكترونية التاريخية .

كارتر واستراتيجية حقوق الإنسان:

تبلورت رؤية الرئيس جيمي كارتر لقضية حقوق الإنسان منذ إعلانه الترشح للرئاسة الأمريكية في خطاب ترشحه للرئاسة الأمريكية عن الحزب الديمقراطي في 12 ديسمبر 1974 حيث أعلن ان حقوق الإنسان من ضمن أهدافه الرئيسية في السياسة الخارجية حال فوزه في الانتخابات التي كان مقرر لها عام 1976 حيث أشار أن على الولايات المتحدة لابد من وضع معيارًا للتعامل مع العالم في مجال حقوق الإنسان والحريات الأساسية. [1] وعلى هذا الأساس أدرج كارتر قضية حقوق الإنسان في الحملة الانتخابية الرئاسية، واعدًا بتغييرات جوهرية في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الدول الاخرى ، من خلال التركيز على حقوق الإنسان وهكذا صاغت إدارة كارتر، وصممت، ونفذت استراتيجية لحقوق الإنسان، و التي شكلت حجر الزاوية في سياسته الخارجية[2] وعقب نجاحه في الانتخابات الرئاسية الأمريكية وفى خطاب تنصيبه الرئاسي بتاريخ 20 يناير 1977 أكد الرئيس كارتر على سياسته الجديدة بقوله: "يجب أن يكون التزامنا بحقوق الإنسان مطلقًا، وأن تكون قوانيننا عادلة، ويجب إلا يضطهد الأقوياء الضعفاء، ويجب تعزيز كرامة

الإنسان، يُهيمن على العالم الآن روح جديدة، لأننا أحرار، لا يمكننا أبدًا أن نكون غير مبالين بمصير الحرية في أي مكان أخر". [3]

كان أول قرار اتخذه الرئيس كارتر في دعم حقوق الإنسان اصداره توجيه للحكومة الأمريكية باعتبار حقوق الإنسان من ضمن الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية الأمريكية، وحدد المبادئ التوجيهية وخطة العمل لسياسة حقوق الإنسان، من خلال اتباع الجهود الدبلوماسية، واصدار بيانات عامة، ومشاورات مع الحلفاء في العالم، والتعاون مع الجهات الخاصة الحقوقية غير الحكومية، والمنظمات الدولية، وربط كارتر توجيه المساعدات الاقتصادية والعسكرية بسجلات حقوق الإنسان للدول الاخرى؛ وحصول الدول ذات السجلات الجيدة أو التي تتحسن بمعاملة إيجابية، بينما لن تحظى الدول ذات السجلات الضعيفة أو المتدهورة بهذه المعاملة، وهكذا، حدّد التوجيه الرئاسي للحكومة الأمريكية رسميًا سياسة البلاد بشأن حقوق الإنسان، وتطلب تنفيذ استراتيجية الحكومة لحقوق الإنسان من وزارة الخارجية تعديل الهياكل المؤسسية القائمة، من خلال تعيين منسق لحقوق الإنسان في وزارة الخارجية وتم تعيين باتريشيا ديريان Patricia Derian (ناشطة أمريكية في مجال الحقوق المدنية وحقوق الإنسان) منسقة لحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية.([4])

كما تطلبت إدارة سياسة حقوق الإنسان من الحكومة إنشاء آليات جديدة للتنسيق والتقييم ولضمان مشاركة جميع الإدارات في وزارة الخارجية في قضايا حقوق الإنسان، كلّف وزير الخارجية ساويرس فانس Cyrus Vance نائب وزير الخارجية وارن كريستوفر Warren Christopher بإنشاء مجموعة تنسيق حقوق الإنسان، تتألف هذه المجموعة من مسؤولين في وزارة الخارجية بمستوى نائب لمساعد الوزير، لتكون بمثابة آلية داخلية في وزارة الخارجية لاتخاذ القرار ، وإدراكًا منه أن الولايات المتحدة لا تستطيع دراسة قرارات المساعدات الاقتصادية والأمنية بمعزل عن غيرها، وجّه مستشار الأمن

القومي زبيغنيو بريجنسكي Zbigniew Brzeziński وزير الخارجية ساويرس فانس ووزير الخزانة مايكل بلومنثال Michael Blumenthal لإنشاء مجموعة عمل مشتركة بين الوكالات المعنية بحقوق الإنسان والمساعدات الخارجية؛ لتقييم قرارات المساعدات الأمريكية الخارجية، من حيث صلتها بحقوق الإنسان، وتقديم التوجيه اللازم لضمان موقف حكومي موحد بشأن قرارات المساعدات، كما أنشأ بريجنسكي ضمن مجلس الأمن القومي مجموعة عمل للقضايا العالمية مسؤولة عن الإشراف على قضايا مثل حقوق الإنسان، وبحلول نهاية عام 1977 أنشأت وزارة الخارجية ادارة مستقلة عن مكتب نائب وزير الخارجية لحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية ورُقّيت باتريشيا ديريان منسقة حقوق الإنسان إلى منصب مساعد وزير الخارجية لحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية .([5]) على أية حال دعمت إدارة كارتر الوعي بقضايا حقوق الإنسان من خلال ربطها بتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية، عبّرت الإدارة عن هذه السياسة في بيانات عامة مختلفة، ووضعت مبادئ توجيهية لتطبيقها، وعززت الهياكل القائمة لإدارة حقوق الإنسان، وأنشأت ترتيبات مؤسسية جديدة لتطبيق اعتبارات حقوق الإنسان على المساعدات الاقتصادية والعسكرية، استمرت هذه الجهود في التأثير على مساعي الإدارة في مجال حقوق الإنسان، حتى مع ازدياد اهتمام كارتر بأزمات السياسة الخارجية. ([6])

الوضع الحقوقي في الأرجنتين في ظل الحكم العسكري:

واجه المجلس العسكري الذى أطاح بالرئيسة إيزابيل بيرون في انقلاب عام 1976 تمردًا يساريًا في المناطق الحضرية كان يتصاعد لعدة سنوات تجاوز مهاجمة الأهداف الحكومية ليشمل عمليات اختطاف وقتل أشخاص ليس لديهم صلات رسمية ولا أيديولوجية محددة، لكن الحكومة العسكرية بعد استيلائها على السلطة بفترة وجيزة، أغلقت الكونجرس، وفرضت الرقابة، وحظرت النقابات العمالية، وأخضعت حكومات الولايات والبلديات

للسيطرة العسكرية، كما أسست عملية إعادة التنظيم الوطني سيئة السمعة في محاولة لقمع نشاط حرب العصابات اليسارية الذي تفشى بحلول أوائل عام 1976، تضمّن جزء من عملية إعادة التنظيم الوطني إنشاء نظام يضم أكثر من 300 سجن سري لاحتجاز أي شخص يُشتبه في تورطه في أعمال تخريبية إلى جانب المسلحين العنيفين الذين زعمت الحكومة أنها تحمي البلاد منهم، كان من بين عشرات الآلاف من المختفين الذين أُلقي القبض عليهم ليلاً ونُقلوا إلى مراكز الاحتجاز، طلاب ومعلمون ونقابيون وكتاب وصحفيون وفنانون ونشطاء يساريون ورجال دين ومتعاطفون مزعومون مع عناصر مناهضة للنظام وعائلاتهم، ممن أُلقي القبض عليهم ليلاً ونُقلوا إلى مراكز الاحتجاز، حيث استُجوبوا وتعرضوا للتعذيب والقتل في كثير من الأحيان، في البداية، أيّد جزء كبير من الشعب الأرجنتيني حملة القمع باعتبارها ضرورية لاستعادة النظام، ولكن في غضون بضع سنوات، أثار تزايد الأدلة على انتهاكات حقوق الإنسان معارضة لأساليب الحكومة ولعل أبرزها أمهات ساحة مايو، اللواتي فقدن أطفالهن في الحرب القذرة، وقد لفتت وقفاتهن الاحتجاجية الأسبوعية في ساحة مايو، أمام القصر الرئاسي، انتباه المجتمع الدولي إلى المختفين، ومع ذلك، تمكن النظام من قمع معظم المعارضة من خلال الرقابة الصارمة وحظر التجول والخوف العام من الشرطة السرية بحلول عام ١٩٨٠، توقّفت جميع أنشطة التمرد تقريبًا، وانحسرت أكثر جوانب الحرب القذرة وحشيةً، بما في ذلك حالات الاختفاء إلا أن مكانة الحكومة الأرجنتينية محليًا ودوليًا تضررت مع كشف سجلاتها في مجال حقوق الإنسان، فضلًا عن تزايد الأدلة على الفساد([7])

مع بداية حكم الرئيس كارتر أكدت مذكرة لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية بتاريخ في 2 فبراير 1977 أن المجلس العسكري الأرجنتيني كان قد أحرز تقدماً كبيراً في التعامل مع مشاكل الإرهاب اليساري وتدمير جيش الثورة الشعبي اليساري بالكامل، إلا ان جماعة مونتونيروس اليسارية لم يتم القضاء

عليها بشكل نهائي وكانت تشكل تهديدا للحكومة، وأعضائها كانوا يتمتعون بالقدرة على تنفيذ الهجمات على الجماعات اليمينية وقوات الجيش والشرطة وغيرهم من الشخصيات التي كانت تدعم الحكم العسكري، وأشارت مذكرة المخابرات الأمريكية أن مشكلة حقوق الإنسان في الأرجنتين كبيرة وكانت تشكل عاملاً مزعجاً وسبباً محتملاً للخلاف مع الولايات المتحدة في ظل سياسة الرئيس كارتر الجديدة ([8])

ففي نفس السياق أوضح وزير الخارجية ساويرس فانس في مذكرة إلى الرئيس كارتر بتاريخ 12 فبراير 1977 إلى اهتمام وزارة الخارجية بتنفيذ سياسة الرئيس كارتر فيما يتعلق بقضية *حقوق الإنسان في الأرجنتين* حيث استدعت الخارجية الأمريكية استدعت القائم بأعمال السفير الأرجنتيني وارن في الولايات المتحدة، وتم ابلاغه أن الولايات المتحدة تشعر بقلق عميق إزاء عمليات التعذيب للسجناء السياسيين والاعتقال من جانب الأمن الأرجنتيني، وغير ذلك من الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان، وتم التأكيد علي أن استمرار هذه الانتهاكات من شأنها أن يترتب عليها تأثيراً سلبياً على علاقات الولايات المتحدة مع الأرجنتين، بينما زعم القائم بأعمال السفير الأرجنتيني أن الحكومة الأرجنتينية كانت تقوم بمطاردة الجماعات الإرهابية اليسارية المتطرفة وأن أعمال العنف كانت في انخفاض وتم إطلاق سراح عددا من السجناء، وناشد الخارجية الأمريكية أن تتفهم الحالة الخاصة التي كانت تعيشها الأرجنتين في محاربة الأعمال التخريبية. ([9]) ويلاحظ من هذه الوثيقة مساعي الحكومة الأرجنتينية في خلط بين الأعمال التخريبية الإرهابية وبين المعارضة السياسية بهدف التهرب من تهمة أهدار حقوق الإنسان.

وتأكيداً للرؤية الأمريكية أبلغ السفير الأمريكي في الأرجنتين روبرت هيل Robert Hill وزير الخارجية الأرجنتيني سيزار أوغوستو جوزيتي Cesar Augusto Gozzetti أن العلاقات مع حكومة الأرجنتين قد تتعرض للخطر في عهد الرئيس كارتر ما لم تتمكن الحكومة الأرجنتينية من اتخاذ

تـدابير بـاحترام حقـوق الإنسـان وطالـب بنشـر قائمـة بأسـماء جميـع المعتقلـين لأسـباب سياسـية أو أمنيـة وتقـديم المسـؤولين عـن التجـاوزات فـي الأرجنتـين إلـى القضـاء المـدني. ([10]) وفـى فبرايـر 1977 أسـفرت الحملـة العسـكرية الأرجنتينيـة القمعيـة ضـد الجماعـات الثوريـة اليسـارية عـن مقتـل نحـو 1200 شـخص منـذ الانقـلاب العسـكري، وأجبـرت القـوات الأمنيـة المتمـردين علـى التراجـع وعلـى الـرغم مـن ذلـك حاولـت الجماعـات الإرهابيـة المسـلحة أكثـر مـن مـرة اغتيـال رئـيس المجلـس العسـكري خـورخي فيـديلا، واجهـت الحكومـة الأرجنتينيـة العمليـات الإرهابيـة اليسـارية بـالعنف والإعـدام الجمـاعي والقتـل للعناصـر اليسـارية المشـتبه بهـم فـي أعمـال التخريـب، وتـم تعليـق الحقـوق السياسـية مثـل تجميـد الأحـزاب السياسـية واغـلاق الكـونجرس ووضـعت النقابـات العماليـة تحـت اشـراف الجـيش، بينمـا كـان يوجـد انقسـام حـول السياسـات داخـل المجلـس العسـكري حيـث تبنـى الـرئيس خـورخي فيـديلا والجنـرال روبرتـو فيـولا، رئـيس أركـان الجـيش سياسـة معتدلـة إلا ان قائـد القـوات الجويـة العميـد أورلانـدو أغوسـتي Orlando Agosti وقائـد القـوات البحريـة والأدميـرال إميليـو ماسـيرا Emilio Massera اتبعـا سياسـة متشـددة مـن اليسـار السياسـي أدى الانقسـام داخـل المجلـس العسـكري إلـى أخطاء كبيرة في مجال حقوق الإنسان في البلاد ([11])

<u>الإجـراءات التـي اتخـذتها الولايـات المتحـدة لتعـديل الوضـع الحقـوقي فـي الأرجنتين:</u>

خفـض الـرئيس كـارتر فـي فبرايـر 1977 المسـاعدات العسـكرية إلـى الأرجنتـين بسـبب انتهـاك حقـوق الإنسـان حيـث قـام بتقلـيص المسـاعدات العسـكرية إلـى 15 مليـون دولار فقـط نتيجـة للقمـع السياسـي والاتهامـاتٌ للنظـام العسـكري الحـاكم بالاعتقـال التعسـفي والتعـذيب للسـجناء وحتـى القتـل خـارج القـانون، وتغاضـي الحكومـة الأرجنتينيـة عـن الإرهـاب اليمينـي ضـد اليسـار السياسـي ، وعـارض الـرئيس كـارتر القمـع السياسـي وانتهـاك حقـوق الإنسـان وجـاء قـرار تخفـيض المسـاعدات للـرد علـى ذلـك ([12]) وفـي 24 فبرايـر 1977

صرح وزير الخارجية الأمريكي سايروس فانس أمام مجلس الشيوخ الأمريكي أن تخفيض المساعدات العسكرية للأرجنتين كانت متسقة مع سياسة الرئيس كارتر الجديدة باعتبار حقوق الإنسان ركيزة أساسية في سياسة الولايات المتحدة الخارجية، وعدم اقتصار اهتمام الولايات المتحدة بحقوق الإنسان على الاتحاد السوفييتي أو غيره من الدول الشيوعية فقط كما كان يحدث قبل تولى كارتر الحكم بل جعلها تشمل أي دولة في العالم تنتهك حقوق الإنسان ويعد ذلك طفرة في سياسة الولايات المتحدة الخارجية .([13])

وفى أول رد فعل للأرجنتين اعتبرت الحكومة العسكرية تخفيض المساعدات العسكرية الأمريكية وربطها بتحسين حقوق الإنسان في البلاد يعد تدخل في الشؤون الداخلية للأرجنتين، جاء خلال لقاء وزير الخارجية سيزار أوغوستو جوزيتي بالسفير الأميركي روبرت هيل في بيونس ايرس بتاريخ 28 فبراير 1977 واعتبر جوزيتى أن الموقف الأمريكي لا يُعدّ تدخلاً في الشؤون الداخلية للبلاد فحسب، بل هو تقييمٌ مبنيٌّ على جهلٍ بالظروف التي كانت تمر بها الأرجنتين وقال : أنه لا يجوز لأي دولة، مهما كانت أيديولوجيتها أو قوتها، أن تنصب نفسها محكمة للعدالة الدولية، وتتدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى" بينما اعتبرت الخارجية الأمريكية الأرجنتين كانت تنتهك حقوق الإنسان وكان يحق للكونجرس الأمريكي قطع المساعدات الاقتصادية والعسكرية عن أي دولة تصفها السلطة التنفيذية بانتهاكات ممنهجة لحقوق الإنسان ويشمل ذلك القروض والمنح من المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وبنك التنمية للبلدان الأمريكية وكانت الأرجنتين تعتمد بشدة على القروض من هذه المؤسسات لتمويل المشاريع الحكومية والمشاريع الخاصة، وأكدت وزارة الخارجية الأمريكية أن الرئيس كارتر قرر خفض المساعدات العسكرية للأرجنتين؛ بسبب الاتهامات الواسعة النطاق بقتل المعارضين السياسيين على يد النظام العسكري ([14]) وبحلول 1 مارس1977 رفضت الأرجنتين بشكل رسمي قبول المساعدات العسكرية بعد تخفيضها وربطها

بحقوق الإنسان في البلاد التي تقدمها الولايات المتحدة، والتي ترتبط باحترام حقوق الإنسان، وجاء الرفض من خلال بيان لوزير الدفاع الأرجنتيني خوسيه ماريا كليكسJose Maria Clics قال : إن القوات المسلحة الأرجنتينية لن تستخدم المساعدات العسكرية الأمريكية بعد تخفيضها إلى 15 مليون دولار. ([15])

قام الرئيس كارتر بتعيين باتريشيا ديريان منسقة لحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية في وزارة الخارجية وكان عملها ضمن مكتب نائب وزير الخارجية وارن كريستوفر، وفى لقاء جمعها ونائب وزير الخارجية كريستوفر بلجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي بتاريخ 7 مارس 1977 أعلن كريستوفر وديريان سياسة الحكومة الأمريكية أمام اللجنة حيث تم التأكيد على قضية حقوق الإنسان في سياسة البلاد الخارجية ، وأن الولايات المتحدة لن تهتم فقط بجرائم القتل والتعذيب والاحتجاز بل أيضًا سيتم الاهتمام بالحقوق السياسية والحماية المدنية في الدول الاخرى، وقال السيد كريستوفر: "إن التزامنا بتعزيز حقوق الإنسان أصبح الآن جزءًا لا يتجزأ من سياستنا الخارجية" بينما أكدت منسقة حقوق الإنسان باتريشيا ديريان إن الولايات المتحدة يجب عليها أن تُقدّم قيادةً للدول الأخرى في مجال حقوق الإنسان، وأضافت أنه يجب طمأنة الدول الأخرى بأن العمل في مجال حقوق الإنسان ليس أداةً لأسر شعوبها أو أراضيها أو التدخل في شئونها، واشارت ديريان للجنة مجلس الشيوخ العمل على تدريبً خاصً للسفراء والموظفين في السفارات الأمريكية والاتصال الوثيق مع منظمات حقوق الإنسان والأفراد في الدول الأخرى ([16]) وفي حديثه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 17 مارس 1977، أكد الرئيس كارتر أن للولايات المتحدة لديها حقًا تاريخيًا في الارتباط بحقوق الإنسان، وضرورة التوقيع والتصديق على المواثيق الدولية لحقوق الإنسان. (17)

زيارة باتريشيا ديريان إلى الأرجنتين:

تم ترتيب زيارة لوفد أمريكي للأرجنتين برئاسة منسقة حقوق الإنسان باتريشيا ديريان في وقبل زيارتها للأرجنتين طالبت ديريان من الحكومة الأرجنتينية في 22 مارس 1977 السماح للوفد الأمريكي بإجراء مقابلات خاصة مع السجناء السياسيين للاستماع إليهم لتقييم وضعية حقوق الإنسان في البلاد في ظل انتهاك حقوق الإنسان (18) بينما كانت الحكومة الأرجنتينية قد قضت على الإرهاب اليساري رغم استمرار وجود تفجيرات متفرقة في انحاء البلاد كان يرتكبها المتطرفون اليساريين وكانت المواجهة من خلال العنف من قوات الأمن والجماعات اليمينية، وتم قتل نحو 1500 من المتمردين اليساريين والمشتبه بهم في التخريب بحلول مارس 1977 ، وكان عدد المعتقلين يقدر بالألاف. (19)

بعد عام من الانقلاب العسكري كانت الأرجنتين تحت حالة الطوارئ، واستمرار تجميد الأحزاب السياسية، وعدم وجود سلطة تشريعية ورقابية بعد اغلاق الكونجرس عقب الانقلاب، واستمرار عمل النقابات العملية تحت الاشراف العسكري وتعليق الحريات العامة وتقييد الصحافة بحجة محاربة الجماعات اليسارية التخريبية المتطرفة، وكانت البلاد تعانى من وجود خلافات داخل المؤسسة العسكرية نفسها بين القيادات، داخل الأجهزة العسكرية الثلاثة القوات البرية والبحرية والجوية، وقد أعاقت هذه الخلافات اتخاذ الحكومة قرارات بشأن قضايا رئيسية، مثل دور المنظمات العمالية، ومشاركة المدنيين في الحياة السياسية، والحماية القضائية لحقوق الأفراد على أية حال لم يسمح بأي دور للقوى المدنية، وسادت حالة من اللامبالاة في الأرجنتين وفى ظل القبضة العسكرية عملت المعارضة في الخفاء ، وطُهِّرت الجامعات من اليساريين، وبناء على ذلك انتشرت الأعمال التخريبية في البلاد وعم الاستياء على المستوى الشعبي مع استمرار الأزمة الاقتصادية بتحسينات طفيفة، وكان عدد سكان الأرجنتين خلال هذه الفترة 24 مليون نسمة يعانون من ارتفاع

أسعار الخدمات العامة التي تزداد صعوبة، مثل المياه والهواتف، في ظل انخفاض الرواتب كانت الحياة المعيشية صعبة ولجأ المجلس العسكري إلى القمع للجماعات التخريبية وللمعارضة السياسية على حد سواء وفى ظل هذه الظروف حدث انتهاك حقوق الإنسان. ([20]) جاءت زيارة الوفد الأمريكي برئاسة منسقة حقوق الإنسان باتريشيا ديريان للأرجنتين في ظل هذه الظروف خلال الفترة من 28 مارس إلى 1 أبريل 1977 قدم السفير روبرت هيل تقريراً إلى ديريان عن اجتماع سابق لوزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر ووزير الخارجية الأرجنتيني* الذى منح خلاله كيسنجر الحكومة الأرجنتينية الضوء الأخضر في قمع الجماعات الإرهابية دون إثارة قضية حقوق الإنسان .([21]) اجتمعت باتريشيا ديريان مع أعضاء المجلس العسكري الأرجنتيني، ومجموعة من السجناء السياسيين، وجمعيات حقوق الإنسان في البلاد، وتم أخذ انطباعات عامة عن وجود أهوال في مجال قضية حقوق الإنسان في البلاد وانحراف المجلس العسكري بقمع المعارضة. *(*[22]) بينما أكدت ديريان خلال زيارتها للمسؤولين الأرجنتينيين جدية سياسة الولايات المتحدة بخصوص حقوق الإنسان التي يتبناها الرئيس كارتر، وأن هناك عملاً ينبغي القيام به في الأرجنتين في هذا المجال، وانتقدت انتهاك حقوق الإنسان في البلاد من خلال العمل خارج القانون، وكانت الطريقة التي تتبعها الحكومة الأرجنتينية في القبض على الاشخاص ونقلهم إلى منشآت عسكرية، وهناك يتعرض المعتقلون للتعذيب بالماء والكهرباء وأساليب التدمير النفسي، أما أولئك الذين يُعتقد أنهم يمكن الإفراج عنهم ولا يمثلوا تهديد للنظام العسكري فيتم إرسالهم إلى سجون عادية حيث تستمر العملية النفسية على مستوى أكثر دقة، أما أولئك الذين يتبين أنهم خطر على النظام فيتم قتلهم وإلقاؤهم في أكوام القمامة أو زوايا الشوارع، ولكن في كثير من الأحيان كان يتم قتلهم بالذخيرة الحية، والقنابل اليدوية، ووضعهم في سيارات وإرسالهم خارج المجمع العسكري ليتم قتلهم على الطريق، بينما كانت قوات الأمن الأرجنتينية تزعم أن القتل يتم بسبب تبادل

لإطلاق النار أو رد على هجوم إرهابي على بعض المنشآت العسكرية وهذا غير دقيق، لان سياسة المجلس العسكري كانت القضاء على كافة الأصوات المعارضة للسياسات العسكرية في البلاد. ([23])

خطاب الرئيس كارتر أمام منظمة الدول الأمريكية:

القى الرئيس كارتر في 14 أبريل 1977 خطاب أمام منظمة الدول الأمريكية في الولايات المتحدة، وهو أول خطاب رئيسي له عن أمريكا اللاتينية، وحضره المجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية، التي تضم 25 دولة، وجزء كبير من السلك الدبلوماسي في واشنطن، وأكد على أن الحكومة الأمريكية كانت مُلزمة قانونيا بتقديم تقرير إلى الكونجرس عن حالة حقوق الإنسان في الدول التي تتلقى المساعدات الأمريكية، وتأكيدًا لالتزامه وعد السيد كارتر بالتوقيع على الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان * والسعي للحصول على موافقة مجلس الشيوخ عليها في الولايات المتحدة كخطوة لتصديق الدول الأخرى على الاتفاقية، وتعد الاتفاقية انجاز في مجال الإنسان في الأمريكيتين([24]) قال الرئيس كارتر في خطابه أمام المنظمة: احترامنا لحقوق الإنسان هو احترامٌ وجزءٌ لا يتجزأ من تقاليدكم، تُلزمنا قيمنا وقيمكم بمكافحة انتهاكات الحريات الفردية، بما في ذلك تلك الناجمة عن الظلم السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وسيؤثر اهتمامنا بهذه القيم بطبيعة الحال على علاقاتنا مع دول هذا النصف من الكرة الأرضية والعالم أجمع، ستجدون الولايات المتحدة الأمريكية، حريصًة على الوقوف إلى جانب الدول التي تحترم حقوق الإنسان وتدعم المُثُل الديمقراطية، لقد قدمت اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان التابعة لمنظمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان خدمات قيّمة، وهي تستحق دعمًا متزايدًا من جميع حكوماتنا، نؤمن إيمانًا راسخًا بصون حقوق الإنسان وتعزيزها، وستعمل الولايات المتحدة على اتخاذ إجراءات منسقة ومتعددة الأطراف في هذا المجال، ستوقع الولايات المتحدة وسأسعى للحصول على موافقة مجلس الشيوخ الأمريكي على الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان

التي تم التفاوض عليها قبل عدة سنوات في كوستاريكا، وسندعم، بالتعاون مع الوكالات الدولية، برامج موسعة لمساعدة اللاجئين السياسيين، وأحث هذه المنظمة وجميع الدول الأعضاء فيها على القيام بدور أكثر فاعلية في رعاية اللاجئين السياسيين وحمايتهم وإعادة توطينهم. ([25])

يتضح من هذا الخطاب سياسة الرئيس كارتر الخارجية بدعم حقوق الإنسان واعتبارها الأساس في التعامل مع الدول الأمريكية وهى طفرة في سياسة الولايات المتحدة الخارجية وكان ذلك للضغط على الأرجنتين لإيقاف قمع اليسار السياسي ووقف عمليات القتل والخطف والعمل طبقا للقانون، على أية حال اعتقلت الحكومة الأرجنتينية عناصر يهودية شهيرة في الأرجنتين مثل جاكوبو تيمرمان* صاحب صحيفة الرأى la Opinión وتم احتجازه بموجب أمر تنفيذي دون توجيه اتهامات رسمية إليه، وكذلك اعتقال أعضاء من عائلة جرايفر Graiver وجيلبارد Gelbard (كلاهما عضوان بارزان في المجتمع اليهودي الأرجنتيني) ، وكان اليهود في الأرجنتين نحو نصف مليون نسمة، وتسببت الإجراءات في إثارة قلق شديد بين اليهود، وانتشرت عمليات الاختطاف والعنف في الأرجنتين وقلق كبير في الولايات المتحدة طالما الأمر يتعلق باليهود على وجه التحديد. ([26]) وجاء اعتقال تيرمان مخالفا للقانون وللإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة 19 التي تنص على أنه لكلِّ شخص حقُّ التمتُّع بحرّية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحقُّ حرّيته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقِّيها ونقلها إلى الآخرين، بأيَّة وسيلة ودونما اعتبار للحدود. ([27]) خلال خطاب ألقاه في 22 مايو 1977 في جامعة نوتردام، ميز الرئيس كارتر بين سياسته التي يتطلبها عالم السبعينيات المتشابك واعتبرها سياسة خارجية أمريكية جديدة ترتكز على مبادئ أساسية، منها الالتزام بحقوق الإنسان كمبدأ أساسي لسياسة البلاد الخارجية وقد شكّل خطاب نوتردام بيانًا شاملًا وتبريرًا لسياسة كارتر في مجال حقوق الإنسان. ([28]) قال وزير الخزانة الأمريكي مايكل بلومنثال خلال جلسات الجمعية العامة

السنوية لبنك التنمية للبلدان الأمريكية في جواتيمالا في 31 مايو 1977: إن المساعدات الأمريكية للأرجنتين سوف تعتمد على ما إذا كان النظام العسكري الأرجنتيني سيحسن احترامه لحقوق الإنسان، وذلك بعد لقائه وزير الاقتصاد الأرجنتيني خوسيه مارتينيز دي هوز Jose Martinez de Hoz في مؤتمر صحفي بأن الحكومة الأمريكية تعتبر أن المساعدات الأمريكية وحقوق الإنسان مترابطتان بشكل وثيق، وأشار بلومنثال أن السياسة ليست موجهة ضد أي بلد، ولكن عندما تدلي الولايات المتحدة بصوتها في بنك التنمية للدول الأمريكية، يتم الأخذ في الاعتبار ما إذا كانت الأموال تُستخدم لصالح الشعب، وما إذا كان هناك احترام لحقوق الإنسان، وكانت الولايات المتحدة أكبر الدول تمويلا للبنك ولم يقتصر الموقف على بنك التنمية للدول الأمريكية بل شمل نفس الموقف البنك الدولي بشأن حقوق الإنسان، وتم التوجيه في البنك الدولي وبنك التنمية للبدان الأمريكية على تأجيل الموافقة على القروض في القضايا المتعلقة بالدول المتهمة بانتهاكات حقوق الإنسان، وسعى الوفد الأميركي خلال الاجتماعات في هذه البنوك إلى تنظيم الدعم لقضية حقوق الإنسان بين الدول الأخرى. ([29]) ولتعزيز حقوق الإنسان لم يقتصر العمل على الحكومة ممثلة في الرئيس ووزارة الخارجية والكونجرس بل دعمت زوجة الرئيس السيدة روزلين كارتر Roselyn Carter سياسة الولايات المتحدة حيث كانت قامت بجولة في سبع دول في أميركا اللاتينية خلال مايو 1977 من ضمنها الأرجنتين حيث شكلت حقوق الإنسان الأساس في جولتها وعلى قائمة جدول أعمالها. ([30])

<u>اجتماع منظمة الدول الأمريكية في غرينادا يونيو 1977</u>

بينما أوضحت مذكرة محادثة ثنائية بين وزراء خارجية الولايات المتحدة والأرجنتين 16 يونيو 1977 ساويرس فانس وأوسكار مونتيس Oscar Montes خلال اجتماع منظمة الدول الأمريكية في دولة غرينادا Grenada مناقشة قضية حقوق الإنسان أبلغ وزير الخارجية الأمريكي

الأرجنتينيين أن الولايات المتحدة ستمتنع عن التصويت على القروض للأرجنتين في البنك الدولي، بينما ذكر وزير الخارجية الأرجنتيني أوسكار مونتيس أن الحكومة تحارب الإرهاب ولديها القدرة في القضاء على الإرهاب بشكل نهائي فعلياً بحلول نهاية عام 1977 ، وعبر عن حزنه بسبب رفض تصويت الولايات المتحدة لصالح القروض الأرجنتينية من البنك الدولي رغم اطلاق سراح بعض السجناء إلا ان وزير الخارجية أكد أن بلاده اتخذت قرار الامتناع عن التصويت بدلاً من التصويت ضده وسوف ننتظر المزيد من التقدم لإعادة التقييم ورؤية ما إذا كان بوسع الولايات المتحدة التصويت لصالح القروض المقدمة للأرجنتين وأكد أن مجلس الشيوخ الأمريكي قرر قطع جميع مبيعات الأسلحة إلى الأرجنتين بعد 30 سبتمبر 1978، إذا لم يتم إحراز أي تقدم بحلول ذلك الوقت بشأن حقوق الإنسان (31) بسبب الضغوط الأمريكية على الأرجنتين بتحسين حقوق الإنسان أعلن المجلس العسكري الأرجنتيني في 14 يونيو1977 عن سلسلة من الإجراءات الرامية إلى تحسين صورتها في مجال حقوق الإنسان وشملت هذه الإجراءات الإفراج عن 342 شخصاً من الحبس الاحتياطي؛ وتقديم 1000 شخص للمحاكم كانوا ينتظرون المحاكمة بتهمة التخريب؛ وإشارة إلى إعادة حق اختيار المنفى بدلا من المحاكمة للسجناء السياسيين وهو حق دستوري في الأرجنتين. ([32])

خلال الاجتماع دعا وزير الخارجية الأمريكي ساويرس فانس في 15 يونيو 1977 إلى احترام حقوق الإنسان حتى في ظل مكافحة الأعمال التخريبية للإرهاب اليساري في خلال اجتماعات منظمة الدول الأمريكية، أشار السيد فانس إلى أنه إذا لم يكن من الممكن التغاضي عن الإرهاب والعنف باسم المعارضة، فلا يمكن أيضًا الموافقة على العنف رسميًا، قال: "إن احترام سيادة القانون سيعزز العدالة ويقتلع بذور التخريب، إن التخلي عن هذا الاحترام يعني سقوط الحكومات في قاع عالم الإرهابيين، ودعا وزير الخارجية فانس دعم حقوق الإنسان التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، وحث أعضاء

منظمة الدول الأميركية على السماح لها بإجراء عمليات تفتيش ميدانية، وقام وزير خارجية الأرجنتين بالتأكيد على أن القضية الأساسية لبلاده الإرهاب، وفي خطابه أكد فانس أن جهود الدولة لحماية نفسها وتأمين مجتمعها لا يمكن ممارستها من خلال حرمان مواطنيها من كرامتهم وقمع المعارضة السياسية، وأضاف قائلا: إن أضمن سبيل لهزيمة الإرهاب هو تعزيز العدالة في مجتمعاتنا، عدالة قانونية واقتصادية واجتماعية، فالعدالة المُبهمة تُقوّض المستقبل الذي تسعى إلى تحقيقه، ولا تُنتج إلا المزيد من العنف، والمزيد من الضحايا، والمزيد من الإرهاب. ([33]) يذكر أن كانت الولايات المتحدة تدفع 66% من ميزانية منظمة الدول الأمريكية* وكانت تمتلك أيضاً أكبر بعثة دبلوماسية وكانت تمارس نفوذاً كبيراً في المنظمة ولكن الولايات المتحدة، أكثر من أي عضو أخر في منظمة الدول الأميركية، ترغب في تعزيز المنظمة في المقام الأول حتى تتمكن لجنة البلدان الأميركية لحقوق الإنسان التابعة لها العمل كجهة مراقبة لانتهاكات حقوق الإنسان في المنطقة، وأكد وزير الخارجية الأمريكي سايروس فانس إن مناقشاته في اجتماع منظمة الدول الأمريكية في غرينادا كانت خطوة مهمة في جهود الولايات المتحدة لتركيز الاهتمام على حقوق الإنسان، ([34])

كانت الولايات المتحدة تسعى خلال اجتماعات منظمة الدول الأمريكية في غرينادا للعمل في منظمة الدول الأمريكية في 19 يونيو 1977 من أجل استصدار قرار قوي اللهجة بشأن حقوق الإنسان من الجمعية العامة لمنظمة الدول الأميركية، ودعم لجنة حقوق الإنسان، ومطالبة الحكومات بإنهاء التعذيب والإعدام بإجراءات موجزة والاحتجاز المطول في نصف الكرة الغربي، وتم الموافقة عليه بأغلبية على الرغم من معارضة شديدة من جانب الحكومات العسكرية اليمينية في أميركا اللاتينية، وخاصة في تشيلي وأوروغواي وباراغواي والأرجنتين كانت هذه الدول تزعم أن الجماعات الإرهابية، وليس الحكومات، هي المسؤولة عن زيادة العنف، وأن أي مناقشة

للحقوق يجب أن ترتبط بمناقشة الإرهاب ويعد ذلك حجج للتغطية على الانتهاكات ضد اليسار السياسي ([35]) على أية حال اثمرت جهود الولايات المتحدة في منظمة الدول الأمريكية في قرار اعتمدته الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية في غرينادا هذا القرار يُلزم الدول الأعضاء بمناهضة القمع ودعم لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان صدر القرار بموافقة 10 دول لصالح القرار ضد 4 أصوات رفضت القرار، وامتناع باقي الأعضاء عن التصويت، وكانت الأرجنتين من ضمن الدول التي امتنعت عن التصويت وعلى الرغم من ذلك، اتخذت منذ ذلك الحين إجراءات تهدف ظاهريا إلى الحد من القمع وتحسين سمعتها في مجال حقوق الإنسان يعد امتناع الأرجنتين في التصويت إلى قيام الحكومة بانتهاكات حقوق الإنسان في البلاد.([36])

كشفت وثيقة عبارة مذكرة من مساعد وزير الخارجية للعلاقات مع الكونجرس بينيت Bennett إلى نائب وزير الخارجية كريستوفر أنه ما لم تُطرأ تحسينات جوهرية على حقوق الإنسان في معظم دول أمريكا اللاتينية المُخالفة للقانون خلال الأشهر المقبلة، فمن المُرجح وقف جميع أشكال المساعدة العسكرية المُقدمة لهذه الدول في السنة المالية لعام 1979، وكانت الأرجنتين من ضمن الدول الرئيسية وأوصى بينت وضع سياسة حقوق الإنسان أكثر دقة ومصداقية تجاه المساعدات الأمنية في جميع الدول المُتلقية للمساعدة. ([37]) علاوة على ذلك كشفت وزارة الخارجية الأمريكية في 21 يوليو 1977 عن حظر على بيع الأسلحة الصغيرة وأسلحة الشرطة الأخرى، مثل غازات مكافحة الشغب، إلى الأرجنتين وجاء رفض بيع الأسلحة للشرطة حتى لا تستخدمها في انتهاك حقوق الإنسان في البلاد. ([38]) أوضحت مذكرة من مساعد وزير الخارجية للشؤون الدول الأمريكية تودمان Todman ومساعد وزير الخارجية لشؤون حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية باتريشيا ديريان إلى وزير الخارجية ساويرس فانس 22 يوليو 1977 أنه مما لا شك فيه أن حقوق الإنسان في الأرجنتين كانت تتعرض للانتهاك، بما في ذلك الاعتقال

التعسفي والتعذيب والإعدام بإجراءات غير قانونية أدى ذلك إلى امتناع الولايات المتحدة عن التصويت على قرضين من البنك الدولي كانت الأرجنتين تريد الحصول عليهما، وأشارت المذكرة إلى أهمية العلاقات الاقتصادية الأمريكية الأرجنتينية فالولايات المتحدة كانت أكبر شريك تجاري للأرجنتين خلال هذه الفترة (حققت الولايات المتحدة فائض من التجارة مع الأرجنتين بقيمة 250 مليون دولار وكانت البنوك الأمريكية تملك 3 مليار دولار من ديون الأرجنتين، وخلال هذه الفترة كانت الاستثمارات الأمريكية في الأرجنتين نحو 1،2 مليار دولار وكانت الأرجنتين من كبار مصدري المواد الغذائية على مستوى العالم في القمح، وكانت تمتلك احتياطيات ضخمة من النفط رغم أن البلاد كانت تعانى من مشاكل اقتصادية حادة، فإنها تعتبر عموماً دولة رائدة في مجال الصناعة والاقتصاد في أميركا اللاتينية ([39])

<u>قانون حظر بيع الأسلحة للأرجنتين:</u>

أقر مجلس النواب الأمريكي في 21 يوليو 1977 مشروعين قانونيين للمساعدات الخارجية، وأرسلهما إلى مجلس الشيوخ، ويتضمنان قيودا على المساعدات العسكرية الأرجنتين من شأن مشروع قانون المساعدات العسكرية أن ينهي كل المساعدات العسكرية المقدمة للأرجنتين بعد 30 سبتمبر 1978 ويدعو مشروع القانون إلى تقديم تقرير من الرئيس إلى الكونجرس حول حقوق الإنسان في الأرجنتين. ([40]) وافق مجلس الشيوخ على مشروع قانون المساعدات الأمنية الدولية في 22 يوليو 1977 المقدم من مجلس النواب ووقع الرئيس كارتر القانون في 4 أغسطس 1977، والذى يحظر تقديم المساعدات العسكرية الأمريكية والتدريب ومبيعات الأسلحة إلى الأرجنتين بعد 30 سبتمبر 1978 بسبب انتهاك حقوق الإنسان. ([41]) كان يوجد نحو 40 طلب أرجنتيني لشراء أسلحة ومعدات عسكرية من الولايات المتحدة أهمها 8 طائرات هليكوبتر، طائرتان للاستخدام الرئاسي، والبقية مخصصة لأنشطة الأرجنتين في القارة القطبية الجنوبية، ومركبات مدرعة ومناظير مراقبة

للغواصات والطوربيدات، ولم تكن الحكومة الأمريكية تستطيع بيع الأسلحة إلى الأرجنتين إلا بعد موافقة الكونجرس واسلحة والخدمات الدفاعية لاستخدامها من قبل الشرطة وغيرها من أجهزة إنفاذ القانون المدني، وكان مشروع القانون يناقش في الكونجرس يحظر جميع مبيعات المواد والخدمات وتمويلها، ورفض منح التدريب، وتراخيص تصدير المواد والخدمات الدفاعية إلى حكومة الأرجنتين، بينما كانت المادة 502ب *من قانون المساعدات الخارجية لعام 1961 تمنع المبيعات العسكرية إلا في حالة المصلحة الوطنية الأمريكية، بحيث يكون استمرار المساعدة الأمنية للأرجنتين في المصلحة الوطنية علاوة على موقف الرئيس كارتر وحكومته بإدراج حقوق الإنسان أساس في التعامل وبسبب انتهاك حقوق الإنسان رفضت الحكومة الأمريكية بيع أسلحة الأمن الداخلي والسماح بالبيع اذا كانت الأسلحة لن تستخدم في الأمن الداخلي وفى انتهاك حقوق الإنسان ويعنى ذلك منع الأسلحة التي يستخدمها الجيش والشرطة في القمع السياسي. ([42])

الاعتقالات كانت تتم في الليل من قوات الأمن والجماعات اليمينة المتطرفة ويتم الإفراج بعد فترات احتجاز تراوحت بين عام وعام ونصف، وعلى الرغم من ذلك، كان يُعتقل آخرين، على يد مسلحين يعملون ليلًا دون أوامر قانونية، ودون إثبات هوية، وقد عُثر على جثث بعض الأشخاص الذين أُبلغ عن اعتقالهم في مثل هذه الإجراءات، بعد أن أفادت قوات الأمن بوقوع اشتباكات مسلحة مع عصابات حرب العصابات، ويُفرج عن أشخاص آخرين أُلقي القبض عليهم بعد احتجازهم في أماكن احتجاز سرية، واستجوابهم، وتعذيبهم أحيانًا على يد محققين مجهولين، عمليات قوات الأمن كانت بموافقة قيادة عليا كانت مسؤولة أمام الحكومة العسكرية، وعمليات الرجال المسلحون كانت تتم بشكل مستقل ([43]) يلاحظ أن سياسة الحكومة الأرجنتينية كانت مخالفة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان* فيما يتعلق بالحق في الحياة ومنع التعذيب ومنع الاعتقال والاحتجاز التعسفي وحرية الرأي والفكر والأمان وعدم

التمييز والمساواة أمام القانون واللجوء للمحاكم والمحاكمة العادلة والاجتماعات وتكوين الجمعيات وحق المشاركة السياسية وعملت الحكومة الأرجنتينية العسكرية في فرض ديكتاتورية ضد حقوق الإنسان . ([44]) تم اختطاف سفير الأرجنتين لدى فنزويلا هيكتور هيدالغو سولا Sola Hector Hidalgo خلال حضوره حفل زفاف ابنته في الأرجنتين، على يد مجموعة مسلحة اعترضت سيارته وشوهدت وهي تنقله إلى سيارة أخرى، إن هذا الاختطاف له تأثير سياسي لأن السفير هيدالغو سولا كان عضوا بارزا في الحزب الراديكالي، وكان مؤيدا للعودة إلى المؤسسات الديمقراطية، ولم يلقى ذلك اعجاب العناصر المتشددة في النظام العسكري، وكان السفير اختيارا شخصيا للرئيس خورخي رافائيل فيديلا لهذا المنصب في فنزويلا، ويعتقد أعضاء قيادة الحزب الراديكالي والمؤيدون العسكريون للجنرال فيديلا، القائد الأعلى للجيش، أن عملية الاختطاف نفذتها عناصر يمينية معارضة لأي تغيير نحو الحوار السياسي مع الأحزاب القائمة، ويُنظر إلى عجز الرئيس فيديلا وقوات الأمن النظامية عن حل قضية الاختطاف على أنه علامة على ضعف الجماعات التي تدعم الخط المعتدل الذي يمثله الجنرال فيديلا ورئيس أركان الجيش الجنرال روبرتو فيولا وشملت موجة الاختفاءات خلال يوليو 1977 عشرة محامين وموظفين قضائيين في منطقة مار ديل بلاتا Mar del Plata ، عُثر لاحقًا على أحدهم مقتولًا ضربًا حتى الموت، وأُطلق سراح ثلاثة آخرين سالمين، بالإضافة إلى زوجة محامٍ أخر اختُطفت هي الأخرى، ولم يُصدر أي تفسير رسمي لهذه الحوادث ([45])

<u>زيارة باتريشيا ديريان الثانية إلى الأرجنتين أغسطس 1977:</u>

زارت باتريشيا ديريان الأرجنتيني في 15 أغسطس 1977 للمرة الثانية خلال عام 1977 التقت خلال زيارتها مع عضو المجلس العسكري الأدميرال ماسيرا قائد القوات البحرية وحضر اللقاء القائم بأعمال السفير الأمريكي الأمريكي تشابلن (استقال السفير الأمريكي روبرت هيل في 10 مايو

1977) وبناءً على طلبه التقى منسق الولايات المتحدة لحقوق الإنسان باتريشيا ديريان مع عضو المجلس العسكري ماسيرا في صباح يوم 10 أغسطس أشارت السيدة ديريان إلى أمرين يثيران قلق حكومة الولايات المتحدة بشكل هما العدد الكبير من المختفين وظروف الاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي حيث يُعامل الناس بقسوة شديدة، وأعربت السيدة ديريان عن قلقها إزاء عدد الأشخاص الذين لا يعرفون ما إذا كان أفراد أسرهم أحياء أم أمواتاً، وذكرت أن زعماء العمال وغيرهم كانوا في السجن قبل الانقلاب العسكري منذ عام 1975 ، ولم يتم الإفراج عنهم، وتم القبض على أشخاص ولم توجه إليهم أي تهمة، واحتُجز بعضهم دون وجود أدلة ضدهم، وحوكم البعض الآخر واعلنت براءتهم ولكنهم ما زالوا محتجزين، وطالبت ديريان الحكومة الأرجنتينية \ الإعلان عن السيطرة ضد الإرهاب والعودة إلى النظام القانون من خلال تقديم المعتقلين للمحاكمة ووقف القتل خارج القانون.([46])

استشهدت ديريان بقضية الصحفي جاكوبو تيمرمان كمثال على انتهاك حقوق الإنسان مضيفة أنه تعرض لسوء المعاملة أثناء احتجازه، ونفى الأدميرال ماسيرا إنه لا يعتقد أن تيمرمان تعرض لسوء المعاملة، وأشارت إلى دور البحرية الأرجنتينية في انتهاك حقوق الإنسان وأن أحد أسوأ مراكز الاستجواب هو مدرسة الميكانيكا البحرية في العاصمة بوينس آيرس، بينما رفض الأدميرال ماسيرا ذلك، قائلاً: إن الدور المضاد للتخريب الذي تقوم به البحرية بالكامل لم يكن يقوم به أكثر من 30 جندي من البحرية، بينما ذكرت ديريان ان الحرب ضد الإرهاب انتهت ويجب العودة إلى الإجراءات الديمقراطية الطبيعية، ولم يعد هناك مبرر للقتل والاختطاف والاعتقال والتعذيب والعمل خارج القانون، وأخبرت قائد القوات البحرية بقانون الكونجرس الأمريكي والذي يحدد مهلة عام واحد لمواصلة بعض العلاقات التي تربط الولايات المتحدة بالأرجنتين وأكدت أن الرأي العام الدولي أصبح أكثر انتقاداً لحالة حقوق الإنسان في الأرجنتين، بينما اعترف الأدميرال ماسيرا بأن بعض

الأمور خرجت عن السيطرة في المعركة الشرسة ضد الإرهاب. ([47]) ادانت السيدة ديريان تعرض المحامون وزوجاتهم للاختطاف بسبب الفوضى وموافقة الحكومة على دعم اليمين المتطرف، وأكدت أن الارهاب اليساري المتطرف قد تم القضاء عليه، بينما نفى الأدميرال ماسيرا ذلك إن اليمين المتطرف صغير جدًا في الأرجنتين وقد اتخذت الحكومة خطوات، مثل إغلاق مجلة كابيلدو Cabildo Magazine وقال: أن القوى اليمينية موجود فقط كقوة سياسية، بينما أكدت السيدة ديريان أن الحادث ضد المحامين لم يكن ليحدث بدون بعض الدعم الرسمي من الحكومة العسكرية، وأثارت ديريان موضوع إعادة العمل بحق الخيار بالنفي للسجناء السياسيين طبقا للمادة 23 من الدستور الأرجنتيني بشكل كامل أو جزئي على أقل تقدير رد الأميرال ماسيرا أن هذا الحق الدستوري قد تم تعليقه وسيتم مراجعة الأمر. ([48]) يتضح أن الحكومة الأرجنتينية أما كانت تقوم بانتهاك حقوق الإنسان أو تدعم اليمين المتطرف الموالى للحكم العسكرى بقتل أي أصوات معارضة للحكومة واستغلال الحرب ضد الجماعات التخريبية اليسارية وكان ذلك يتم خارج القانون وأساء إلى سمعة الأرجنتين ليس فقط على المستوى الاقليمى بل على المستوى العالمي.

لقاء الرئيس فيديلا ومساعد وزير الخارجية الأمريكي

عقب ذلك التقى مساعد وزير الخارجية للشئون الأمريكية تودمان مع الرئيس خورخى فيديلا في الأرجنتين في 24 أغسطس 1977 وفى بداية اللقاء ذكر الرئيس الأرجنتيني ان القوات المسلحة تولت السلطة السياسية لتصحيح المسار بينما أشار مساعد وزير الخارجية تودمان إلى التقدم المحرز والتعافي الاقتصادي، والقضاء شبه الكامل على الإرهاب إلا انه ادان انتهاك حقوق الإنسان الموضوع الأساسي لزيارته واعتبرها سبب التوتر بين الولايات المتحدة والأرجنتين؛ بسبب اقتناع الحكومة الأمريكية بأن الجانب الأكثر أهمية في أداء أي حكومة بل والغرض الوحيد منها هو كيفية معاملتها لشعبها وحيثما بدا أن حقوق الإنسان قد انتهكت، شعرنا بالحاجة إلى التحدث بصراحة، وأن

الولايات المتحدة تلقت العديد من التقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان في إطار حملة حكومة الأرجنتين ضد الإرهاب، ولهذا السبب عملت الحكومة والكونجرس في الولايات المتحدة بقوة إلى اتخاذ موقف ضد أي انتهاكات حقوق الإنسان في الأرجنتين في ظل ارتكاب قوات الأمن الأرجنتينية تجاوزات وتصفية الحسابات مع المعارضة السياسية، والعديد من حالات الاختفاء الأخيرة تؤكد على أنها سياسة ممنهجة، بينما اعترف الرئيس فيديلا أن المشكلة فى الحرب ضد الإرهاب عملت بعض قوات الأمن في الخروج عن القانون . ([49])

بينما اشار تودمان إلى أن حكومة الأرجنتين لكى تنال الاحترام والدعم الدوليين لابد من الالتزام بقواعد السلوك المعترف بها دولياً، وأن انتهاك حقوق الإنسان من شأنه أن يقوض أي جهود لتقوية العلاقات بين الولايات المتحدة والأرجنتين، وطالب تودمان باتخاذ تدابير مثل إعلان قوائم بأسماء السجناء المحتجزين، وإعادة العمل بحق اختيار المنفى طبقا للمادة 23 من الدستور الأرجنتيني في مغادرة البلاد، بدلا من المثول أمام **المحكمة، وأثار تودمان قضية جاكوبو تيمرمان؛ لأنها** أثارت قلق الرأي العام الأمريكي لأنه انطوى على معاداة للسامية أو معاداة اليهود ، بينما رفض الرئيس **فيديلا** تمامًا أي اتهام لحكومته بالعنصرية، ولم يكن **تيمرمان** ضحية للعنصرية؛ فهو متهم بالتورط في جرائم مالية من الإرهابيين اليساريين، وسوف يتم التعامل مع **تيمرمان** من قبل القضاء الأرجنتيني والامر لا يتعلق بمعاداة السامية مطلقا. ([50]) أوضحت مذكرة من مستشار الأمن القومي بريجنسكي إلى الرئيس كارتر 31 أغسطس 1977 قيام الحكومة الأرجنتينية باعتقال 199 شخصاً اخرين، وإطلاق سراح 77 وأشار بريجنسكى على ضرورة تركيز الولايات المتحدة مطالبة الحكومة الأرجنتينية اعادة حق اختيار المنفى للسجناء **وأكد بريجنسكى** إن أخطر الانتهاكات لحقوق الإنسان في الأرجنتين كانت تحدث خلال هذه الفترة في المنطقة العسكرية في بوينس آيرس، لاسيما أن

قائد المنطقة العسكرية، الجنرال سواريز ماسونSuarez Mason معروف بتشدده في معاملة السجناء. ([51])

أعلن الجيش الأرجنتيني في 7 سبتمبر 1977 اختطاف خمسة افراد من عائلة يهودية تسمى عائلة دويتش * على يد 12 مسلح في شمال الأرجنتين، وأن العائلة قيد الاعتقال للاشتباه في ارتباطهم بجماعات حرب العصابات اليسارية، صدر بيان الحكومة بعد ضغط من السفارة الأمريكية، اثارت قضية دويتش قلقًا ليس في الولايات المتحدة بل في صفوف يهود الأرجنتين، وفرّ الممثل الأرجنتيني للجنة اليهودية دانييل إلى الولايات المتحدة مع عائلته بعد تلقيه تهديدات بالقتل، وأغلقت اللجنة مكتبها في بوينس آيرس، يذكر أن اليخاندرو دويتش وعائلته اقتيدوا من منزلهم في الساعة الواحدة من صباح يوم 27 أغسطس 1977 كانوا ضحايا إحدى عصابات الإرهابيين اليمينيين، ويُعتقد عمومًا أنهم عملاء أمن حكوميون متخفون، رفضت السلطات في البداية التعليق على الاختفاء، ثم صدر بيان موجز من القيادة العليا للجيش في بوينس آيرس في 7 سبتمبر جاء فيه: "يود الجيش إبلاغ السكان بأن الأشخاص الخمسة محتجزون في منطقة قرطبة على خلفية تحقيق في صلات مزعومة بالعناصر التخريبية"، وكان عدد القتلى نحو 587 شخصًا في أعمال عنف سياسي منذ بداية عام 1977، واختفاء نحو2000 شخص . ([52])

لقاء الرئيس كارتر والرئيس فيديلا:

التقى الرئيس كارتر نظيره الأرجنتيني الرئيس خورخي فيديلا في واشنطن بتاريخ 9 سبتمبر1977 ، هيمنت قضية حقوق الإنسان على اللقاء الرئاسي من الجانبين، في البداية أعرب الرئيس كارتر عن قلقه بشأن حقوق الإنسان في الأرجنتين وطالب بتحسينات جوهرية، وأثار قضية الصحفي تيمرمان وعائلة دويتش اليهودية الذين لديهم العديد من الأقارب في منطقة كاليفورنيا، وأن المصادر الأمريكية تؤكد على احتجاز نحو 3000 سجين

سياسى دون محاكمة واعتقالهم خارج القانون ولم يتم توجيه اتهامات إليهم .([53]) بينما برر الرئيس الأرجنتيني فيديلا موقف الحكومة بمواجهة أزمة اقتصادية وسياسية واجتماعية وتفاقمت الأزمة بسبب الأعمال التخريبية الإرهابية، ولكل حرب عواقبها غير المرغوبة ووقوع أخطاء أما بخصوص قضية تيمرمان أكد فيديلا أن تيمرمان احتجز بموجب الإجراءات القانونية الواجبة، بتهمة تلقى أموال من عناصر تخريبية يسارية، ولم يُحتجز لكونه يهودي أو لمعاداة السامية، والأمر نفسه ينطبق على احتجاز عائلة دويتش فقد احتُجزوا للتحقيق في احتمال ارتباطهم بالتخريب اليسارى، وليس لأسباب عنصرية وامرهم بيد القضاء الأرجنتيني.([54])

علاوة على ذلك صرح الرئيس فيديلا بأن 1990 شخصاً احتجزوا في العام الأول من حكمه، و2020 شخصاً في الأشهر الستة التالية ومنذ مارس 1976 تمت محاكمة 300 من هذه القضايا في المحاكم المدنية وأدين 73 شخصاً، ومحاكمة 370 شخصاً في المحاكم العسكرية أدين منهم 187 شخصاً، وفي الشهرين الأخيرين قبل اللقاء الرئاسي تم إطلاق سراح 300 شخص احتجزوا للاشتباه في تورطهم في أنشطة إرهابية، وكانت الصحافة الأمريكية تتهم الأرجنتين تلقى القبض على الأشخاص دون تقديمهم للمحاكمة أو توجيه التهم إليهم أو الإعلان بالقبض عليهم رد الرئيس فيديلا بأن القضاء الأرجنتيني سلطة مستقلة، وفي الحالات التي تتعلق بالعناصر التخريبية واحتجازهم كإجراء أمني أولي، لم يتم الإعلان عن الاعتقالات، وبمجرد التحقيق في القضية، يتم تسليمها إلى المحاكم العسكرية أو المدنية أو يتم إطلاق سراح المتهمين، وفي حين أنه لأسباب أمنية ليس من المناسب تقديم معلومات عامة عن الاعتقالات في المرحلة الأولية، فإن لدى حكومة الأرجنتين مكتبًا مكلفًا بتزويد الأقارب بالمعلومات حول الاحتجاز المحتمل والتهم الموجهة إلى أفراد الأسرة. ([55]) بينما سأل الرئيس كارتر الرئيس فيديلا عما إذا كان من الممكن يزور ممثلون عن منظمة الدول الأمريكية أو الأمم

المتحدة الأرجنتين، ليس بمعنى التحقيق في الأحداث هناك، ولكن للتأكد من التقدم الذي أحرزته حكومة الأرجنتين وأشار إلى أن زيارة الوفد الأمريكي برئاسة مساعد وزير الخارجية السيد تودمان ومنسقة حقوق الإنسان السيدة باتريشيا ديريان وأعضاء الكونجرس وأعضاء مجلس الشيوخ السبعة التي تمت في أغسطس هي أفضل طريقة لإظهار أن الأرجنتين لا تخجل من سجلها وطالب كارتر بزيارات إقليمية ودولية للأرجنتين فيما يتعلق بحقوق الإنسان في البلاد، وطالب بإعلان قوائم بأسماء المعتقلين واعترف فيديلا بوجود حالات اختفاء في الأرجنتين لعدة أسباب، أولاً عندما ينضم فرد إلى الجماعات السرية التخريبية، وثانياً، عندما يقتل إرهابي على يد رفاقه، وثالثاً، مقتل إرهابيين في المعارك ضد قوات الأمن الأرجنتينية، ورابعاً، قُتل أشخاص بسبب تجاوزات ارتكبتها قوات القمع، وقال إن هذه الحالة الرابعة تحت سيطرة الحكومة، ومن مسؤوليته القضاء عليها، وقال إنه لا يشعر بالقلق بشأن الزيارات أو القوائم أو أي زيارة مستقبلية تتم بحسن نية والتي يمكن أن تشهد على الحقائق في الأرجنتين يتضح أن الرئيس فيديلا برر الاختفاء ونفى دور الدولة ويعنى ذلك دور الحكومة العسكرية في الاختطاف واختفاء الأشخاص خارج القانون. ([56])

عقب اللقاء الرئاسي وفى البيان صحفي للرؤساء قال كارتر: ناقشنا مسألة حقوق الإنسان وعدد الأشخاص المسجونين أو المسجونين في الأرجنتين، والحاجة إلى المحاكمة السريعة لهذه القضايا، والحاجة إلى أن سماح الأرجنتين للعالم بمعرفة وضع السجناء، كان الرئيس فيديلا صريحًا جدًا معي بشأن تسليط الضوء على المشاكل التي تواجهها الأرجنتين، والتزامه بتحقيق تقدم سريع للغاية خلال الأشهر القليلة المقبلة، يريد أن يُحكم على الأرجنتين ليس بناءً على أقواله فحسب، بل بناءً على التقدم الملموس الذي أعلن أنه سيُحرزه، لقد أجرينا مناقشة شاملة، وأعتقد أنها كانت واحدة من المناقشات الأكثر إنتاجية والأكثر صراحة التي أجريتها مع أي زعيم، لقد

أتيحت لي الفرصة لزيارة الأرجنتين في الماضي وأعرف القوة الهائلة التي يتمتع بها شعبكم واقتصادكم، وجمال أمتكم، والمشكلة الخطيرة الموجودة حاليًا في رأي العالم حول الأرجنتين بسبب قمع حقوق الإنسان والإرهاب الذي كان موجودًا هناك، لكن لدينا آمالًا كبيرة في إحراز تقدم سريع في التخفيف من حدة هذه المشكلة. ([57])

أكد الجنرال روبرتو فيولا رئيس أركان الجيش الأرجنتيني في 1 أكتوبر 1977 أن قوات الأمن سجنت ما يصل إلى 10% من المتمردين اليساريين الذين شاركوا في عمليات تخريبية منذ تولي القوات المسلحة السلطة قبل 18 شهراً، ولم يتبق سوى نحو 1200 شخص من أصل 10 الاف من المتمردين والمتعاونين معهم ومعظمهم في المناطق الحضرية ولم تعلن القوات المسلحة انتصارها الكامل، ولكن مع مقتل قادة حرب العصابات أو نفيهم، فقد المتطرفون قوتهم، وتم استئصال مصانع الأسلحة السرية، والعيادات الطبية السرية، وأنظمة الاتصالات، والعملاء المتسللين في قوات الأمن، أُلقي القبض على الآلاف واستُجوبوا، وأبلغ أقاربهم عن فقدانهم وعلى الرغم أن المعارك كانت في صفوف الأمن إلا أنها خسرت افراد وضباط حيث صرّح الجنرال إدواردو أوجيدا Eduardo Ojeda قائد الشرطة الفيدرالية، بأن قواته فقدت 110 جندي في المواجهات، ويُعتقد أن الخسائر في صفوف قوات الجيش والبحرية والقوات الجوية المشاركة في مكافحة التخريب كانت بنفس الحجم، وشكّل المتطرفين اليمينين تحديًا لسلطة الرئيس خورخي رافائيل فيديلا، وقد أصبح هذا الإرهاب تهديدًا لبرنامجه الهادف إلى تحقيق الوحدة السياسية، وفي نهاية المطاف، استعادة الحكم الديمقراطي، مع نقابات حرة وجامعات مستقلة، تشمل الأعمال المنسوبة إلى متطرفين يمينيين، يعملون كما لو كانوا أفرادًا من قوات الأمن ([58])

قامت الولايات المتحدة بتعيين فرانكلين ألين هاريس Franklin Allen Harris لإدارة مكتب حقوق الإنسان في السفارة الأمريكية في

الأرجنتين، وفى 3 في أكتوبر 1977 أطلق هاريس جهداً بحثياً مكثفاً لإحاطة وزارة الخارجية بحجم انتهاكات حقوق الإنسان في الأرجنتين، كان مكتب حقوق الإنسان التابع لهاريس يقدم تقارير عن الالاف الضحايا، فضلاً عن هيكل الجهاز القمعي والجناة في الأرجنتين (59)

أشارت وثيقة أمريكية إلى وزير الخارجية ساويرس فانس عن مخاطبة الرئيس فيديلا الرئيس كارتر رسالة في 11 أكتوبر 1977 بخصوص عائلة دويتش التي كانت تنال اهتمام الراي العام الأمريكي وأشار إلى أن أثنين من أفراد عائلة دويتش ما زالا محتجزين بسبب تورطهما في الحزب الشيوعي الثوري ولكن تم إطلاق سراح ثلاثة آخرين استجابة لطلب الرئيس كارتر (60) كانت سياسة الولايات المتحدة تقوم على تنفيذ قانون المساعدات الأمنية وتوصيات الكونجرس بمنع بيع الأسلحة إلى الأرجنتين في ظل انتهاك حقوق الإنسان من قبل المجلس العسكري حيث جاء في المذكرة الموجهة إلى وزير الخارجية توصية برفض بيع الأسلحة لعدم استخدامها ضد حقوق الإنسان، وكانت الأرجنتين تريد شراء مجموعة من الأسلحة * إلا أن ديريان أوصت وزير الخارجية ساويرس فانس بعدم الموافقة على أو تأجيل عمليات بيع الأسلحة المعلقة إلى الأرجنتين وأوصت بالموافقة على بعض البنود، شريطة أن الاحتفاظ بحق وقف التصدير الفعلي إذا لم تتحسن ظروف حقوق الإنسان وبالنسبة لبعض المبيعات التي لا ينبغي السماح بها إلا إذا كانت الحكومة الأرجنتينية على استعداد لطمأنه الولايات المتحدة إلى أن المعدات لن تستخدم لأغراض الأمن الداخلي (61)

أصدر المجلس العسكري في الأرجنتين مرسومًا في 11 نوفمبر 1977 يحرم رسميًا الصحفى الصهيوني جاكوبو تيمرمان من حقوقه المدنية، ومصادرة ممتلكاته، واحتجازه لأجل غير مسمى دون أمر من المحكمة، ووقّع المرسوم الرئيس خورخي رافائيل فيديلا، وطبق ضده نفس الإجراءات التي استُخدمت سابقًا ضد الرئيسة السابقة إيزابيل بيرون و34 من

كبار المسؤولين في الحكومة البيرونية السابقة بحرمانهم من حقوقهم المدنية طبقا لقانون المسئولية المؤسسية العسكرى الذى صدر عق الانقلاب وطبقا للمرسوم يحرم تيمرمان من حقه في التصويت أو الترشح لمنصب سياسي، أو أن يكون ممثلاً نقابياً، ووضعت صحيفة الراي تحت الاشراف العسكري.([62]) بينما كشفت مذكرة لوزارة الخارجية الأمريكية بتاريخ 19 نوفمبر 1977 عدم تفريق الحكومة الأرجنتينية بين الإرهاب التخريبي والمعارضة السياسية كما يقبل الرئيس فيديلا أن تُشن هذه الحرب غير القانونية بطريقة لا مركزية، حيث يتصرف القادة والقادة المحليون من تلقاء أنفسهم إلى حد كبير، وهذا يجعل من المستحيل على كبار الجنرالات، بما في ذلك المجلس العسكري، السيطرة على قوات الأمن بشكل فعال بسبب الاستخدام الفضفاض لمصطلح التخريب والارهاب لوصف أعداء الحكومة شجع ذلك قوات الأمن على مهاجمة ليس الإرهابيين فحسب، بل وأيضاً مجموعة واسعة من أعضاء الرأي العام المدني، كانت جماعات حقوق الإنسان تقدر السجناء وحالات الاختفاء في الأرجنتين خلال هذا التوقيت بنحو 15 ألف شخص ([63])

زيارة وزير الخارجية ساويرس فانس للأرجنتين

زار وزير الخارجية ساويرس فانس الأرجنتين في الفترة من 20 إلى 22 نوفمبر 1977 وعقد اجتماعات في بوينس آيرس مع الرئيس فيديلا، والعضوين الآخرين في المجلس العسكري ماسيرا وأوغستى، ووزير الخارجية اوسكار مونتيس وتم الاتفاق على صياغة بيان ينص على الالتزام بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتتحمل الحكومة مسؤولية رئيسية عن حماية وتعزيز حقوق الإنسان لشعوبها، واحترام سلامة الأشخاص وسيادة القانون أكد فيديلا الالتزام بإطلاق سراح عدد كبير من السجناء أكثر من 500 سجين ونشر قائمة بأسماء جميع المعتقلين قبل نهاية عام 1977، والسماح للجنة الدولية للصليب الأحمر باستئناف زياراتها لأماكن احتجاز السجناء في الحالات التي يُتهم فيها بالتعذيب لإجراء تحقيق مستقل،

كما ندد البيان المشترك لزيارة وزير الخارجية بالإرهاب واتفق على ضرورة التعاون المتعدد الأطراف في هذا المجال، وفيما يتصل بحالة جاكوب تيمرمان على وجه التحديد أشار المجلس العسكري لوزير الخارجية الأمريكي أن لديهم أدلة تشير إلى ارتباطه بإدارة تيمرمان أموال من مصادر إرهابية وأنه يخضع لتهم مدنية، واطلاع وزير الخارجية على ملف سري يشير إلى أن اليخاندرو دويتش ساعد في هروب ابنه ديفيد دويتش ، الذي كان يعمل في الحزب الشيوعي ضد الحكومة، وأن ابنته متورطة أيضاً في أنشطة شيوعية وهم يتوقعون أن تفرج المحاكم عن الأب، ولكن ليس ابنته، قال فانس : لست متفائلاً بأن السيد تيمرمان أو الآنسة دويتش سوف يُطلَق سراحهما على الرغم من إلحاحنا" واجتمع ساويرس فانس مع زعماء اليهود في الأرجنتين، الذين أكدوا أن الحكومة ليست معادية للسامية رسميًا، ولكن هناك عدد من المعادين للسامية الساميون في الحكومة الذين لا تستطيع الحكومة ممارسة السيطرة الكاملة عليهم وفى نهاية زيارته أكد فانس للرئيس فيديلا أن العائق الرئيسي أمام تحسين علاقات البلدين هو وضع حقوق الإنسان في الأرجنتين، وأنه ما لم يتحسن هذا الوضع فإن علاقات البلدين سوف تتدهور، وخاصة بعد أن فرض تعديل في الكونجرس حظراً على الأسلحة اعتباراً من أكتوبر 1978([64])

أوضحت وثيقة الخارجية الأمريكية عبارة عن برقية من السفارة الأمريكية في الأرجنتين إلى وزارة الخارجية الأمريكية بتاريخ 14 ديسمبر 1977 عن احتجاج تقديم السفارة الفرنسية احتجاج إلى الخارجية الأرجنتينية بسبب اختفاء راهبتين فرنسيتين كانتا تعملان لصالح إحدى البعثات التبشيرية الفرنسية في الأرجنتين وهن أليسيا ديمان و أوني دوكيه وحسب التقارير عن اختطافهما من قبل أربعة رجال يقودون سيارة أمريكية الصنع لا تحمل أي علامات، أفادت السفارة الأمريكية فيما يبدو من وراء عملية الاختطاف أنه عمل حكومي منظم، أفادت التقارير الأمريكية ايضا أن السلطات الأمنية اعتقلت حوالي ستة عشر شخصًا مرتبطين بمنظمة أمهات بلازا دي مايو(

ساحة مايو أمام القصر الرئاسي الأرجنتيني في العاصمة بوينس ايرس) وهى منظمة خاصة بأمهات المختطفين في الأرجنتين حيث كانت تتظاهر الأمهات بشكل مستمر. ([65])بينما أشارت المخابرات المركزية الأمريكية فى 11 يناير 1978 أن معدل الاختفاء في الأرجنتين، ثابتًا، ولا تزال التقارير الرسمية عن التعذيب، وهناك أدلة مقنعة على أن أفراد الأمن الحكوميين يواصلون العمل بطريقة يقظة كل هذا في سياق انخفاض التهديد الإرهابي نتيجة لنجاح إجراءات مكافحة الإرهاب التي اتخذتها الحكومة ضد الجماعات التخريبية ([66])

عقب ذلك أعربت الخارجية الأمريكية عن القلق المتزايدة في 28 يناير 1978 إزاء عدم وجود استجابة بناءة من جانب الحكومة العسكرية الأرجنتينية لمخاوف إدارة كارتر بشأن انتهاكات حقوق الإنسان وقعت عمليات اختطاف جديدة لأشخاص ناشطين في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك راهبتان فرنسيتين، ولم تكن هناك سوى إجراءات رمزية للإفراج عن السجناء السياسيين، وفي قضيتين تحظى باهتمام خاص من جانب حكومة الولايات المتحدة والكونجرس، وهما قضية جاكوبو تيمرمان، الناشر السابق لصحيفة الرأي، واثنين من أفراد عائلة دويتش في قرطبة، واللذين ظلا مسجونين، عارضت الحكومة بشكل نشط إطلاق سراحهما على الرغم من أن القضاة برأوهم من تهم محددة، في 28 ديسمبر 1977، قضت محكمة في قرطبة بعدم وجود مبرر لاحتجاز أليخاندرو دويتش وابنته ماريا، اللذين اعتقلهما أفراد من الفيلق الثالث للجيش خلال تحقيق في أنشطة تخريبية مزعومة لديفيد دويتش الذى غادر الأرجنتين، وبدلًا من إطلاق سراحهما، أصدر المسؤولون أمرًا باحتجازهما لأجل غير مسمى بموجب صلاحيات حالة الطوارئ التي تتمتع بها السلطات العسكرية، وهو إجراء لا يتطلب توجيه اتهامات رسمية، وبالمثل، رفضت محكمة اتحادية ارجنتينية التماسًا من السيد تيمرمان، المحتجز منذ أبريل 1977 للإفراج عنه، لأن القاضي قال إن وزارة الداخلية لم تقدم

المعلومات اللازمة للحكم في القضية، وقد برّأت محكمة عسكرية السيد تيمرمان من التهم الجنائية الموجهة إليه، بعد أن نظرت في مزاعم ارتكاب مخالفات مالية، لكنه لا يزال محتجزًا "تحت تصرف السلطة التنفيذية"، علق السفير الأمريكي، راؤول كاسترو، قائلاً: يبدو أن هناك اعتقادًا سائدًا بأن الرئيس كارتر سينسى حقوق الإنسان مع مرور الوقت، وستتلاشى هذه الأمور ببساطة، وأضاف: "لن ينسى الرئيس كارتر حقوق الإنسان، وسنواصل إثارة هذا الموضوع كلما أمكننا ذلك " ([67])

كان القلق بشأن هذا الوضع أيضا يعم أوروبا الغربية بخصوص الأرجنتين، وخاصة فى فرنسا وإيطاليا وإسبانيا وألمانيا الغربية والسويد، لأن مواطني تلك البلدان هم من ضمن الآلاف المفقودين أو المعتقلين دون توجيه اتهامات محددة إليهم، في ديسمبر 1977، احتجزت أربع سيارات مليئة برجال مسلحين بملابس مدنية 13 من أقارب المفقودين الذين كانوا قد اجتمعوا في كنيسة بالعاصمة لإعداد بيان، كان من بينهم راهبتان فرنسيتان، أليسيا ديمان و أوني دوكيه، اللتان كانتا ناشطتين في الحركة التي شُكِّلت احتجاجًا على حالات الاختفاء، هذا الأسبوع، بعث الرئيس فيديلا رسالة إلى الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستانValéry Giscard d'Estaing الذي طلب توضيحًا، وصرح الجنرال فيديلا بأنه تم التحقيق في حالات الاختفاء، ولكن لم يُعثر على أي أثر للراهبات، وأعلنت الحكومة قبيل عيد الميلاد أن 3607 مسجونيين وإطلاق سراح 389 منهم في 23 ديسمبر 1977 ، لكنها لم تكشف عن أي أسماء، في مجال أخر من مجالات الاهتمام الأمريكي، والذي لعب دورًا رئيسيًا خلال زيارة السيد ساويرس فانس، وأفقت الأرجنتين في إعلان مشترك على اتخاذ خطوات للتصديق على معاهدة تلاتيلولكو التي تشكل أهمية بالغة للولايات المتحدة. ([68])

بسبب تصاعد الأمور في الأرجنتين أكد مساعد وزير الخارجية للشؤون الأمريكية تودمان في مذكرة إلى نائب وزير الخارجية كريستوفر بتاريخ

15 فبراير 1978 نية الحكومة الأمريكية في التصويت ضد القروض الأرجنتينية في البنك الدولى (قرض مشروع الصوامع 109 مليون دولار وقرض لمصنع أسمنت 9 مليون دولار) بسبب القلق المستمر بشأن وضع حقوق الإنسان في الأرجنتين على الرغم من إطلاق سراح ما يقرب من 440 سجينًا قبض عليهم طبقا لحالة الطوارئ التي فرضتها السلطة التنفيذية الأرجنتينية من جديد منذ 20 ديسمبر 1977، بالإضافة إلى صدور *قوائم السجناء* في 3 فبراير 1978 ونشر قائمة بأسماء 705 سجين وفي 13 فبراير تم نشر قائمة ثانية بأسماء 795 سجين ([69])

والموافقة على حق *الاختيار* للسجناء في اختيار المنفى بدل المحاكمة والسجن وقد أبلغت الحكومة الأرجنتينية السفارات الأجنبية بأنها ستتعاون في مساعدة السجناء الحصول على التأشيرة لمغادرة البلاد وأكدت السفارة الأمريكية على أهمية هذا الإجراء لإطلاق سراح السجناء، بالإضافة إلى استئناف اللجنة الدولية للصليب الأحمر زياراتها للسجون الأرجنتينية منذ ديسمبر 1977، وأفادت السفارة الأمريكية أن السجناء السياسيين في الأرجنتين يُحتجزون في نفس الظروف المادية التي يُحتجز فيها السجناء الآخرون، وهذا يشكل تحسناً الاختفاء استمر بنفس المعدل الذي كانت عليه قبل عام، حيث اختفاء 39 شخصاً منذ الأول من ديسمبر 1977 بما في ذلك راهبتان فرنسيتان وأمهات للمختفين اختطفن دون أن يتركن أثراً في منتصف ديسمبر واضافت السفارة الأمريكية أن التقارير عن مراكز الاحتجاز السرية لا تزال مستمرة، واستمرار التعذيب للحصول على المعلومات ([70])

اعترفت حكومة الأرجنتين بعدد السجناء السياسيين نحو 3600 سجين بينما قدرت جمعيات حقوق الإنسان في الأرجنتين أن آلافاً آخرين محتجزون سراً في مراكز احتجاز غير رسمية وغير معلن عنها من الحكومة الأرجنتينية، ولم ترد حكومة الأرجنتين إلا على مطالبة الولايات المتحدة للحصول على معلومات عن الأشخاص المفقودين، ولم يسمح للجنة الدولية

للصليب الأحمر بزيارة المعسكرات العسكرية التي قد يكون السجناء المجهولون محتجزين فيها، ولم يتم إطلاق سراح سوى عدد قليل للغاية من السجناء بموجب حق اختيار المنفى، وفيما يتعلق بالقضايا التي تشكل أهمية بالغة بالنسبة للولايات المتحدة، مثل قضية تيمرمان أو دويتش، فإن هؤلاء الأشخاص ما زالوا رهن الاحتجاز وبناء عليه تم اتخاذ قرار عدم التصويت لصالح القروض الأرجنتينية كإجراء عقابي أمريكي ضد الأرجنتين بسبب حقوق الإنسان. ([71])

تصاعدت الأمور عقب الكشف عن مقتل 7 نساء من ضمنهن الراهبتين الفرنسيتين المختطفتين في الأرجنتين منذ ديسمبر 1977 وتم القتل في أبريل 1978 وأدى ذلك إلى تصاعد ازمة بسبب حقوق الإنسان بين الولايات المتحدة والأرجنتين ومع فرنسا ايضا نتيجة لفشل سيطرة النظام العسكري الأرجنتيني على الجماعات اليمينية المتطرفة وعلى قوات الجيش والشرطة التي عملت في خارج القانون ضد اليسار السياسي وعقب الكشف عن مقتل الراهبات أصدرت الخارجية الأمريكية بيان اعربت عن قلق عميق بسبب مقتل راهبتين وخمسة نساء اخريات بعد اعتقالهن منذ ديسمبر 1977 على يد عصابات يمينية مسلحة، وفى هذا الاطار خاطبت وزارة الخارجية الأمريكية السفير الأمريكي في الأرجنتين راؤول كاسترو Raul Castro في 7 أبريل 1978 لتقديم مذكرة احتجاج عن الحادث إلى الحكومة الأرجنتينية وإبلاغ المجلس العسكري غضب الحكومة الأمريكية وضرورة اتخاذ إجراءات ضد الذين ارتكبوا الجريمة وقاموا بتنفيذ القتل ضد النساء ومعاقبة المتورطين، وأن هذه الأحداث المأسوية تؤثر على العلاقات الأمريكية الأرجنتينية وتؤثر على موقف الولايات المتحدة في بيع المعدات العسكرية والتدريب للقوات الأرجنتينية وعلى تصويت الولايات المتحدة للقروض الأرجنتينية من المؤسسات المالية الإقليمية والدولية. ([72])

كتب ضابط حقوق الإنسان في السفارة الأمريكية هاريس في تقريره عن العديد من قضايا حقوق الإنسان إلى زملائه في وزارة الخارجية 26 أبريل 1978، أنه بالإضافة إلى السجناء المعترف بها قانوناً، فإن أحد الاختراقات التي تم التوصل اليها ما يعرف باسم السجناء المختفين ولكنهم على قيد الحياة وغير المعترف بهم، ويشير إلى أن تقارير المخابرات الأمريكية تقدر عددهم بنحو ألف سجين غير معترف بهم وكتب هاريس أن ما يتم الإفراج عنهم عدداً قليلاً للغاية من مراكز الاحتجاز التي تعتبر خارج نطاق القانون. (73) بعد ضغوط الولايات المتحدة أطلقت الحكومة العسكرية في الأرجنتين سراح الصحفي جاكوبو تيمرمان في 17 أبريل 1978 من السجن ووضعه تحت الإقامة الجبرية والحراسة المشددة بمنزله في العاصمة بيونس أيرس بعد احتجازه لأكثر من عام دون توجيه اتهامات إليه لعدة أشهر، كانت الضغوط من الولايات المتحدة والمنظمات اليهودية في الولايات المتحدة والأرجنتين وسفير الولايات المتحدة راؤول كاسترو يحثون الرئيس خورخي رافائيل فيديلا على إطلاق سراح السيد تيمرمان، حيث كانت قضية احتجازه رأى عام، وبعدما برأت المحكمة تيمرمان، جرده المجلس العسكري من حقوقه السياسية مدى الحياة، ووضع ممتلكاته تحت الحراسة الحكومية (74) أوضحت مذكرة من نائب وزير الخارجية كريستوفر إلى وزير الخارجية ساويرس فانس بتاريخ 26 أبريل 1978 رفض بيع الأسلحة والتدريب العسكري للأرجنتين حيث ذكر كريستوفر أنه بعد مراجعة الوضع في الأرجنتين واستمرار انتهاك حقوق الإنسان على الرغم من إطلاق سراح الصحفي تيمرمان، مع استمرار الاختفاءات المستمرة والوفيات المأساوية غير المبررة لراهبتين وخمس نساء أخريات تم القبض عليهن أثناء تظاهرهن استمرار رفض بيع الأسلحة إلى الأرجنتين، ورفض التدريب العسكري بسبب انتهاكات حقوق الإنسان في الأرجنتين، وضرورة ابلاغ الأرجنتين أنه إذا أوقفوا ممارسات الاحتجاز والاختطاف بشكل غير قانوني على يد قوات الأمن(75)

خطة الولايات المتحدة لتحسين حقوق الإنسان في الأرجنتين:

رؤية الولايات المتحدة لتحسين حقوق الإنسان في الأرجنتين كانت تعتمد على وقف إجراءات الاحتجاز غير القانونية، ووقف الاعتقال السري والاختفاء ووقف الإعدام، ومحاكمة السجناء رهن الاحتجاز، واتباع الإجراءات القانونية الواجبة، والتوقف عن اضطهاد أعضاء السلطة القضائية وأعضاء المهن القانونية الذين يدافعون عن السجناء السياسيين، ووقف التعذيب والوحشية والإساءة النفسية للسجناء السياسيين وحق اختيار المنفى للسجناء السياسيين ووقف القيود المفروضة على الأنشطة الدينية، ووقف اعتقال واختفاء الزعماء السياسيين والعماليين؛ وعودة الأنشطة السياسية والنقابية بعد حظرها؛ ووقف القيود المفروضة على الصحافة، بما في ذلك الإغلاق العقابي قصيرة الأجل للصحف، واعتقال العديد من الصحفيين؛ والمضايقات الرسمية للجماعات الدينية، وخاصة اليهود ووقف معاداة السامية التي استهدفت أعضاء المجتمع اليهودي والسجناء اليهود.([76])

علاوة على الحد من الاعتقال والاختطاف غير القانوني الذى تقوم به قوات الأمن، ووضع حد للتعذيب وسوء معاملة السجناء، واعلان قائمة بأسماء الذين اختفوا أو على الأقل أولئك الذين تتوفر معلومات عنهم ، وتحديد جدول زمني لتوجيه الاتهامات على الفور، ومحاكمة المتهمين بشكل عادل، ويفضل أن يكون ذلك في محاكم مدنية وليس محاكم عسكرية، وإطلاق سراح المعتقلين، وخاصة أولئك الذين لا يشتبه في ارتكابهم أعمال عنف، وتحديد أعداد من السجناء طبقا لحق الخيار والإفراج كل شهر عن عدد كبير من الأشخاص من الحجز بحلول 1 أغسطس نحو 500 شخص، وإطلاق سراح 500 حالة إضافية بحلول 15 سبتمبر، والاستمرار في الإفراج عن السجناء حتى تتمكن الحكومة الأرجنتينية من إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين خلال عام 1978 ، ومنحهم حق الاختيار في المنفى، وتحديد موعد للمحاكمة والتحقيق في تورط أفراد الأمن في حالات الاختفاء والتعذيب، ومحاكمة أولئك

الـذين يشـاركون فـي مثـل هـذه الممارسـات أو يكونـون مسـؤولين عنهـا بـأي شـكل أخـر ومعاقبـة مـن تثبـت إدانـتهم.([77])وأشـارت مـذكرة الخارجيـة الأمريكيـة إلـى انـه فـي حـال تنفيـذ تحسـينات فـي مجـال حقـوق الإنسـان بحلـول عـام 1979 ومنهـا الإفـراج عـن جميـع السـجناء السياسـيين، ووقـف انتهاكـات حقـوق الإنسـان، ووقـف الاختفـاء، والتعـذيب والإجـراءات القانونيـة الواجبـة، واسـتعادة الحريـات المدنيـة والسياسـية، فـإن الحكومـة الأمريكيـة عليهـا مخاطبـة الكـونجرس لإلغـاء القـوانيين لإعـادة الأمـور الطبيعيـة فـي العلاقـات العسـكرية والاقتصـادية، ودعـم الأرجنتـين بـالقروض مـن البنـوك الإقليميـة والدوليـة تحقيـق ذلـك فانـه يجـب علـى الولايـات المتحـدة اتخـاذ إجـراءات لبيـع التـدريب والمعـدات والأسـلحة العسـكرية وقطـع الغيـار العسـكرية والعناصـر التـي تمـت الموافقـة عليهـا سـابقًا للبيـع أو التمويـل أو اللازمـة للوفـاء بـالعقود التـي تمـت الموافقـة عليهـا سـابقًا .([78])مـن أجـل تنفيـذ خطـة تحسـين حقـوق الإنسـان سـافر ديفيـد نيوسـوم مسـاعد وزيـر الخارجيـة الأمريكـي للشـؤون السياسـية إلـى العاصـمة بـوينس آيـرس فـى 24 مـايو 1978 والتقـى الـرئيس فيـديلا لمناقشـة موضـوع حقـوق الإنسـان والعلاقـات بـين الولايـات المتحـدة والأرجنتـين افتـتح ديفيـد نيوسـوم المحادثـة، موضـحًا الغـرض مـن مهمتـه تحسـين العلاقـات الثنائيـة، وأشـار نيوسـوم إنـه يـدرك المشـاكل التـي تواجههـا الأرجنتـين وأقـر بـالخطوات الأرجنتينيـة المهمـة لاسـتعادة الاسـتقرار، بمـا فـي ذلـك إطـلاق سـراح السـجناء قبـل نهايـة عـام 1978، واتخـاذ الأرجنتـين إجـراءات بشـأن قضـيتي دويـتش وتيميرمـان، وزيـارات الصـليب الأحمـر إلـى كافـة المعسـكرات العسـكرية، بينمـا رحـب الـرئيس فيـديلا بـالحوار الـذي قـال إنـه بـدأه مـع الـرئيس كـارتر ووزيـر الخارجيـة سـاويرس فـانس، ورحـب بـالحوار، بينمـا أكـد نيوسـوم علـى سياسـة الولايـات المتحـدة التـي تتعلـق بموقـف الكـونجرس الأمريكـي ضـد الأرجنتـين؛ بسـبب انتهـاك حقـوق الإنسـان، ووقـف جميـع المسـاعدات، وحظـر بيـع الأسـلحة والتصـويت ضـد القـروض فـي البنـك الـدولى، وبنـك التنميـة للبلـدان الأمريكيـة ، ورفـض بنـك التصـدير والاسـتيراد الأمريكـي مسـاعدة

الأرجنتين بحلول أكتوبر 1978 ، لان أوضاع حقوق الإنسان لا تتفق مع المعايير الدولية العادية، وطالب ديفيد نيوسوم الرئيس فيديلا السيطرة على حالات الاختفاء، ووضع خطط للإفراج عن السجناء، وخطط حق الخيار للسجناء باختيار المنفى، وذلك يساعد في تقديم صورة إيجابية في تقريره للحكومة الأمريكية، بينما ببر الرئيس فيديلا وضعية حقوق الإنسان في بلاده بسبب الأعمال الإرهابية التخريبية والأفكار الشيوعية، وكان لزاماً على القوات المسلحة أن تتدخل لإنقاذ البلاد، وبعد أن خاضت القوات المسلحة معارك، وتحملت وطأة الأعمال التخريبية، وأثبتت أنها المؤسسة الوحيدة القوية في الأرجنتين، ولم يكن أمام الحكومة خيار سوى تبني تدابير معينة وكانت هذه مسائل تتعلق بالشؤون الداخلية الأرجنتينية أي ممارسة العنف ضد الجماعات التخريبية، وأكد فيديلا أن الأرجنتين سوف تتمتع بالديمقراطية الكاملة عندما يكون بيتها الداخلي منظما، اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، وذكر الرئيس فيديلا أن حق الخيار للسجناء باختيار المنفى سوف يتم تطبيقه خلال فترة لاحقة. ([79])

طلب ديفيد نيوسوم الحصول على احصائيات حول عدد السجناء السياسيين والمختفين وقائمة بأسماء السجناء التي ترغب الحكومة الأرجنتينية في الإفراج عنهم، وحدد نيوسوم 4 فئات للمعتقلين الذين تم اعتقالهم بموجب القانون العسكري، ومحاكمتهم أمام المحاكم العسكرية، والذين تم اعتقالهم بتهمة ارتكاب أعمال إرهابية ولم تتوفر أدلة كافية لإدانتهم والذين تتم محاكمتهم بموجب القانون والمحاكم المدنية، والذين سيُسمح لهم بممارسة حق اختيار المنفي، ورد الرئيس فيديلا أن أعداد السجناء السياسيين خلال هذه الفترة نحو 3200 سجين، تم اعتقالهم ويتم تحديد وضعهم، ولم يستطع أن يحدد عدد الحالات التي ستخضع للمحاكم العسكرية، وعدد الحالات التي ستخضع للمحاكم المدنية، وستحدد المراجعة من الحكومة السجناء الذين يجب استمرار سجنهم ومحاكمتهم؛ لانهم يشكلون خطرا والذين سيتم الإفراج عنهم أو

منحهم خياراً بالنفي خارج البلاد وطلب نيوسوم الإفراج عن 500 سجين سياسي قبل نهاية عام 1978 ووافق الرئيس فيديلا على الإفراج ومنح حق الاختيار بالنفي لمجموعة كبيرة من السجناء السياسيين والعمل على تسهيل زيارة لجنة حقوق الإنسان التابعة لمنظمة الدول الأمريكية للأرجنتين. ([80])

استجابة الأرجنتين للضغوط الأمريكية:

عقب ذلك اعلنت السفيرة الأرجنتينية في الولايات المتحدة أجا أسبيل في 19 مايو1978 موافقة حكومة الأرجنتين الإفراج عن 389 سجينًا بعد مراجعة حالتهم، ونشر قائمة بأسماء مجموعة من السجناء السياسيين والإفراج عن أربعة من أفراد عائلة دويتش على الرغم أن ديفيد دويتش الذي هرب من الأرجنتين كان إرهابيًا ونقل الصحفي تيمرمان من السجن إلى الإقامة الجبرية ،([81])عقب ذلك كلف الرئيس الأرجنتيني فيديلا وزير الخارجية مونتيس بمخاطبة لجنة حقوق الإنسان التابعة لمنظمة الدول الأمريكية لزيارة الأرجنتين وكان ذلك خطوة إيجابية في تحسين حقوق الإنسان. ([82]) أكد وزير الداخلية الأرجنتيني ألبانو إدواردو هارغينديغي Albano Eduardo Harguindeguy في خطابه أمام رؤساء الشرطة على ضرورة معاملة جميع المعتقلين معاملة إنسانية، وهذه التعليمات صدرت عن الجيش أيضا وتراجعت مكافحة الإرهاب وحالات الاختفاء، وسلم وزير الداخلية ورقة حقائق للسفير الأمريكي كاسترو، جاء فيها أن عدد السجناء السياسيين 3363 شخصًا محتجزون و 3328 شخصًا تم القبض عليهم بتهمة النشاط الإرهابي، وقد تم إطلاق سراحهم من الحجز وصدور أحكام قضائية ل 1679 سواء بالإدانة أو البراءة من خلال القضاء المدني والعسكري والسماح لـ 600 شخص بمغادرة البلاد بموجب حق اختيار المنفى وتم طرد 160 أجنبيًا، ووفاة 58 شخصً أثناء الاحتجاز واعترف وزير الداخلية الأرجنتيني بوجود أعداد كبيرة من المختفين في إشارة إلى القوائم التي نشرتها منظمات حقوق الإنسان في الصحافة، وسياسة الأرجنتين تحديد هويتهم للرد على أقاربهم وكانت تجري

مراجعة حالات جميع السجناء السياسيين لتحديد من يستحق حق الاختيار بالنفي، ومن سيتم الإفراج عنهم، ومن سيتم إحالتهم إلى المحاكم المدنية، وصرح الرئيس فيديلا بأنه سيسرع للعمل بحق الخيار بالنفى للانتهاء من الإجراءات النائب العام في الأرجنتين. ([83])

بينما كانت اللجنة الدولية للصليب الأحمر تقوم بزيارة السجون لمراجعة المعتقلين طبقا لوصف السفير الأمريكي كاسترو يقوم أعضاء اللجنة بمراجعة إدارية فقط ولا تسمح الحكومة الأرجنتينية للمتهمين الحضور خلال مراجعة ملفاتهم وهو ما يعنى مراجعة الأوراق فقط، ولم تلتزم الحكومة بالجدول الزمني للمراجعة أمام اللجنة الدولية، وأكد السفير الأمريكي أن الاعتقالات مستمرة ولم تتوقف بموجب حالة الطوارئ ، واستمرار التعذيب ومن غير المنطقي الاتجاه الإيجابي في مجال حقوق الإنسان في الأرجنتين؛ بسبب مواصلة المتشددين داخل النظام العسكري في فرض عقوبات واتخاذ إجراءات متشددة وفقدان المجلس العسكري السيطرة على قوات الأمن وكان السفير كاسترو يلتقى بجماعات حقوق الإنسان مثل جماعة "أمهات المختفين"، ومدير صحيفة بوينس آيرس هيرالد كوكسCox Herald المعروف بدفاعه الشجاع عن حقوق الإنسان، ([84])أوضحت رسالة مسؤول حقوق الإنسان في السفارة الأمريكية في الأرجنتين هاريس بتاريخ 31 مايو 1978 القمع الذي كان تمارسه قوات الجيش والشرطة الأرجنتينية حيث كان يتم استهداف قوات الأمن الأرجنتينية للإرهاب التخريبي واليسار السياسي، وقيام سلاح الجو الأرجنتيني باستئصال الشيوعيين والمخربين حيث كان يتم دفنهم في مقبرة تشاكاريتا Chacarita ومن بين القتلى راهبات وكانت قوات الأمن تقوم بتحميل الجثث في سيارات ورميها في حقل على مشارف بوينس آيرس، وتم العثور على جثث 40 امرأة في المياه جرفتهم المياه إلى شاطئ أمانداياهو Amandayahu ، وهو منتجع ساحلي يقع على بعد 200 ميل من بوينس آيرس على طول النهر، وتعجب هاريس من تباهى الشرطة الأرجنتينية بشأن

الطريقة الأرجنتينية للتخلص من الجثث للجماعات التخريبية على وصفهم، كان الفيلق الأول داخل الجيش مسئول عن استجواب الأشخاص واتخاذ قرار إعدامهم، وإعطاء الأشخاص حقنة سامة ثم رميهم في المياه (85)

كانت مهمة هاريس أعداد التقارير عن حقوق الإنسان وكان يتلقى جميع المراسلات والزوار في الأرجنتين بشأن موضوع حقوق الإنسان، وكان يقوم بزيارة للأسر الأرجنتينية المتضررة التي فقدت أفراداً في أنشطة الحكومة لمكافحة الإرهاب اليساري، وكان عدد زوار السفارة على حد وصف هاريس نفسه لا حصر لهم لقد تولى السيد هاريس قدراً هائلاً من العمل الاستماع إلى عدد لا يحصى من الحالات المأساوية التي أبلغ عنها أفراد أسر الأشخاص المختفين أو الذين وقعوا في أحداث مأساوية إلى السفارة الأمريكية كان هاريس يتعامل مع الناس بمهارة غير عادية ودون كلل وهي قدرة أثمرت عن نتائج طيبة في كتابة وإعداد التقارير للخارجية الأمريكية (86) أكد الرئيس كارتر في خطابه الثاني أمام منظمة الدول الأمريكية في الجلسة الافتتاحية للجمعية العامة الثامنة للمنظمة في 21 يونيو 1978 على دعم حقوق الإنسان وطالب بإنهاء القمع والإرهاب التعذيب، والاعتقال التعسفي، والاحتجاز المطول دون محاكمة، وحرية التعبير والتفكير وحرية المشاركة في تقرير مصيرهم، ودعم حقوق الإنسان، بما فيها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وأشاد بدور اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان التابعة للمنظمة، واعتبرها إحدى أهم أدوات المنطقة في مجال حقوق الإنسان وكانت سياسة كارتر سبب في مضاعفة ميزانيتها ثلاث مرات خلال اجتماعات المنظمة عام 1977 ، وأعرب عن سعادته باقتراب التصديق على معاهدة كوستاريكا لحقوق الإنسان بعدما وافقت الولايات المتحدة و8 دول أخرى وكانت الاتفاقية تحتاج إلى انضمام 3 دول فقط لتدخل حيز التنفيذ والاتفاقية كانت معروضة على جدول أعمال الجمعية العمومية لمنظمة الدول الأمريكية في الدورة الثامنة في واشنطن خلال اجتماع المنظمة في يونيو 1978 وفى هذا الاطار قال كارتر : آمل أن توافق الدول خلال

الاجتماعات على الاتفاقية، كل جهد ممكن على وجه السرعة للتوقيع والتصديق على هذه الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان دون تأخير، وأشاد الرئيس كارتر بجهود بعض الدول في أُطلاق سراح السجناء السياسيين، ورُفع حالات الطوارئ، والتخُفيف من القيود المفروضة على حرية الصحافة .([87])

دخلت اتفاقية الدول الأمريكية لحقوق الإنسان حيز التنفيذ في منظمة الدول الأمريكية بعد إيداع صك التصديق على الاتفاقية في 18 يوليو 1978 بموافقة أغلبية أعضاء المنظمة بناء على جهود الرئيس كارتر وفيما يتعلق بالحقوق المدنية والسياسية للأفراد طبقا للاتفاقية الحق في الحياة والمعاملة الإنسانية والتحرر من العبودية والحرية الشخصية وفى محاكمة عادلة والخصوصية وحرية الدين والفكر والرأي والتجمع السلمى والملكية وحرية التنقل والإقامة والمشاركة السياسية والمساواة أمام القانون والحق في التعويض والمعاملة الإنسانية وتكوين الجمعيات وحقوق الاسرة والحق في الاسم واللقب وحقوق الطفل وحق المرأة والجنسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والهيئات المسؤولة عن الاتفاقية هي اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان* والمحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان* ، وكلاهما من هيئات منظمة الدول الأمريكية ، وتعد الاتفاقية انجاز نجحت سياسة الرئيس كارتر في مجال حقوق الإنسان في التصديق عليها ودخولها حيز التنفيذ في عهده منذ عام 1978، واثرت الاتفاقية واللجنة والمحكمة في مجال حقوق الإنسان ليس في الأرجنتين فقط بل في كافة الدول الأمريكية .([88])قدّم وزير الخارجية الأرجنتيني أوسكار مونتيس في 21 يونيو 1978 الدعوة للجنة الأمريكية لحقوق الإنسان لزيارة الأرجنتين خلال اجتماع منظمة الدول الأمريكية بضغوط امريكية وطلبت اللجنة حقها في زيارة أماكن احتجاز السجناء السياسيين وكان هناك شكوك في قبول الدعوة لزيارة الأرجنتين في ظل ان الدعوة كانت مشروطة بعدم زيارة معسكرات الجيش ([89]) وفى 26 يونيو 1978 رفضت لجنة حقوق الإنسان قبول دعوة مشروطة من الأرجنتين ،

وبناء على ذلك قرر وزير الخارجية الأمريكي ساويرس فانس استمرار رفض التدريب العسكري للجيش الأرجنتيني ووقف التشاور مع الكونجرس الأمريكي لبيع معدات عسكرية خاصة السلامة المهنية وبوصلات السفن وكذلك ابلاغ بنك التصدير والاستيراد الأمريكي بعدم تمويل الأرجنتين بخصوص مشروع الطاقة الكهرومائية في ياسيريتا Yasserita وعدم تمويل بيع الطائرات الهيلكوبتر للأرجنتين([90]) أطلقت منظمة العفو الدولية المهتمة بحقوق الإنسان حملة عالمية كبرى تهدف إلى تركيز الرأي العام العالمي على السجل البائس للأرجنتين، منذ الانقلاب العسكري ووجود 15 ألف حالة اختفاء ونحو والالاف من السجناء السياسيين وحددت أكثر من 25 معسكر اعتقال سري على حسب تقدير المنظمة؛ والعديد من القصص الموثقة عن الاعتقال والتعذيب. ([91])

تحولت الولايات المتحدة من التصويت بـ"لا" على القروض في مؤسسات التمويل الدولية إلى الامتناع عن التصويت عقب الإعلان عن قوائم بأسماء السجناء والاعلان بالاستعداد عن الإفراج عن عدد من السجناء السياسيين وتسهيل حق الخيار بالمنفى ووافقت الحكومة الأمريكية الترخيص ل 16 عنصرًا من الذخائر ذات الصلة بالسلامة، وعرضت الولايات المتحدة على الحكومة الأرجنتينية دعوة لجنة حقوق الإنسان دون شروط وحال حدوث ذلك ولم يحدث أي تدهور في وضع حقوق الإنسان في الأرجنتين، فإن الحكومة الأمريكية ستقوم باستئناف المبيعات العسكرية إلى الأرجنتين وتشمل التدريب العسكري للقوات الأرجنتينية وتوصية بنك التصدير والاستيراد الحكومي الأمريكي بالسماح بعمليتي بيع ائتمان رئيسيتين قبل دخول قوانين الكونجرس حيز التنفيذ الفعلي في 1 أكتوبر 1978 وهذه القوانيين تحظر عمليات نقل الأسلحة ورفض التدريب العسكري للأرجنتين بسبب انتهاكات حقوق الإنسان لاسيما أنه كان هناك أكثر من 75 قضية مبيعات عسكرية معلقة للأرجنتين صفقات الأسلحة كانت بقيمة200 مليون دولار عبارة عن معدات عسكرية وذخائر كانت تنتظر افراج الولايات المتحدة بشرط تحسين

حقوق الإنسان وتعهد الحكومة الأرجنتينية بعدم استخدام الاسلحة في الأمن الداخلي ضد المعارضة السياسية للنظام العسكري بالإضافة إلى أموال أخرى للتدريب العسكري، تم تعليقها لنفس السبب، والتي أشار الرئيس كارتر في 29 يونيو 1978 إلى أنه لديه ميل طفيف لإيجاد عذر للموافقة عليها وهذا العذر كان سماح الأرجنتين للجنة حقوق الإنسان زيارة الأرجنتين وإصدار تقاريرها عن حالة حقوق الإنسان دعوة طبيعية غير مشروطة تتحرك اللجنة بحرية كاملة وتنفيذ جدول أعمالها دون قيود من الحكومة الأرجنتينية .([92])

على أية حال كانت أهداف الولايات المتحدة تريد من الحكومة الأرجنتينية السماح للجنة حقوق الإنسان التابعة لمنظمة الدول الأمريكية بزيارة البلاد وفقًا لقواعد اللجنة وليس بشروط ارجنتينية والبدء في إطلاق سراح أعداد كبيرة من السجناء (دون إعادة اعتقالهم) ووقف حالات الاختفاء والعودة إلى سيادة القانون ([93]) أوضحت برقية من السفارة في الأرجنتين إلى وزارة الخارجية 10 أغسطس 1978 حالة الغضب في الأرجنتين بعد شهادة ديريان أمام لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب عن حقوق الإنسان في الأرجنتين حيث نشرت عدة صحف في الأرجنتين مثل برينسا وكلارين وبوينس آيرس هيرالد عن شهادة مساعدة وزير الخارجية باتريشيا ديريان لحقوق الإنسان أمام اللجنة الفرعية للشؤون الخارجية في مجلس النواب، وجاء في شهادة أن ديريان اتهام الحكومة الأرجنتينية بالتعذيب المنهجي والإعدامات السريعة، وقالت أنه لا توجد دلائل مهمة على تحسن وضعية حقوق الإنسان في الأرجنتين، وأن الأدلة على انتهاكات حقوق الإنسان في الأرجنتين تراكمت إلى حد أن الجدال حولها سيكون مضيعة للوقت وأن حكومة الأرجنتين فشلت في تنفيذ التزامها بدعوة اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان لزيارة الأرجنتين، وقالت: إن الأرجنتين تعاني من مشكلة خطيرة للغاية في مجال حقوق الإنسان، بينما نشرت *صحيفة هيرالد* وانتقدت عنوان بيان قاسٍ عن الأرجنتين في الولايات المتحدة إشارة إلى تصريحات

ديريان، وفى نفس السياق نشرت صحيفة *برينسا* عنوان اتهام ضد الحكومة الأرجنتينية إشارة إلى ديريان، وفي خطوة غير معتادة، انتقد مانفريد شونفيلد Manfred Schönfeld كاتب عمود في صحيفة برينسا، بشدة تصريحات ديريان المذكورة ([94])

قام ألفريدو برافو Alfredo Bravo أحد مؤسسي الجمعية الأرجنتينية الدائمة لحقوق بزيارة السفارة الأمريكية في الأرجنتين ذكر أهوال سجنه وتعذيبه على يد شرطة بوينس آيرس وهى قصة عن الاختفاء والتعذيب حيث ذكر برافو اعتقاله على يد رجال بملابس مدنية من مكان عمله، واقتادوه إلى الاستجواب معصوب العينين في سيارة لا تحمل أي علامات ثم تبدأ أحداث الرعب احتُجز برافو لمدة عشرة أيام في مراكز احتجاز مختلفة، وخلال تلك الفترة كان يُغطى وجهه باستمرار ويُعرى ويُحرم من الطعام والماء، وتبدو قائمة التعذيب التي تعرض لها وشهدها وكأنها مقدمة لعقوبة قاسية وغير عادية، فقد كان هو نفسه قد تعرض للضرب باليد وادوات مطاطية، ثم تعرضه لصدمات كهربائية بواسطة سكين كهربائي رباعي الأطراف حتى أصيب فمه وفكيه بالشلل، ثم وضع قدميه في الماء المثلج حتى تبرد تمامًا ثم تم دفعها في الماء المغلي، ثم تعرضه لتعذيب الغواصة حيث تم احتجازه تحت الماء بشكل متكرر حتى كاد أن يغرق ([95]) إلى جانب التعذيب الجسدي كانت هناك مجموعة متنوعة من الأهوال النفسية التي أُجبر برافو على مشاهدتها أو الاستماع إليها، وبينما كان يتم نقله من مركز احتجاز إلى أخر، تم إلقاء برافو في شاحنات مع جثث وسجناء عراة آخرين يظهر عليهم آثار التعذيب العنيف، كانت هناك عمليات تعذيب جماعية تم فيها وضع برافو في دائرة من السجناء ممسكين بأيدي بعضهم البعض وتم تطبيق التعذيب بالكهرباء عليهم؛ وتم اغتصاب سجينة في حين كانت المجموعة تقف إلى جانبها، وتم إطلاق النار على صديقها عندما اعترض على التعدي الجنسي عليها؛ وتم ضرب المجموعة طوال عشرة أيام من التعذيب، كان الاستجواب

عبارة عن سلسلة من الأسئلة حول أنشطة وانتماءات سياسية لأشخاص معروفين وغير معروفين لبرافو في الجلسة الأخيرة، ثم تم نقل برافو وعدد من السجناء الآخرين إلى حقل بدا وكأنه مكب نفايات، سمع برافو، الذي كان لا يزال مغطى الرأس، أصوات الضرب وإطلاق النار، ثم أعيد هو وعدد قليل من السجناء الآخرين إلى الشاحنة وإلى الاحتجاز، وبعد تلك الحادثة، جرى التحقيق معه على مستوى مختلف تماما، كأناس متحضرين يجرون محادثة، ثم تم تحويل برافو إلى سجين عادي، وحُذر من الحديث عما حدث له وتهديده بالقتل، وخلال الأشهر التي قضاها في سجن لا بلاتا ("[96]) أوضحت مذكرة إلى مستشار الرئيس للأمن القومي بريجينسكى قائمة الحظر الأمريكية إلى الأرجنتين بسبب حقوق الإنسان حيث شمل الحظر الأمريكي ضد الأرجنتين قرض معدات الطاقة الكهرومائية بقيمة 270 مليون دولار من بنك التصدير والاستيراد، وصفقات معدات وذخائر عسكرية كان قيمتها 145 مليون دولار، وطلبات بتراخيص تجارية كان قيمتها 31 مليون دولار، ونحو 11 قرض من بنك التصدير والاستيراد كانت قيمتها تقترب من 600 مليون دولار علاوة على قائمة صادرات غير عسكرية كانت تقدر ب 1،25 مليار دولار كانت محتجزة بسبب تقارير وزارة الخارجية لأسباب تتعلق بانتهاك حقوق الإنسان. ([97])

لقاء الرئيس فيديلا ونائب الرئيس الأمريكي:

التقى الرئيس فيديلا ونائب الرئيس والتر مونديل Walter Mondale في 4 سبتمبر 1978 وتم خلال اللقاء مناقشة حقوق الإنسان في الأرجنتين وأبلغ مونديل الرئيس فيديلا ان العلاقات بين البلدين تتدهور لهذا السبب واعتبر اللقاء فرصة بالغة الأهمية لمناقشة هذه الأمور بينما أكد الرئيس فيديلا أنه يتفق مع موقف الرئيس كارتر بشأن حقوق الإنسان ولكنه يشعر بالقلق إزاء المواقف التي تتوقع التدخل في الشؤون الداخلية لبلاده وانتقد تصريحات منسقة حقوق الإنسان باتريشيا ديريان بخصوص والتصريح بانتهاك

حقوق الإنسان في الأرجنتين وأن هذه التصريحات توتر العلاقات بين الولايات المتحدة والأرجنتين واعتبارها تدخل في شئون الأرجنتين وأشار موندیل إلى قوانيين الكونجرس التي ستدخل حيز التنفيذ في أكتوبر 1978 وطالب موندیل فيديلا بدعوة لجنة حقوق الإنسان التابعة لمنظمة الدول الأمريكية ، وأثار قضية الصحفى جاكوبو تيمرمان وطالب بإنهاء القيود العسكرية ضده، وأكد فيديلا أنه أصدر قائمة وأسماء جميع المعتقلين ونشر قائمة بأسماء جميع الذين اختفوا وصدور قرار بالإفراج عن 500 سجين سياسى، تم إطلاق سراح 65 شخصًا بالفعل ومتبقى انهاء الإجراءات للباقيين؛ واستعداد الأرجنتين استقبال لجنة حقوق الإنسان وأكد الرئيس على تغيير وضع تيمرمان، حيث خرج من السجن وهو تحت الإقامة الجبرية؛ وتوقع من المحكمة تخفيف التهم الموجهة إليه وطالب موندیل أن يتم الإعلان عن زيارة لجنة حقوق الإنسان بالشروط التي تقبلها اللجنة، ووافق الرئيس فيديلا على ذلك كانت الولايات المتحدة خلال هذا التوقيت مستعدة للإفراج عن بعض القروض والمبيعات التجارية والمعدات العسكرية، وما إلى ذلك، إذا تم اتخاذ بضع خطوات إلى الأمام في مجال حقوق الإنسان، مثل التوصل إلى اتفاق بشأن زيارة لجنة حقوق الإنسان منظمة الدول الأميركية، وإطلاق سراح السجناء السياسيين، ومعاقبة مرتكبي التعذيب.([98])

عقب ذلك التقى وزير الخارجية ساويرس فانس بوزير الخارجية الأرجنتيني اوسكار مونتيس في 29 سبتمبر 1978 في نيويورك تم مناقشة قضية حقوق الإنسان حيث أثار وزير الخارجية مونتيس قوانيين الكونجرس الأمريكي التي تفرض حظر على القروض والصادرات والمعدات العسكرية إلى الأرجنتين وزيارة لجنة حقوق الإنسان التابعة لمنظمة الدول الأمريكية وتمنى أن تكون موضوعية في تقاريرها قدر الإمكان ، بينما أكد وزير الخارجية الأمريكي ساويرس فانس أن حكومته مقيدة بالتعامل لقوانيين الكونجرس مع الأرجنتين في ظل انتهاك حقوق الإنسان وعلى الرغم من ذلك فإن بلاده قبل

تطبيق القوانيين في 1 أكتوبر 1978 كانت تقوم ببيع قطع الغيار العسكرية إلى الأرجنتين ولكن بعد تطبيق القوانيين سيكون صعب بيع قطع الغيار والتدريب العسكري والقروض إلا العقود المبرمة قبل دخول قوانيين الكونجرس حيز التنفيذ حيث تم الإفراج عن بعض العناصر، بما في ذلك المروحيات ومناظير الغواصات أن قانون الكونجرس اتخذت وجهة نظر صارمة فيما يتعلق بالإمدادات العسكرية، وخاصة قطع الغيار وأكد فانس انه سيراجع طلبات الأرجنتين من بنك التصدير والاستيراد وتمويل بنك التصدير والاستيراد لمشروع شركة أليس تشالمرز لبناء سد ياسيريتا.([99])

أوضحت وثيقة عبارة عن مذكرة لمجلس الأمن القومي الأمريكي من مساعد مستشار الرئيس لشؤون الأمن القومي كليفت Clift إلى نائب الرئيس كارتر مونديل بتاريخ 19 أكتوبر 1978 موافقة الحكومة الأرجنتينية على طلبه للرئيس فيديلا بزيارة وفد لجنة حقوق الإنسان التابعة لمنظمة الدول الأمريكية وتمت موافقة الأرجنتين على طلب نائب رئيس الولايات المتحدة بتوجيه من الرئيس كارتر في 17 أكتوبر والسماح للجنة زيارة الأرجنتين في الفترة من مارس إلى مايو 1979 واعلن مكتب الرئيس الأرجنتيني إن وفد لجنة حقوق الإنسان سوف يسمح لها الوصول إلى السجون والزعماء السياسيين وأقارب الأشخاص المفقودين وغير مسموح بزيارة القواعد العسكرية في البلاد ([100]) كتب ضابط السفارة الأمريكية المسؤول عن حقوق الإنسان في الأرجنتين، ألين هاريس،27 ديسمبر 1978 تقريراً عن عدد المختفين في الأرجنتين، وتُظهِر إحصاءات وزارة الداخلية الأرجنتينية التي أرسلتها إلى السفارة أن أعداد المختفين انخفضت من 2500 في عام 1976 إلى 800 في عام 1978 حسب تقدير الداخلية الأرجنتينية ويبلغ إجمالي أعداد المختفين التي أحصتها الوزارة 4780 شخصاً خلال تلك الفترة، جمع مكتب حقوق الإنسان في السفارة الأمريكية في الأرجنتين نحو 9 الالاف حالة اختفاء وعلى الرغم من ذلك كان هاريس يقدر عدد المختفين الفعلي بنحو 15 الف

قام الجيش الأرجنتيني بالقبض عليهم في إطار حملة مكافحة التخريب اليساري. (101)

وفى رسالة هاريس رسالة إلى وكالة المخابرات المركزية الأمريكية أكد عدم وجود أشخاص معتدلين داخل المجلس العسكري بما في ذلك الرئيس خورخي فيديلا ؛ لأنه لم يبذل الحد الأدنى في مجال حقوق الإنسان ولم يتخذ أية مبادرة شخصية في مجال حقوق الإنسان، بل إنه قال مراراً وتكراراً إنه من الضروري محاكمة أولئك اليساريين الشيوعيين بطرح أفكار سيئة في البلاد ([102])أوضحت برقية وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، تحقيق الشرطة الفيدرالية حول اختطاف إيلينا هولمبرج Elena Holmberg (مسؤولة بوزارة الخارجية الأرجنتينية) في 20 ديسمبر 1978 ثم قتلها في 18 يناير 1979 ورجحت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية قتلها على يد الجيش الأرجنتيني، وقد تم انتشال جثتها من نهر لوجان ورجحت الوكالة الأمريكية قتلها على يد المخابرات العسكرية الأرجنتينية. *(*[103]) طالبت باتريشيا ديريان مساعدة وزير الخارجية لشؤون حقوق الإنسان، وزير الخارجية ساويرس فانس على التحرك ضد الأرجنتين في 26 يناير 1979 بسبب تزايد حجم ووحشية انتهاكات حقوق الإنسان في الأرجنتين والوقت قد حان لاتخاذ تدابير إضافية للتأكيد على قلق ومخاوف الولايات المتحدة في ممارسة المزيد من الضغوط على المجلس العسكري الأرجنتيني لإدخال تحسينات وفي نهاية المذكرة تقدم ديريان عدة اقتراحات لفرض عقوبات على الجيش لإجباره على تحسين حقوق الإنسان في البلاد، وذلك بعد جرف البحر 38 جثة، كثير منها بدون رؤوس أو أيدي، إلى أحد شواطئ الأرجنتين المطلة على المحيط الأطلسي، وكان تقدير السفارة الأمريكية حوالي 55 حالة اختفاء كانت تحدث شهريًا في الأرجنتين واعتقال قوات الأمن أمهات المختفين وهددت بسجنهن، بعد أن نظمن مظاهرات صامتة أسبوعية واستمرار التعذيب في الاستجواب للحصول على معلومات بالكهرباء والغواصة بإغراق المعتقلين في الماء البارد والساخن

وسوء معاملة السجناء تدهورت بشكل حاد وعدم تعرض 50 معتقلة تم نقلهن بين السجون لأشعة الشمس لفترة طويلة لدرجة أدى إلى فقدت بعضهن بصرهن، والعديد منهن يعانين من اضطرابات عقلية بسبب سوء المعاملة (104) وفي مذكرة لباتريشيا ديريان إلى وزير الخارجية ومساعده كريستوفر أكدت ديريان أن أحد ضباط الجمعية الأرجنتينية الدائمة لحقوق الإنسان ابلغ السفارة الأمريكية في الأرجنتين أن قوات الأمن قتلت زوجين في منزلهما دون أن تكلف نفسها عناء نقلهما إلى مركز احتجاز لقد تدهورت معاملة السجناء السياسيين المعترف بهم والذين يبلغ عددهم 3200 سجين بشكل حاد في الأشهر الأخيرة، وفقاً لممثل الصليب الأحمر الدولي في الأرجنتين، فالتعذيب والضرب والإهمال الغذائي من الأمور الشائعة بالنسبة لهم وللسجناء غير المعترف بهم المحتجزين في منشآت عسكرية سرية .(105)

طالبت مساعدة وزير الخارجية لحقوق الإنسان وزير الخارجية ساويرس فانس اتخاذ الإجراءات التصويت بـ"لا" على جميع قروض المؤسسات المالية الدولية للأرجنتين التي لا تلبي بوضوح معايير الاحتياجات الإنسانية الأساسية، ودعوة الدول المانحة الأخرى إلى اتخاذ إجراءات مماثلة التحول من التصويت ب "نعم" إلى التصويت ضد قروض المؤسسات المالية التي تلبي معايير الاحتياجات الإنسانية الأساسية وتوجيه المندوبين لدى اللجنة الدولية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة للإدلاء ببيان قوي يدين انتهاكات حقوق الإنسان في الأرجنتين والبدء في رفض التراخيص التجارية للمعدات العسكرية المخصصة للقوات المسلحة الأرجنتينية، كما يحدث مع المعدات المخصصة للشرطة رفض أو تأخير تمويل بنك التصدير والاستيراد للمشاريع الجديدة في الأرجنتين وإذا لزم الأمر، وجهود دبلوماسية كبرى جديدة لإقناع الدول موردي الأسلحة الأجانب بالتوقف عن بيع المعدات العسكرية والشرطية إلى الأرجنتين والنظر بعناية في تعليق أو وقف المعدات العسكرية الأمريكية التي اشترتها الأرجنتين بموجب برامج سابقة علاوة على إصدار بيان عام قوي يدين

التدهور المستمر لممارسات حقوق الإنسان في الأرجنتين، أكدت باتريشيا ديريان لم يعد هناك أدنى شك في أن الأرجنتين لديها أسوأ سجل لحقوق الإنسان في أميركا الجنوبية، ([106])

على غرار الولايات المتحدة علقت كندا مبيعات الأسلحة إلى الأرجنتين وكذلك أعربت إنجلترا ان الأوضاع في الأرجنتين تزداد سوء والدول الأوروبية الاسكندنافية كانت ترفض اى قروض للأرجنتين بسبب سوء أوضاع حقوق الإنسان وأعربت باتريشيا ديريان أن سلوك قوات الأمن الأرجنتينية أصبح الآن أكثر إثارة للقلق حيث تم القضاء على الإرهاب المناهض للحكومة منذ أكثر من عام، وبالتالي، كانت الانتهاكات تشكل جزءًا من سياسة بسيطة ومنهجية لقمع المعارضة السياسية السلمية وكان "التعذيب يُستخدم بشكل روتيني وبناء على ذلك صدر قانون أخر من الكونجرس باسم قانون السيناتور تشافي وأعتمده الرئيس كارتر في 10 نوفمبر 1978 الذى يلزم التصدير والاستيراد الأمريكي برفض منح القروض لأسباب غير مالية تتعلق بحقوق الإنسان ما لم يقرر الرئيس أن ذلك يصب في مصلحة السياسة الأمريكية.([107]) وفي مذكرة بتاريخ 5 مارس 1979 موجهة إلى مستشار الأمن القومي زبيجنيو بريجنسكي، وصف نائبه روبرت باستور وضع حقوق الإنسان في الأرجنتين بأنه الأسوأ في نصف الكرة الأرضية، ويشير تقرير باستور إلى أن الأشخاص الذين يختفون يرتبطون بشكل متزايد باليسار السياسي ([108])امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت على حصول الأرجنتين على قرض من بنك التنمية للدول الأمريكية للسكك الحديدية في الأرجنتين في 27 مارس 1979 لأسباب تتعلق بانتهاك حقوق الإنسان وأخبر السفير الأمريكي في الأرجنتين الرئيس فيديلا بذلك خلال لقاء جمعهما في القصر الرئاسي أعرب كاسترو لفيديلا عن اتهامات بأن بلاده منتهكة لحقوق الإنسان ولهذا السبب، كان لزامًا على حكومة الولايات المتحدة، وفقًا لما يقتضيه القانون، التصويت بـ "لا" على القروض وفي عام 1978 غيرت حكومة

الولايات المتحدة موقفها من التصويت بـ "لا" إلى الامتناع عن التصويت على هذه القروض لأن هناك العديد من المؤشرات التي تشير إلى أن التحسينات سوف تطرأ بعد الموافقة على زيارة اللجنة الدولية لحقوق الإنسان عاملًا إيجابيًا للغاية([109])

كانت الاعتقالات التعسفية واختفاء الأشخاص بسبب جهود قوات الأمن استمرت بشكل صارخ في عام 1978، وكان متوسط عدد الأشخاص الذين اختفوا في العام الماضي كان أكثر من 50 شخصاً، احتقار حكومة الولايات المتحدة التام لتعذيب السجناء وإساءة معاملتهم أثناء الاستجواب، وأن عدد السجناء السياسيين ظل مرتفعاً للغاية، حكومة الولايات المتحدة كانت تراقب وضع حقوق الإنسان في حكومة الأرجنتين على أمل العثور على مؤشرات إيجابية لتجنب التصويت بـ "لا" على القروض، وإمكانية إطلاق سراح تيمرمان، ثم أوضحت له أنه لا يوجد دليل مقنع يشير إلى توقف التعذيب والاختفاء بشكل كامل، صرحت السفيرة الأرجنتينية في الولايات المتحدة أجا أسبيل 22 مارس 1979 بأن حالات الاختفاء في تحسن، وأن حكومة الأرجنتين ستحقق في حالات الاختفاء الجديدة وستتخذ إجراءات ضد أي قوة أمنية مسؤولة عن حالات الاختفاء وكان هذا التصريح سبب في الامتناع عن التصويت وعدم التصويت ب لا ضد القرض الأرجنتيني بينما أكد السفير كاسترو أن حكومة الولايات المتحدة تأمل أن تبدأ حكومة الأرجنتين قريبًا في العمل على قوائم المختفين التي قدمتها الولايات المتحدة والمنظمات الدولية وأكدت مرة أخرى على الحاجة إلى إطلاق سراح السجناء السياسيين في أقرب وقت ممكن والتوقف عن تعذيب السجناء وإساءة معاملتهم، وأثنيت على فيديلا لوقفه الفعلي لحالات الاختفاء منذ يناير واستعداد حكومة الأرجنتين للتحقيق واتخاذ الإجراءات ضد قوات الأمن التي تصرفت بشكل غير قانوني، ثم أقترح كاسترو علي فيديلا أن يكون إطلاق

سراح تيمرمان في أقرب وقت ممكن عملاً جيداً للعلاقات العامة، وذلك لتجنب إعطاء انطباع بأنه عمل ضغط قبل وصول لجنة حقوق الإنسان الدولية([110])

وفيما يتعلق بحق الخيار للسجين في اختيار المنفى طالب السفير كاسترو الرئيس فيديلا التحدث إلى مع وزير الداخلية ألبانو هارغينديغي من أجل تسريع إجراءات برنامج حق الخيار للسجناء ووعد فيديلا بأنه سيفعل ذلك، وإنه قام بتشكيل لجنة جديدة لقضايا حق الخيار وفيما يتعلق بحالات الاختفاء ذكر فيديلا أنه يتوقع حدوث مأزق أثناء زيارة لجنة حقوق الإنسان الدولية وقال إن حكومة الأرجنتين تفتقر بكل صدق إلى المعلومات المتعلقة بحالات الاختفاء، ومن المرجح أنها لن تكون قادرة على الاستجابة لمتطلبات اللجنة، وذكر أن حالات الاختفاء كانت إحدى مراحل تحقيق لجنة حقوق الإنسان الدولية، ولم تتمكن حكومة الأرجنتين من التوصل إلى أي إجابات وهذا التصريح غير صحيح لان الوثائق اثبتت ان قوات الأمن كانت تقوم بعمليات الاختطاف لاسيما وأن حالات الاختطاف كانت تتم ضد المعارضين السياسيين للحكم العسكري ([111])أعرب فيديلا عن ثقته الكبيرة في قدرة لجنة حقوق الإنسان التابعة لمنظمة الدول الأمريكية على الالتزام بسيادة القانون، وأنه يعمل على تطهير الأرجنتين قبل وصول لجنة حقوق الإنسان الدولية، حيث أصدرت المحكمة العليا الأرجنتينية قرار بشأن الالتماس الذي قدمته الجمعية الدائمة لحقوق الإنسان للمطالبة باتخاذ إجراءات قضائية بشأن حالات الاختفاء، وقد تم نشر حكم المحكمة العليا الصادر في 21 ديسمبر 1978، حيث أكدت المحكمة عدم قدرتها على حل قضايا 1542 شخصاً اختفوا بسبب الافتقار إلى المعلومات وتعاون السلطة التنفيذية، في حين أقرت في الوقت نفسه بأن مثل هذا الوضع يشكل إنكاراً للعدالة في البلاد . ([112])

أرسلت السفارة الأمريكية في 19 في يونيو 1979 إلى وزارة الخارجية مجموعة مطولة من السجلات عن الفظائع التي ارتكبت في مجال حقوق الإنسان في الأرجنتين، عبارة عن موسوعة مكونة من سبعة أجزاء

ومرفقات كانت عبارة عن نسخ أكثر من تسعة آلاف بطاقة فهرس تحتوى على حالات انتهاكات حقوق الإنسان في الأرجنتين، والتي جمعها ألين هاريس وفريقه ويحتوي كل جزء على نحو أربعمائة صفحة من البطاقات، ثلاث بطاقات في كل صفحة، والغالبية العظمى من البطاقات تحمل عبارة مختفي ويؤكد هذا الكم الهائل من الوثائق على مدى سوء أوضاع حقوق الإنسان في الأرجنتين، والدور الكبير الذى قام به ألين هاريس وموظفي السفارة الأمريكية في الأرجنتين . (113) عقب ذلك استقبل مساعد وزير الخارجية للشؤون السياسية ديفيد نيوسوم السفيرة الأرجنتينية أجا أسبيل في وزارة الخارجية الأمريكية في 27 يوليو 1979 وتم خلال اللقاء مناقشة العلاقات بين البلدين والتركيز على قضية حقوق الإنسان أساس العلاقات بين البلدين خلال حكم كارتر واشارت السفيرة أجا أسبيل عن الأمور السلبية الأخيرة بسبب زيارة الصحفي جون أوكس من صحيفة نيويورك تايمز للأرجنتين والذي كتب مقالتين انتقد فيهما النظام الأرجنتيني في مجال حقوق الإنسان في 15 و16 مايو 1979، وكذلك زيارة وفد من نقابة المحامين في نيويورك كذلك إلى الأرجنتين وانتقاد الأمور أيضا، وأكدت ان الامور ستتفاقم مع الجيش الأرجنتيني بسبب نتائج الزيارة المقبلة للجنة حقوق الإنسان منظمة الدول الأمريكية التي كانت مقررة في مايو 1979 وتم تأجيلها سبتمبر من نفس العام؛ بسبب تضارب المواعيد بين أعضاء اللجنة وكان الجانب الأرجنتيني يرى تيمرمان مخربًا خطيرًا لأنه سمم عقول الشباب بكتاباته الماركسية في صحيفة الرأى بينما أكد نيوسوم على موقف الحكومة الأمريكية بتحسين حقوق الإنسان في البلاد. (114)

زيارة لجنة حقوق الإنسان الأمريكية الأرجنتين

تم الاستجابة لطلب الولايات المتحدة وتم دعوة للجنة حقوق الإنسان من الرئيس فيديلا طبقا لشروط اللجنة وسافرت اللجنة إلى العاصمة بيونس آيرس في الفترة من 5 إلى 20 سبتمبر 1979 ، كانت اللجنة تضم 7 أعضاء

برئاسة أنيبال أغيلار Anibal Aguilar النائب العام الفنزويلي السابق، فتحت تحقيقا لمدة أسبوعين حول حقوق الإنسان في الأرجنتين، كان على اللجنة، عقب الزيارة أعداد تقريرا لمنظمة الدول الأميركية، ودراسة الألاف من الشكاوى، بما في ذلك اتهامات بالقمع والوفاة والتعذيب واختفاء السجناء وعلى الرغم من إعلان الأرجنتين أن التفتيش سيُجرى بحرية وضمانات كاملة، ووجود اللجنة يؤكد على عودة الأمن الداخلي في الأرجنتين إلى طبيعته بعد القمع العنيف الذي تعرضت له جماعات حرب العصابات اليسارية منذ الانقلاب العسكري في عام 1976([115]) بينما أكد أقارب السجناء السياسيين المفقودين في بيان ضرورة تقديم الحكومة العسكرية 3000 وثيقة بحالات الاختفاء، والتحقيق في اقتحام مكاتب منظمات حقوق الإنسان في الأرجنتين من قوات الأمن لمصادرة الوثائق وصرح وزير الداخلية الجنرال ألبانو هارغينديغي، بأنه لم يكن يعلم مسبقًا بمداهمات مكاتب منظمات حقوق الإنسان، لكنه أقر بأنه أمر الشرطة بمصادرة نسخ قيل أنها قائمة كاملة بأسماء المختفين تحت تهديد السلاح، وكانت القائمة قيد الإعداد للتداول العام، كما أعدت الحكومة الأرجنتينية ورقة بيضاء حول أعمال العنف التي ارتكبها المتطرفون اليساريون قبل وبعد الانقلاب العسكري، وقد وثقت مجموعات مختلفة، بما في ذلك رابطة حقوق الإنسان المدعومة من الشيوعيين والجمعية الدائمة لحقوق الإنسان بقيادة الأسقف الكاثوليكي الروماني ماريانو نيفاريس Mariano Nevares تقارير عن اختفاء ما بين 5875 و8000 شخص تم اعتقالهم أو اختطافهم منذ عام 1975، كان مقرر أن تقوم اللجنة باجراء مقابلات مع ممثلي حقوق الإنسان، وأقارب الأشخاص المفقودين، وغيرهم من الشهود وقد تلقت اللجنة تقارير عن مراكز احتجاز سرية، بينما نفت الحكومة الأرجنتينية وجود مثل هذه المراكز ([116])

خلال تواجد اللجنة صدر قانون في الأرجنتين في 14 سبتمبر 1979 يسمح للقضاة بإعلان وفاة المعتقلين السياسيين المفقودين بعد 90 يوم فقط من

الاختفاء، ونال القانون انتقادات حادة، يسمح القانون للقاضي بإعلان وفاة الشخص المفقود بعد مرور 90 يومًا من طلب أسرته أو الحكومة ذلك، إذا لم يكن هناك دليل على أنه على قيد الحياة، في ظل القانون القديم، كان ذلك يستغرق خمس سنوات للإعلان عن الوفاة وأكد معارضو القانون إنهم يخشون أن تستخدم الحكومة هذا الإجراء لإجبار القضاة على إعلان وفاة الألاف من المفقودين، وإحباط جهود أسرهم في البحث عنهم، والبحث عن خاطفيهم من خلال المحاكم، وقد أقرت الحكومة العسكرية هذا القانون.([117]) استمرت زيارة اللجنة أسبوعين عملت على تحديد عدد الأرجنتينيين المحتجزين سراً من بين نحو 6 آلاف أرجنتيني فُقدوا منذ عام 1975، وتعرض هذا الإجراء لانتقادات من جانب جماعات الحقوق المدنية والفاتيكان وحكومتي السويد وفرنسا بعد أن أقترحه الجيش قبل ثلاثة أسابيع، على الرغم من أن عدد حالات الاختفاء انخفض بشكل حاد في عام 1979، أفادت جماعات حقوق الإنسان أن ما لا يقل عن 10 طلاب وناشطين في مجال حقوق الإنسان وزعماء نقابيين سابقين ألقي القبض عليهم في منطقة بوينس آيرس الكبرى الشهر الماضي واختفوا، تزعم المجلس العسكري المكون من ثلاثة أعضاء أن معظم المفقودين لقوا حتفهم في القتال بين المتمردين اليساريين وقوات الأمن في منتصف سبعينيات القرن العشرين أو اختفوا.([118])

أجرى أعضاء اللجنة مئات المقابلات، بما في ذلك مقابلة مع السيد تيمرمان، في إطار أعداد تقرير لمنظمة الدول الأميركية حول الأوضاع في الأرجنتين، وافقت الحكومة الأرجنتينية التي وُجهت إليها اتهامات واسعة النطاق بانتهاكات حقوق الإنسان، على قبول زيارة اللجنة اعتقادًا منها أن هذه الخطوة قد تُخفف من حدة الانتقادات الدولية، لاسيما الولايات المتحدة، وقد تلقت اللجنة الألاف من الشكاوى التي تفيد باختفاء سجناء، وبإجراء اعتقالات تعسفية، وبأن ظروف السجن قاسية، وقد حصلت اللجنة، التي أعلنت الحكومة عن زيارتها باعتبارها مؤشراً على التقدم الذي أحرزته البلاد نحو تخفيف

الإرهـاب اليسـاري والقمـع الرسـمي، علـى الكثيـر مـن المعلومـات مـن الأفـراد وجماعـات حقـوق الإنسـان التـي توثـق الانتهاكـات، ومـن الجماعـات السياسـية والعماليـة والمهنيـة والمدنيـة التـي تصـف العنـف الـذي يمارسـه الإرهـابيون اليسـاريون والقمـع العسـكري، وفـي اجتمـاع أخيـر مـع الـرئيس فيـديلا ووزيـر الداخليـة اللـواء ألبـانو هارغينـديغي، أوصـى أعضـاء اللجنـة بـالخطوات التـي يمكـن للحكومـة اتخاذهـا لتحسـين الظـروف فـي السـجون وتـوفير المزيـد مـن المعلومـات عـن الأشـخاص المفقـودين، غـادرت اللجنـة دون الحصـول علـى قائمـة كاملـة بالأشـخاص الـذين تعلـم الحكومـة أنهـم قتلـوا فـي الحملـة القمعيـة خـلال الأعـوام الثلاثـة الماضـية، منـذ اسـتيلاء الجـيش علـى السـلطة، أثنـاء وجـود اللجنـة ، سُـجِّلت عـدة حـالات جديـدة لأشـخاص مفقـودين، اخـتطفهم مسـلحون يبـدو أنهـم من قوات الأمن. ([119])

خـلال تواجـد اللجنـة أصـدرت المحكمـة العليـا الأرجنتينيـة حكـم ببـراءة جـاكوبو تيمرمـان فـي 21 سـبتمبر 1979 الـذى كـان يعـيش تحـت الإقامـة الجبريـة وأبلغـت المحكمـة المجلـس العسـكري رسـميًا بـالقرار الـذي اتخـذه القضـاة الخمسـة فـي المحكمـة، والـذي يقضـي بعـدم وجـود أسـاس قـانوني لاحتجـاز السـيد تيمرمـان وأنـه ينبغـي إطـلاق سـراحه، مسـجون منـذ أبريـل 1977، عنـدما ألقـي القـبض بسـبب اتهامـه بالحصـول علـى الأمـوال مـن قبـل منظمـة حـرب العصـابات اليسـارية مـونتنيروس مـن ديفيـد جرايفـر المصـرفي ، وكانـت محكمـة عسـكرية بـرأت السـيد تيمرمـان مـن أي صـلة لـه بـأموال حـرب العصـابات أو أي نشـاط تخريبـي أخـر ، وقضـت المحكمـة العليـا فـي يوليـو 1978 بعـدم جـواز احتجـاز السـيد تيمرمـان بموجـب مراسـيم الطـوارئ المسـتخدمة لاعتقـال المشـتبه بهـم فـي أعمـال تخريبيـة، إلا أن المجلـس العسـكري أصـرّ علـى احتجـازه وصـادر صـحيفته الـرأى، بموجـب قـانون المسـؤولية المؤسسـية" الـذي يُمكّـن مـن حرمـان النـاس مـن حقـوقهم السياسـية وممتلكـاتهم المكتسـبة بشـكل غيـر قـانوني واحتجـازهم دون توجيـه تهـم قضـائية، وبحسـب مـا ورد، فـإن القـرار الثـاني الـذي أصـدرته المحكمـة

العليا قضى بأن القانون السياسي، الموجه ضد المسؤولين العموميين والزملاء الفاسدين في ظل النظام البيروني القديم، لا ينطبق على قضية السيد تيمرمان وتشير مؤشرات إلى أن السيد تيمرمان هاجرت عائلته إلى إسرائيل عقب القبض عليه، وعملت في الدفاع عنه لكن الجنرال كارلوس سواريز ماسون، رئيس أركان الجيش، كان يرفض الإفراج عنه وطرده، وُجّهت انتقادات دولية لاحتجاز السيد تيمرمان المطول، دون توجيه تهم إليه، والذي تعرّض للتعذيب على يد حراس الأمن في سجن لا بلاتا ([120])

وفى 25 سبتمبر 1977 طردت الحكومة العسكرية الأرجنتينية جاكوبو تيمرمان، حراسة مشددة من قبل الشرطة، وتم وضعه على متن رحلة تابعة للخطوط الجوية الأرجنتينية متجهة إلى روما بتأشيرة دخول إلى إسرائيل تزايد الضغط الأمريكي لإطلاق سراح السيد تيمرمان منذ أن برّأته محكمة عسكرية من أي تورط مع جماعات تخريبية يسارية قبل نحو عامين، لكن معارضة اليمينيين العسكريين المتشددين حالت دون إطلاق سراحه، وجاء طرد السيد تيمرمان بعد ثمانية أيام من إصدار المحكمة العليا الأرجنتينية حكما يقضي بأن المجلس العسكري ليس لديه أي أساس قانوني لمواصلة احتجازه،، وتزامن قرار المحكمة أيضًا مع نهاية زيارة استغرقت 14 يومًا إلى البلاد قامت بها لجنة حقوق الإنسان للبلدان الأمريكية، والتي كانت تحقق في مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان في الأرجنتين والتي تحدثت مع السيد تيمرمان وسجناء آخرين، وكثيرا ما استشهد المدافعون عن حقوق الإنسان بقضية السيد تيمرمان باعتبارها دليلا على تجاهل الحكومة العسكرية للإجراءات القانونية، وكانت إدارة كارتر والفاتيكان قد طالبتا بالإفراج عن السيد تيمرمان وأثمرت جهودهم النجاح في نهاية المطاف. ([121])

عقب الإفراج عنه أوضحت مذكرة من مستشار الأمن القومي زبيجنيو بريجنسكي بتاريخ 2 نوفمبر 1979 تقديم توصية إلى الرئيس كارتر عدم لقاء جاكوبو تيمرمان، وزعم أن الاجتماع مع تيمرمان بعد إطلاق سراحه قد ينظر

إليه من الجيش الأرجنتيني باعتباره لفتة غير ودية وليس تقديراً ويجعلهم أقل استعداداً للتعامل مع قضايا حقوق الإنسان في المستقبل، ووفقاً للمذكرة فإن إطلاق سراح تيمرمان كان تتويجاً لصراع شرس بين المعتدلين والمتشددين في الجيش الأرجنتيني ، وبدلاً من الاجتماع، اقترح بريجنسكي على الرئيس ارسال رسالة رئاسية ينقل فيها تهانيه لتيمرمان باطلاق سراحه .([122]) خلال لقاء جمع وزراء الخارجية البلدين في الأمم المتحدة أعتبر وزير الخارجية الأمريكي ساويرس فانس أن زيارة لجنة حقوق الإنسان التابعة لمنظمة الدول الأمريكية للأرجنتين خطوة إيجابية ومرضية للغاية من حيث الشروط العامة لأن حكومة الأرجنتين قدمت كافة التسهيلات للجنة، التي تمكنت من إدارة أعمالها بحرية وأعرب عن اعتقاده بأن التقرير سيكون موضوعيا ومعقولا، بينما أشار وزير الخارجية الأرجنتيني باستور عن الأعمال التخريبية التي ارهقت الأرجنتين وكذلك مشكلة اللاجئين بينما عبر وزير الخارجية الأمريكي عن قلق الولايات المتحدة بشان استمرار حالات الاختفاء، إلا أن باستور طمأن فانس، وأن القلق مشترك بشأن هذه القضايا، وأكد على أهمية زيارة لجنة حقوق الإنسان بانها غيرت عقول الكثيرين أو ساهمت في وقف الممارسات التي أكسبت الأرجنتين سمعة سيئة باعتبارها منتهكة رئيسية لحقوق الإنسان. ([123])

عقب ذلك طلب الرئيس كارتر من الحكومة الأمريكية التفاوض مع الحكومة الأرجنتينية على تحسينات محددة في مجال حقوق الإنسان مقابل التزام الولايات المتحدة بعدم إدانتها في اجتماع لجنة حقوق الإنسان الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة في فبراير 1980 وبسبب الضغوط الأمريكية كان هناك تحسينات في وضعية حقوق الإنسان في الأرجنتين على مدار 1979 حسب تقدير الخارجية الأمريكية وتم تكليف السفير الأمريكي في الأرجنتين راؤول كاسترو بالتواصل مع الرئيس فيديلا لحث الأرجنتين على تحسينات في مجال حقوق الإنسان في الأرجنتين وتم وضع خطة أهدافها الحصول من حكومة الأرجنتين على التزام بالإفراج عن عدد معين من

السجناء السياسيين بحلول تاريخ محدد وإذا أمكن طلب جدول للإفراج عنهم والالتزام بالإفراج عن المزيد من السجناء السياسيين بموجب برنامج حق اختيار المنفى في مغادرة البلاد بدلا من المحاكمة والتعهد بوقف حالات الاختفاء بشكل نهائي وابلاغ أسرهم بمصيرهم وفى المقابل طمأنة الأرجنتينيين بأن الولايات المتحدة لا تسعى، ولن تسعى إلى توجيه اللوم أو الإدانة العلنية للحكومة الأرجنتينية في الاجتماع القادم للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، والسعي لحث اللجنة إلى لإقامة اتصال مباشر مع حكومة الأرجنتين عبر الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة وتعيين اللجنة مقرراً لدراسة الوضع في الأرجنتين، والسعي أيضاً إلى الحصول على التزام من الأرجنتينيين بعدم ممارسة الضغوط أو مقاومة القرار المقترح في لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والذي يقضي بمنح اللجنة الفرعية المعنية بالتمييز والأقليات سلطة إنشاء مجموعة خاصة من الخبراء لإجراء اتصالات مع الحكومات والأسر المعنية للمساعدة في تحديد أماكن المفقودين والمختفين وفي مقابل هذا التأكيد للأرجنتينيين أن الولايات المتحدة لن تقدم أو تدعم أي قرارات تتناول الانتهاكات في الأرجنتين شريطة إجراء تحسينات ([124])

بينما كشفت وثيقة خاصة بوكالة المخابرات المركزية بتاريخ 7 أبريل 1980 موجهة إلى السفير الأمريكي في الأرجنتين راؤول كاسترو محادثة مع مصدر استخباراتي أرجنتيني في 7 أبريل 1980 عن مصير شخص مختفي شرح جيمس جيه بليستون، ضابط الأمن في السفارة الأمريكية في بوينس آيرس، تفاصيل اجتماعه في 2 أبريل مع مصدر استخباراتي أرجنتيني يصف المصدر الأرجنتيني لضابط السفارة الأمريكية القبض على كامبيجليا وبينستوك أعضاء منظمة مونتونيروس اليسارية الأرجنتينية في البرازيل من قبل ضباط أرجنتينيين من الكتيبة 601 العسكرية وهى كتيبة مخابرات بالتنسيق مع المخابرات البرازيلية ونقلهما إلى الأرجنتين في اطار عملية كوندور (التعاون

الأمني بين دول أمريكا الجنوبية) واحتجازهما في قاعدة كامبو دي مايو العسكرية ولم يُشاهد كامبيجليا وبينستوك مرة أخرى (125) بينما أوضحت برقية السفارة الأمريكية تحت عنوان تكتيك حكومة الأرجنتين لمكافحة التمرد في 9 أبريل 1980 ويخلص السفير الأميركي في الأرجنتين راؤول كاسترو إلى استمرار انتهاك حقوق الإنسان وأن هذا يؤكد أن الحكومة العسكرية لن تظهر أي رحمة للإرهابيين المتشددين، وأكد أن تكتيك الحرب القذرة لا تزال قائمة والفارق الرئيسي عن الماضي هو أن هذه التكتيكات تُطبق بقدر أعظم من التعقيد والانتقائية ضد الأفراد (126)

نتائج تقرير لجنة حقوق الإنسان:

صدر تقرير لجنة حقوق الإنسان عبر منظمة الدول الأمريكية في 18أبريل 1980، حيث اتهمت اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان الحكومة الأرجنتينية بقتل وتعذيب العديد من المعتقلين، وأعربت عن قلقها إزاء آلاف المفقودين الذين يُفترض أنهم في عداد الأموات (127) وفى تقريرها أكدت لجنة حقوق الإنسان أنه نتيجةً لأفعال أو امتناع السلطات الحكومية عن التصرف ارتُكبت في جمهورية الأرجنتين انتهاكات جسيمة عديدة لحقوق الإنسان الأساسية، كما هو معترف به في الإعلان الأمريكي لحقوق الإنسان وواجباته وترى اللجنة، على وجه الخصوص، أن هذه الانتهاكات قد أثرت على: الحق في الحياة، وذلك لأن أشخاصاً ينتمون إلى أجهزة الأمن الحكومية أو مرتبطين بها قد قتلوا عدداً كبيراً من الرجال والنساء بعد احتجازهم؛ وتشعر اللجنة بقلق خاص إزاء الظروف المتعلقة بآلاف المعتقلين الذين اختفوا والذين قد يفترض أنهم ماتوا وانتهاك الحق في الحرية الشخصية، حيث تم احتجاز العديد من الأشخاص ووضعهم تحت تصرف السلطة التنفيذية بطريقة عشوائية ودون سبب معقول؛ والذين استمر احتجازهم إلى أجل غير مسمى ، وهو ما يعادل في الواقع قضاءهم عقوبة فعلية؛ وقد تفاقم هذا الوضع بسبب القيود والحدود الصارمة المفروضة على حق اختيار المنفى المنصوص عليه في المادة 23

من الدستور الأرجنتيني، مما يقوض الغرض الحقيقي من هذا الحق، وبالمثل، فإن الإقامة المطولة في السفارات للأشخاص الذين يلتمسون اللجوء تشكل انتهاكًا لحريتهم الشخصية وهو ما يعادل مرة أخرى قضاءهم عقوبة فعليا وانتهاك الحق في السلامة الشخصية والأمن، من خلال الاستخدام المنهجي للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة، والتي اكتسبت ممارستها خصائص مثيرة للقلق، وانتهاك الحق في محاكمة عادلة وفي الإجراءات القانونية الواجبة، وذلك بسبب القيود التي تواجهها السلطة القضائية في ممارسة وظائفها؛ وانعدام الضمانات المناسبة في المحاكمات أمام المحاكم العسكرية، وعدم الفعالية التي ثبتت في الممارسة العملية وبشكل عام فيما يتصل بأوامر الإحضار أمام القضاء في الأرجنتين، وكل ذلك يتفاقم بسبب الصعوبات الخطيرة التي واجهها محامو الدفاع في عملهم نيابة عن الأشخاص المحتجزين لأسباب تتعلق بالأمن أو النظام العام والذين توفي بعضهم أو اختفى أو ما زلوا في السجن لقيامهم بأعمال دفاعية من هذا النوع (128) وفيما يتعلق بالحقوق الأخرى المنصوص عليها في اتفاقية الدول الأمريكية لحقوق الإنسان وواجباته، لاحظت اللجنة أنه على الرغم من أن عدم الالتزام بها لا يحمل نفس خطورة القضايا السابقة، إلا أن القيود المفروضة عليها تؤثر أيضًا على الحماية الشاملة لحقوق الإنسان في الأرجنتين، وتقدم اللجنة الملاحظات التالية بشأن هذه الحقوق: الممارسة الكاملة لحرية الرأي والتعبير والإعلام أصبحت محدودة بطرق مختلفة من خلال سن قوانين الطوارئ التي ساهمت في خلق مناخ من عدم اليقين والخوف بين المسؤولين عن وسائل الاتصال وحقوق العمال تأثرت بالمعايير التي صدرت في هذا المجال وبتطبيقها، مما كان له تأثير خاص على حق تكوين النقابات العمالية، وذلك بسبب التدخل العسكري، وإصدار القوانين التي تضر بحقوق الطبقة العاملة، والحقوق السياسية معلقة ولا توجد بشكل عام أي قيود على حرية الدين والعبادة؛ ومع ذلك، تمكنت اللجنة من تأكيد وجود قيود خطيرة مفروضة

على اليهود في ممارسة دينهم، وأنه في حين لا توجد سياسة رسمية لمعاداة السامية، إلا أنه في الممارسة العملية، وفي بعض الحالات، كان هناك تمييز ضد بعض اليهود كما رات اللجنة أن وكالات الدفاع عن حقوق الإنسان واجهت، ولا تزال تواجه، عقبات غير مبررة في أداء عملها ولاحظت اللجنة أنه بعد زيارتها للأرجنتين في سبتمبر 1979، انخفضت انتهاكات الحق في الحياة والحرية والسلامة الشخصية والأمن، والحق في محاكمة عادلة والإجراءات القانونية الواجبة، وأنه منذ أكتوبر 1979 على وجه الخصوص، لم تقدم أي إدانات فيما يتصل بمزيد من حالات اختفاء الأشخاص وهذا بسبب احتياطات الحكومة من زيارة اللجنة توقف الاعتداء والانتهاكات وهو دليل على ان الحكومة كانت المسئولة عن الانتهاكات([129])

وفيما يتعلق بالتوصيات أوصت اللجنة حكومة الأرجنتين إجراء التحقيق اللازم فيما يتعلق بالوفيات المنسوبة إلى السلطات الحكومية وعملائها، ومحاكمة ومعاقبة المسؤولين عن هذه الوفيات بقوة القانون ولمنع حالات الاختفاء الجديدة، ينبغي إنشاء سجل مركزي للمحتجزين يمكّن أفراد أسرهم وغيرهم من الأشخاص المهتمين من معرفة حالات الاحتجاز التي حدثت بسرعة، والأمر بأن يتم تنفيذ هذه الاحتجازات من قبل عملاء محددين بشكل صحيح، وإعطاء التعليمات بنقل المعتقلين دون تأخير إلى أماكن مخصصة خصيصًا لهذه الأغراض ودراسة إمكانية رفع حالة الطوارئ، نظراً لأن الأسباب التي فرضتها الحكومة الأرجنتينية لم تعد قائمة وفيما يتعلق بالمحتجزين تحت تصرف السلطة التنفيذية والحق في اختيار مغادرة البلاد، يتم اتخاذ التدابير أن تكون السلطة الممنوحة لرئيس الدولة بموجب المادة 23 من الدستور الأرجنتيني، والتي تجيز احتجاز الأشخاص أثناء حالة الطوارئ، خاضعة لاختبار السبب المعقول، وألا يتم تمديد مثل هذه الاحتجازات إلى أجل غير مسمى واوصت اللجنة إطلاق سراح الأشخاص التاليين المحتجزين تحت تصرف السلطة التنفيذية: (أ) الأشخاص الذين تم احتجازهم دون سبب

معقول أو لفترة طويلة من الزمن (ب) الأشخاص الذين تمت تبرئتهم أو الذين قضوا مدة عقوبتهم (ج) الأشخاص المؤهلون للإفراج المشروط وأن يتم استعادة ممارسة حق الخيار في مغادرة البلاد بشكل كامل، بحيث لا يتأخر النظر في الطلبات بأي شكل من الأشكال من شأنه أن يعوق الممارسة الفعلية لهذا الحق وإجراء تحقيق معمق في الإدانات المتعلقة باستخدام التعذيب وغيره من أشكال الإكراه غير المشروعة، ومعاقبة المسؤولين عن مثل هذه الأفعال بأقصى قوة ينص عليها القانون، وتوجيه جميع الموظفين والوكلاء المسؤولين عن صيانة النظام العام وأمن الدولة وحراسة المعتقلين، فيما يتعلق بحقوق المعتقلين، وخاصة فيما يتعلق بحظر جميع أشكال المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة، وإبلاغهم بالعقوبات التي يصبحون عرضة لها في حالة انتهاكهم لهذه الحقوق وتوفير معاملة إنسانية للمحتجزين لأسباب تتعلق بالأمن أو النظام العام، ولا يجوز في أي حال من الأحوال أن تكون هذه المعاملة أدنى من المعاملة التي تقدم للسجناء العاديين، مع الأخذ في الاعتبار في كلتا الحالتين القواعد النموذجية الدنيا المقبولة دولياً لمعاملة السجناء. (130)

فيما يتعلق بضمانات الإجراءات القانونية الواجبة والدفاع القانوني أوصت اللجنة أنه يجب مراعاة ضمانات الإجراءات القانونية الواجبة للأشخاص الذين يتم تقديمهم للمحاكمة أمام المحاكم العسكرية، وخاصة الحق في الدفاع عنهم بواسطة محام من اختيار المتهم وتعيين لجنة من القانونيين المؤهلين لدراسة الاحكام التي أصدرتها المحاكم العسكرية أثناء حالة الطوارئ، وتقديم التوصيات المناسبة في تلك الحالات التي تفتقر إلى ضمانات الإجراءات القانونية الواجبة وضمان وتسهيل إجراء تحقيق قضائي فعال في قضايا الأشخاص المعتقلين بموجب قوانين الأمن وتسهيل توفير دفاع فعال من قبل المحامين الذين يقدمون الخدمات القانونية للمتهمين والتعاون الكامل مع السلطة القضائية لضمان فعالية أوامر الإحضار والحماية القضائية وفيما

يتعلق بالحق في الرأي والتعبير والمعلومات، إلغاء أو تعديل، حيثما كان ذلك مناسباً، تلك القوانين، التي تحد من ممارسة هذا الحق وفيما يتعلق بحقوق العمال، اتخاذ التدابير اللازمة لضمان مراعاتها الفعلية، وفيما يتعلق بحق تكوين النقابات العمالية، ضمان حقوق منظمات العمال، وإلغاء القوانين التي تمنع تطورها الطبيعي أو تعديلها عند الاقتضاء، وفيما يتعلق بالحقوق السياسية، اتخاذ الخطوات اللازمة لاستعادة نشاط ومشاركة الأحزاب السياسية في الحياة العامة للأمة، وكذلك ضمان الحقوق السياسية للمواطنين، وفيما يتعلق بالحق في حرية الدين والعبادة، التحقيق في أي تمييز ضد اليهود وفيما يتعلق بهيئات الدفاع عن حقوق الإنسان، لتسهيل مساهمتها في تعزيز حقوق الإنسان واحترامها في الأرجنتين. (131) عقب صدور التقرير من لجنة حقوق الإنسان الذى ادان الحكومة الأرجنتينية بانتهاك حقوق الإنسان في الأرجنتين انتقادات شديدة للأرجنتين استنادا إلى الزيارة التي قامت بها اللجنة، قامت حكومة الأرجنتين بالهجوم على اللجنة ومنظمة الدول الأمريكية باعتبارها متحيزة وتتدخل في الشؤون الداخلية للأرجنتين(132) كانت نتيجة التقرير تؤثر بلا شك على وضعية وعلاقات الأرجنتين بالعالم ويؤثر بالسلب على سمعة الأرجنتين ويؤدى إلى حظر التعامل معها من الدول والمؤسسات المالية الدولية مما يؤثر بالسلب على الاقتصاد الأرجنتيني ولم تكن اللجنة متحيزة ولم يكن هجوم الأرجنتين على قرارات اللجنة والتقرير سليم، وأعتقد أن التقرير موضوعي نتيجة لقيام الحكومة العسكرية الأرجنتينية بمحاربة المعارضة اليسار السياسي والقت القبض على الألاف بحجة حالة الطوارئ ومحاربة الإرهاب ووقفت ضد أي شخص يعارض الحكم العسكري وأغلقت الكونجرس وحظرت الأحزاب السياسية وقيدت حرية الأرض واعتدت على جميع حقوق الإنسان ورغم جهود الحكومة خلال زيارة اللجنة بفرض الأمن ووقف الاختطاف ضد المعارضة إلا ان أعمال اللجنة ومقابلتها مع الحكومة والمعارضة والسجناء وجماعات حقوق الإنسان اثبت بما لا يدع مجالا للشك

ان الحكومة العسكرية المسئولة عن القتل والاختطاف والتعذيب وتقييد الحياة السياسة والحرية الشخصية وحرية الرأي.

أوضحت ورقة أعدتها وزارة الخارجية الأمريكية بتاريخ 12 مايو 1980 السياسة الأمريكية تجاه الأرجنتين حيث إن وضع حقوق الإنسان كانت تشكل مصدر قلق عميق، بعض التحسينات 1979 فقد انخفضت حالات الاختفاء، وهي من الشواغل الأساسية في مجال حقوق الإنسان، كما أنخفض عدد السجناء السياسيين (ويقال إن عدد حالات الاختفاء بلغ 44 حالة في العام الماضي؛ و55 حالة في الشهر في العام الذي سبقه 1978 المشتبه في كونهم إرهابيين نشطين سوف يستمر التعامل معهم من قوات الأمن ولكن لا توجد أي خطط للحكومة الأرجنتينية للاستجابة بشكل إيجابي لطلبات الحصول على معلومات عن مصير الآلاف من الأشخاص الذين اختفوا في السنوات الأخيرة، وقد أخبر مسؤولون في حكومة الأرجنتين السفارة الأمريكية بأن نحو نصف المعتقلين السياسيين المتبقين، والذين يبلغ عددهم 1300، لا يزالون في السجن إن الحكومة العسكرية في الأرجنتين لا تزال في حالة من الجمود، حيث أن السجناء السياسيين سوف يحاكمون أو يطلق سراحهم بحلول نهاية العام 1980 ويقول مسؤولون في حكومة الأرجنتين إنه على الرغم من عدم وجود أدلة كافية لمحاكمة الآخرين، فإن قوات الأمن تعتبرهم خطرين ولا تخطط للإفراج عنهم، ولا تزال حالة الطوارئ والافتقار إلى الإجراءات القانونية الواجبة مستمرة، وقد التزمت الحكومة العسكرية بالعودة في نهاية المطاف إلى الحكم المدني الديمقراطي، ولكن لا أحد يتوقع أن يحدث هذا قبل منتصف أو أواخر الثمانينيات، وقليلون في الأرجنتين يضغطون من أجل جدول زمني أسرع ([133])

بدأت الحكومة العسكرية الحوار مع الزعماء السياسيين، على الرغم من أن النشاط الحزبي السياسي كان محظوراً ، وأستمر الخلاف بين الولايات المتحدة والأرجنتين في اللجنة الدولية لحقوق الإنسان حقوق الإنسان التابعة

للأمم المتحدة في اجتماعات جنيف في فبراير ومارس1980 وقد عكست هذه الصعوبات اختلافات صادقة حول قضايا جوهرية مثل إجراءات الاختفاء الجديدة ومشروع اتفاقية مناهضة التعذيب، وفيما يتعلق بالعقوبات الأمريكية مثل التصويت في المؤسسات المالية الدولية ضد القروض الأرجنتينية، ووقف التدريب العسكري للقوات الأرجنتينية، ووقف المبيعات العسكرية للمعدات والأسلحة فأوصت الخارجية الأمريكية الاقتصار فقط على الزيارات والمشاورات حول المسائل الأمنية ومواصلة التركيز القوي على حقوق الإنسان، واتباع سياسة معتدلة حتى يطرا تحسن على وضع حقوق الإنسان تقدماً ملموساً، والتأكيد للحكومة العسكرية أن الولايات المتحدة ليس لديها مانع لتحسين العلاقات بين البلدين عندما يتم حل المشاكل الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان وحتى يحدث ذلك فان الولايات المتحدة حريصة على إبقاء العلاقات العسكرية عند الحد الأدنى؛ وأكدت وثيقة وزارة الخارجية أن الموقف المتعلق بحقوق الإنسان في الأرجنتين يجب أن يظل خطيراً للغاية ويفوق الأهمية العملية والملاءمة للمصالح الأخرى في العلاقات مع الأرجنتين، إن العناصر الأساسية لانتهاكات حقوق الإنسان في الأرجنتين، أجهزة القمع، والافتقار إلى الإجراءات القانونية الواجبة، وحظر النشاط السياسي والنقابي، والفشل في تقديم المعلومات عن الأشخاص المختفين.([134])

أوضحت وثيقة عبارة عن مذكرة من القائم بأعمال وزير الخارجية كريستوفر *(استقال وزير الخارجية ساويرس فانس) إلى الرئيس كارتر واشنطن 14 يونيو 1980 خطوات لتحسين العلاقات بين الولايات المتحدة والأرجنتين وبموجب تعليمات من الرئيس كارتر، تم أعداد خطة عمل أمريكية في الخارجية، الأهداف الرئيسية للولايات المتحدة التحرك نحو تحسين العلاقات مع الأرجنتين هي تشجيع المزيد من التحسينات المحددة في ممارسات حقوق الإنسان والبدء في إعادة بناء العلاقات من خلال زيادة الاتصالات والمشاورات، مع التأكيد على أن المزيد من التقدم في مجال حقوق

الإنسان سيكون ضرورياً لتحقيق التحسن في هذه العلاقات (بما في ذلك النظر في قوانيين الكونجرس ومواصلة الحوار بشأن حقوق الإنسان مع الزعماء الأرجنتينيين، وذلك بشكل أساسي من خلال السفير كاسترو ووعدت الحكومة الأرجنتينية أن نصف السجناء السياسيين البالغ عددهم نحو 1300 سجين في ذلك الوقت سوف يتم الإفراج عنهم أو الحكم عليهم بحلول نهاية العام ومصير قضية تتعلق بكشف مصير الأشخاص المختفين قيد المناقشة في منتديات الأمم المتحدة، وخلصت الخارجية الأمريكية إلى أنه في حين لا ينبغي أن يكون هذا شرطاً أساسياً لتحسين علاقات البلدين الثنائية، فإنه ينبغي أن يظل هدف الولايات المتحدةً ويتعين نحث الأرجنتين، في المناقشات الثنائية، على التعاون مع هذه الجهود المتعددة الأطراف، وخاصة مع مجموعة الخبراء العاملة الجديدة التابعة اللجنة الدولية لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة والمعنية بالأشخاص المختفين ومع مجموعات أخرى مثل الكنيسة الكاثوليكية وبالإضافة إلى مناقشات حقوق الإنسان([135])

اجتمع وزراء الخارجية موسكى وباستور في 1 أكتوبر 1980 هاجم باستور تقرير اللجنة الدولية لحقوق الإنسان بشأن حقوق الإنسان في الأرجنتين، وقال إن اللجنة وصلت بأفكار مسبقة عن الانتهاكات، وإنها أمضت 15 يومًا فقط في البلاد، وإنها لم تكن حتى مهتمة بقراءة الوثائق التي قدمتها حكومة الأرجنتين، وفي رأي باستور، فإن الأغراض الأساسية لمنظمة الدول الأمريكية هي الأمن والتعاون، وروى تاريخًا طويلًا من التعاون الأرجنتيني مع الولايات المتحدة ودول نصف الكرة الأرضية الأخرى في هذا الصدد، ولا تعتقد حكومة الأرجنتين أن منظمة الدول الأمريكية يجب أن تكون منتدى لتوجيه الاتهامات ضد عضو أو أخر، فلكل دولة مشاكلها، ولا ينبغي لنا أن نسمح لهذه المشاكل بالتدخل وإعاقة السعي لتحقيق الأهداف الأساسية، وليس من العدل ولا العدالة أن تكون الأرجنتين هي الهدف فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان في منظمة الدول الأمريكية ووفقًا لباستور، فإن بعض

الأرجنتينيين بدأوا يتساءلون عما إذا كان من الأفضل للأرجنتين أن تنسحب ببساطة، وفيما يتصل بحالة حقوق الإنسان في الأرجنتين، أشار الوزير إلى التحسن الذي طرأ مؤخراً، ولكن هناك أيضاً استمرار احتجاز نحو 2000 سجين سياسي، واختفاء 11 شخصاً هذا العام، وعدم وجود قضاء مستقل، وللتأكيد على الأهمية التي توليها الولايات المتحدة لحقوق الإنسان، أشار الوزير الأمريكي إلى أنه عندما جاء إلى مجلس الشيوخ لأول مرة كانت العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة والأرجنتين جيدة، ولكن تلت ذلك فترة طويلة من الصعوبات، والتي نجمت جزئياً عن مشاكل داخلية في الأرجنتين، وأعرب الوزير عن أمله في أن ندخل الآن عصراً جديداً من تحسين العلاقات.([136])

في برقية سرية من السفارة الأمريكية في بوينس آيرس بتاريخ 26 سبتمبر 1980، يقيم الدبلوماسيون الأميركيون تكتيك الاختفاء الذي تنتهجه الأرجنتين كوسيلة لمكافحة الإرهاب، أكد السفير أنه بناء على كل ما يعرفه، يعتقد أن المعتقلين كانوا يتعرضون للتعذيب عادة كجزء من الاستجواب، ثم يعدمون في نهاية المطاف دون أي مظهر من مظاهر الإجراءات القانونية الواجبة، ولا تبدي السفارة الأمريكية أي أمل في أن يتوقف النظام عن استخدام هذا التكتيك، لأنه ببساطة نجح وتقدم الوثيقة تحليلاً نادراً للأسباب الإضافية التي تدفع المؤسسة العسكرية الأرجنتينية إلى رفض وقف اختفاء المعارضين، بما في ذلك الحاجة إلى تجنب أي مساءلة عن إعدامهم، ويوصي المؤلفون بسلسلة من الجهود الغامضة لإقناع المجلس العسكري بأن نظام العدالة العسكرية يمكن أن يحل محل القتل خارج نطاق القانون، إذا كان من الممكن التخلص من اعتقاد المؤسسة العسكرية بأن الموت هو العقوبة المعقولة الوحيدة للإرهابيين، فقد ترى القوات المسلحة ميزة في استخدام المحاكم العسكرية، كما أوصى السفير الأمريكي بإشراك الفاتيكان باستخدام سلطته الدينية؛ لإقناع المجلس العسكري بالتوقف عن ممارسة الاختفاء. ([137])

خلال كلمته أمام منظمة الدول الأمريكية في 19 نوفمبر 1980 أكد على احترام سيادة الدول، والعمل من أجل حقوق الإنسان والديمقراطية، والالتزام المشترك بمعالجة القضايا الاقتصادية العالمية وحل النزاعات السياسية الإقليمية، وقد ساعدت هذه المبادئ الولايات المتحدة على المساهمة في بناء علاقات جديدة وأكثر توازناً في نصف الكرة الأرضية الغربي وانه أصبح أكثر اقتناعًا من أي وقت مضى بأن المستقبل الذي ينشده يكمن في إدراك التطلعات المشتركة للأفراد والأمم على حد سواء، كأفراد، تتوق شعوب الأمريكتين إلى حقوق الإنسان الأساسية؛ والرغبة في الحرية الشخصية، والتحرر من التعذيب والاعتقال التعسفي، والحصول على ما يكفي من الغذاء والرعاية الصحية والتعليم، أشار كارتر إلى أنه قد يتجاهل البعض أو يقاوم هذه الحقوق العزيزة، حقوق الأفراد وحقوق الأمم، لكن المستقبل بيد من يقدسونها ويدافعون عنها، حقوق الإنسان مهددة بعنف الحكومات أو الإرهابيين، وتستجيب فيه كل حكومة لإرادة شعبها المعبر عنها من خلال المؤسسات الديمقراطية، وأكد أنه اهتمامه بحقوق الإنسان والديمقراطية لن ينتهي بنهاية رئاسته في 20 من يناير 1981، وانه سيواصل الدفاع عن المُثُل العالمية المُتجسدة في الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، وانه سيواصل العمل، لجعل نصف الكرة الغربي والعالم أكثر عدلاً وأمنا وحرية. ([138])

وقبل مغادرته الحكم بأيام وفى رسالة الرئيس كارتر السنوية أمام الكونجرس الأمريكي في 16 يناير 1981 أكد على سياسة البلاد في مجال حقوق الإنسان ومعارضة الولايات المتحدة انتهاكات حقوق الإنسان ومواصلة الالتزام بالسعي إلى حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، بشكل منصف وموضوعي وثابت، ومواصلة بكل قوة دعم عملية بناء المؤسسات الديمقراطية وتحسين حماية حقوق الإنسان حول العالم، وأكد انه يدعم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وأن الولايات المتحدة ناضلت للمساعدة في تحرير الأمريكيتين

من القمع والإرهاب، وانه تحدث أمام الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية عن قضيةٍ عزيزة على قلبه على حد وصفه، إلا وهي حقوق الإنسان، أنها قضيةٌ وجدتْ لها مكانًا في نصف الكرة الأرضية، هذه القضية ليست قضيتي وحدي، بل هي حركةٌ تاريخيةٌ ستبقى خالدة، وذكر الرئيس كارتر الإنجازات في مجال حقوق الإنسان حيث تم اعتماد مدونة سلوك للدول الأمريكية في سبتمبر 1980، تنص على أن العمل الجماعي دفاعًا عن حقوق الإنسان لا ينتهك مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول في هذا النصف من الكرة الأرضية، وحظيت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان بإشادة عالمية لتقاريرها الموضوعية وقد دخلت الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان حيز التنفيذ بعد تصديق الدول عليها وأُنشئت محكمة للبلدان الأمريكية للبت في انتهاكات حقوق الإنسان طبقا للاتفاقية .([139])

أعرب الرئيس كارتر أن سياسة الولايات المتحدة في مجال حقوق الإنسان جزءًا لا يتجزأ من سياستها الخارجية الشاملة على مدى السنوات القليلة الماضية، تخدم هذه السياسة المصلحة الوطنية للولايات المتحدة بطرق مهمة عديدة: من خلال تشجيع الحكومات على احترام الحقوق الأساسية للإنسان، فإنها تعزز التغيير السلمي والبناء، وتقلل من احتمالية الضغوط الداخلية الرامية إلى التغيير العنيف وبالتالي تخدم بشكل مباشر مصلحة الولايات المتحدة طويلة الأمد في السلام والاستقرار؛ ومن خلال مواءمة تبني المبادئ الأمريكية الأساسية للحرية مع إجراءات محددة في السياسة الخارجية، وأن الدول التي تحترم حقوق الإنسان تُصبح حلفاء أقوى وأصدقاء أفضل تدعم الولايات المتحدة، في جميع أنحاء العالم، حقوق الإنسان المعترف بها دولياً، والتي التزمت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة باحترامها، كان عام ١٩٨٠ شهد أيضًا تطورات إيجابية في النضال المستمر من أجل أعمال حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالمي ، وافقت منظمة الدول الأمريكية، في جمعيتها العامة السنوية، على قرار يدعم عمل لجنة البلدان الأمريكية لحقوق

الإنسان، وأحاط القرار علماً بالتقرير السنوي للجنة، الذي وصف حالة حقوق الإنسان وبالتقارير الخاصة عن الأرجنتين التي وصفت أوضاع حقوق الإنسان التي تم التحقيق فيها خلال عمليات التفتيش الميدانية في هذه البلدان، ومنح جائزة نوبل للسلام إلى أدولفو بيريز إسكيفيل * من الأرجنتين لدفاعه السلمي عن حقوق الإنسان.([140])

الخاتمة:

شهدت فترة حكم الرئيس جيمى كارتر تغييرات كبيرة في السياسة الخارجية الأمريكية حيث أدرج الرئيس كارتر موضوع حقوق الإنسان كأساس للعلاقات الخارجية الأمريكية وتبنى الخارجية مع كافة دول العالم على أساس حقوق الإنسان في هذه الدول وتم وضع هياكل إدارية لحقوق الإنسان في وزارة الخارجية الأمريكية والسفارات الأمريكية ومجلس الأمن القومي واعتمدت الولايات المتحدة في سياستها الخارجية على التقارير من هذه الهياكل لاتخاذ مواقف تجاه هذه الدول ولما كانت الأرجنتين من ضمن الدول التي انتهكت حقوق الإنسان في عهد الرئيس كارتر اتخذت الولايات المتحدة موقف معارض للأرجنتين في منظمة الدول الأمريكية وتم تخفيض المساعدات الأمريكية للأرجنتين وحظر بيع المعدات والأسلحة للأرجنتين والتصويت ضد حصول الأرجنتين للقروض المالية من بنك التصدير والاستيراد الأمريكي وبنك التنمية للدول الأمريكية والبنك الدولي وضغطت حكومة الرئيس كارتر على الأرجنتين من أجل تحسين حقوق الإنسان في البلاد ووقف الاختطاف والتعذيب والاختفاء والاعتقال للمعارضة السياسية والسماح بتطبيق حق الاختيار للسجن في المنفى بدلا من المحاكمة واستقبال لجنة حقوق الإنسان التابعة لمنظمة الدول الأمريكية وأثمرت جهود الرئيس كارتر ووزارة الخارجية الأمريكية في الإفراج عن الألاف من المعتقلين السياسيين وتحسين حالة حقوق الإنسان من خلال جهود الولايات المتحدة ضد الأرجنتين أيضا في منظمة الدول الأمريكية وتم التصديق على الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان ابرمت منذ 1969

ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ 1978 نتيجة لجهود الرئيس كارتر والحكومة الأمريكية أقناع الدول على ضرورة التصديق على الاتفاقية من أجل دعم حقوق الإنسان في المنطقة

علاوة على موافقة الدول الأمريكية على وجود محكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان عام 1979 ويعد هذا نجاح للحكومة الأمريكية، على أية حال شهدت سياسة الولايات المتحدة تجاه الأرجنتين خلال حكم كارتر توتر كبير للغاية بسبب سياسة القمع التي مارسها المجلس العسكري الأرجنتيني فيما يعرف بالحرب القذرة تجاه اليسار السياسي راح ضحيتها الاف من الأرجنتينين.

نتائج البحث

1- تبنى الرئيس كارتر قضية حقوق الإنسان في برنامجه الانتخابي لرئاسة الولايات المتحدة الأمريكية وعقب توليه الرئاسة في 20 يناير 1977 ربط السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الأرجنتين بقضية حقوق الإنسان ولما كانت الأرجنتين تشهد انتهاك لحقوق الإنسان من الحكومة العسكرية الأرجنتينية بقيادة خورخى فيديلا توترت العلاقات الأمريكية الأرجنتينية خلال حكم الرئيس كارتر.

2- قامت الحكومة العسكرية الأرجنتينية بانتهاكات جسيمة في مجال حقوق الإنسان وقامت قوات الأمن الأرجنتينية باستغلال مكافحة الأعمال التخريبية التي قامت بها الجماعات اليسارية المتطرفة الإرهابية وقامت باعتقال كل من يعارض الحكم العسكري وأتبعت إجراءات تعسفية ضد المعارضة السياسية الاعتقال بناء على حالة الطوارئ والسجن والتعذيب للسجناء وممارسة سياسة ممنهجة في خطف عناصر المعارضة وانتشر الاختفاء والاعتداء على حرية الرأي والصحافة والعبادة والحق في الحياة ونتج عن هذه السياسة

الالاف من السجناء السياسيين والألاف من حالات القتل والألاف من حالات الاختفاء وسيطرة الديكتاتورية العسكرية في الأرجنتين.

3- قامت الحكومة الأمريكية باتباع عدة إجراءات للضغط على الحكومة الأرجنتينية لإجراء تحسينات في مجال حقوق الإنسان مثل تخفيض المساعدات العسكرية وربطها بحالة حقوق الإنسان في الأرجنتين وحظر التدريب العسكري وبيع المعدات والأسلحة العسكرية للأرجنتين بالإضافة إلى قيام الكونجرس بإصدار قوانيين تمنع كافة المساعدات للأرجنتين لأسباب تتعلق بانتهاك حقوق الإنسان وقوانيين أخرى تمنع الحكومة الأمريكية من التصويت لاي قروض ارجنتينية في المؤسسات المالية المحلية كبنك التصدير والاستيراد الحكومي الأمريكي أو البنوك الإقليمية مثل بنك التنمية للبلدان الأمريكية أو البنك الدولي .

4- قامت الحكومة الأمريكية بالعمل ضد انتهاكات حقوق الأرجنتين من خلال منظمة الدول الأمريكية واللجنة الدولية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة حيث مارس الرئيس كارتر والحكومة الأمريكية ضغوط على الحكومة العسكرية الأرجنتينية لقبول زيارة لجنة حقوق الإنسان من أجل كتابة تقرير عن حقوق الإنسان في الأرجنتين وأثمرت الجهود الأمريكية في اعتماد اتفاقية حقوق الإنسان في الدول الأمريكية 1978 والموافقة على وجود محكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان 1978 وزيارة لجنة حقوق الإنسان إلى الأرجنتين في سبتمبر 1979 وصدور تقريرها في أبريل 1980

5- أدان تقرير لجنة حقوق الإنسان الأمريكية حالة حقوق الإنسان في الأرجنتين ووجهت اللجنة اتهامات خطيرة للحكومة العسكرية الأرجنتينية بممارسة الاعتقال والسجن والتعذيب والاختفاء

للمعارضة السياسية الأرجنتينية بالإضافة إلى اتباع إجراءات غير قانونية وحظر الأنشطة السياسية وحرية الرأي والعبادة والصحافة وغيرها من الانتهاكات مما أدى إلى مقتل الألاف في البلاد وطالبت اللجنة الحكومة الأرجنتينية إجراء تحسينات جوهرية في مجال حقوق الإنسان في البلاد.

6- أثمرت الجهود الأمريكية ضد الأرجنتين في تحسينات حيث قلت الاعتقالات وتم الإفراج عن الألاف من السجناء السياسيين وعودة العمل بحق اختيار السجناء السياسيين المنفى بدلا من المحاكمة والإفراج عن الصحفي الصهيوني جاكوبو تيمر مان وعائلة دويتش الصهيونية نظرا لتأثير الحركة الصهيونية على السياسة الأمريكية وعلى أية حال استجابت الحكومة العسكرية الأمريكية لضغوط الولايات المتحدة في مجال حقوق الإنسان.

الهوامش والمصادر والمراجع

(1) Jimmy Carter, Address Announcing Candidacy for the Democratic Presidential Nomination at the National Press Club in Washington, December 12, 1974. https://www.presidency.ucsb.edu/documents/address-announcing-candidacy-for-the-democratic-presidential-nomination-the-national-press
(2) https://history.state.gov/milestones/1977-1980/human-rights
(3) Jimmy Carter, Inaugural Address, January 20, 1977, https://www.presidency.ucsb.edu/documents/inaugural-address-0
(4) https://history.state.gov/milestones/1977-1980/human-rights
(5) Ibid
(6) Ibid
(7) CIA, https://www.cia.gov/readingroom/collection/argentina-declassification-project-dirty-war-1976-83?page=8
(8) FRUS, 1977–1980, Vol xxiv, Intelligence Memorandum Prepared in the Central Intelligence Agency, Washington, February 22, 1977
(9) FRUS, 1977–1980 Vol xxiv, Memorandum from Secretary of State Vance to President Carter, Washington, February 12, 1977
(10) Ibid
(11)The New York Times, https://www.nytimes.com/1977/02/21/archives/violence-continues -in-argentine-politics-government-drive-on.html?searchResultPosition=71

* خفض الرئيس جيرارد فورد المساعدات العسكرية المقدمة إلى الارجنتين من 48 مليون دولار إلى 32 مليون دولار، ثم خفضها الرئيس كارتر إلى 15 مليون دولار فقط وربط الحصول عليها بتحسينات في مجال حقوق الإنسان؛

-The New York Times,https://www.nytimes.com/1977/02/27/archives/human-rights-at-different-weights.html?searchResultPosition=3
(12) Ibid
(13)The New York Times, https://www.nytimes.com/1977/02/25/archives/us-cuts-foreign-aid-in-rights-violations-south-korea-exempt.html?searchResultPosition=77
(14)The New York times, www.nytimes.com/1977/03/01/archives/argentina-says-carter-interferes.html?searchResultPosition=91
(15)The New York Times, nytimes.com/1977/03/02/archives/argentina-and-uruguay-reject-us-assistance-linked-to-human-rights.html?searchResultPosition=4

(16) The New York Times ,www.nytimes.com/1977/03/08/archives/state-dept-aides-testify-rights-are-key-concern-in-carter-foreign.html?searchResultPosition=110

(17) https://history.state.gov/milestones/1977-1980/human-rights

(18) Department of State, memorandum Argentina Study Mission on Human Rights, March 22, 1977.

(19)The New York Times, https://www.nytimes.com/1977/03/25/archives/a-year-after-the-miltarys-overthrow-of-mrs-peron-violence-and.html?searchResultPosition=147

(20) Ibid

*خلال 10 يونيو 1976 جرى اجتماع بين وزراء الخارجية الأمريكي كيسنجر والأرجنتيني سيزار جوزيتي في العاصمة التشيلية سانتياجو خلال اجتماعات منظمة الدول الأمريكية، منح كيسنجر الارجنتين الموافقة على القضاء على الإرهاب اليساري، كان الأرجنتينيون قلقين للغاية من أن يلقي كيسنجر عليهم محاضرة عن حقوق الإنسان، لكن كيسنجر لم يطرح الموضوع، وأيد المجلس العسكري في الحرب ضد الجماعات اليسارية المتطرفة، أوضح السفير روبرت هيل أن كيسنجر أعطى الأرجنتينيين الضوء الأخضر للقمع ضد الإرهاب اليساري.؛

FRUS, 1969–1976, VOL E–11, PART2, Memorandum of Conversation، Santiago, June 10, 1976

(21) Department of State, Your conversations with Ambassadors Hill and Sirac usa and other notes, April 1, 1977.

(22) Department of State, Letter to the Ambassador About Human Rights Abuses, Confidential, April 7, 1977.

(23) Department of State, Notes from U.S. State Department Human Rights Coordinator Patricia Derain, April 1, 1977

* عقدت اتفاقية الدول الأمريكية لحقوق الانسان في سان خوسيه في كوستاريكا عام 1969، ووافق عليها 10 دول قبل تولى كارتر الحكم، وكانت الاتفاقية بحاجة لموافقة 3 دول أخرى عليها من أجل دخولها حيز التنفيذ، وهو ما سعى اليه الرئيس كارتر، ونجحت جهوده في ذلك، وتنظم الاتّفاقيّة نظام البلدان الأمريكية في حماية حقوق الإنسان، وتعد لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان ومحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان الأدوات الفاعلة، استنادًا إلى المادة 33 من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، وبصورة عامة، تقدم القضايا في البداية أمام اللجنة، التي قد تقرِّر إحالتها إلى المحكمة. ؛

OAS, https://www.oas.org/dil/treaties_B-
- 32_American_Convention_on_Human_Rights.htm

-https://ar.guide-humanitarian-law.org/content/article/5/mhkm-lbldn-lmryky-lhqwq-lnsn-wljn-lbldn-lmryky-lhqwq-lnsnmhkm-lbldn-lmryky-lhqwq-lnsn-wljn-lbldn-lmryky-lhqwq-lnsn/

(24)The New York Times, www.nytimes.com/1977/04/15/archives/president-supports-human-rights-stand-in-speech-to-o-a-s.html?searchResultPosition=8

(25) Jimmy Carter, Organization of American States Address Before the Permanent Council. April 14, 1977 , https://www.presidency.ucsb.edu/documents/organization-american-states-address-before-the-permanent-council

*تـم اعتقـال السـيد تيمرمـان، رئـيس صـحيفة الـرأي فـي 15 أبريـل 1977، وأعلـن الجـيش الأرجنتينـي أن اعتقالـه كـان جـزءاً مـن التحقيـق فـي الفضـيحة الماليـة التـي تـورط فيهـا فـي تلقـى أموال من المصرفي الأرجنتيني ديفيد غرايفر، وعلاقته بأموال المنظمة اليسارية مونتينيروس؛

The New York Times ,www.nytimes.com/1978/04/18/archives/argentina-regime-frees-publisher-held-a-year-in-scandal.html?searchResultPosition=848

(26)The New York Times, www.nytimes.com/1977/05/15/archives/scandal-and-arrests-embroil-argentina-regime-denies-any.html?searchResultPosition=242

(27) United Nations, https://www.un.org/ar/about-us/universal-declaration-of-human-rights.

(28)https://history.state.gov/milestones/1977-1980/human-rights

(29)The New York Times, https://www.nytimes.com/1977/06/01/archives/us-links-aid-to-argentina-rights.html?searchResultPosition=15

(30) Ibid

(31) FRUS, 1977–1980, Vol xxiv, Telegram from Secretary of State Vance's Delegation to the Department of State, Grenada, June 19, 1977

(32) FRUS, 1977–1980, Vol xxiv, . Memorandum From the President's Assistant for National Security Affairs (Brzezinski) to Secretary of State Vance, Washington, June 27

(33)The New York Times ,www.nytimes.com/1977/06/15/archives/vance-takes-theme-of-rights-to-oas-he-tells-latin-nations-violence.html?searchResultPosition=308

* تأسـست منظمـة الـدول الأمريكيـة، عـام 1948، تضـم 25 دولـة ومقرهـا واشـنطن فـي الولايـات المتحـدة وكانـت المنظمـة قـد فقـدت جـزء كبيـر مـن هيبتهـا بعـد الثـورة الكوبيـة 1959 وتحـول كوبـا إلـى الشـيوعية وتكـريس المنظمـة لخدمـة الولايـات المتحـدة فـي حصـار كوبـا، كانـت المنظمـة تجتمـع مـرتين أو ثـلاث مـرات أسـبوعياً، ومنـذ بدايـة حكـم الـرئيس كـارتر أولـى المنظمـة اهتمامـا كبيـرا للعمـل علـى تعزيـز حقـوق الانسـان فـي نصـف الكـرة الغربـى مـن خـلال لجنـة

المنظمـة الدائمـة لحقـوق الانسـان وعـادت المنظمـة إلـى رونقهـا مـن جديـد وحـرص الـرئيس كـارتر في القاء خطاب في كل دورة سنوية للمنظمة عن حقوق الانسان .

The New York Times ,https://www.nytimes.com/1977/06/18/archives/us-policy-angers-latin-governments-they-cite-neglect-of-economic.html?searchResultPosition=313

(34)The New York Times ,https://www.nytimes.com/1977/06/18/archives/us-policy-angers-latin-governments-they-cite-neglect-of-economic.html?searchResultPosition=313

(35)The New York Times,https://www.nytimes.com/1977/06/20/archives/us-pushes-for-oas-rights-move.html?searchResultPosition=318

(36)The New York Times ,www.nytimes.com/1977/09/28/archives/carters-latin-policy-no-big-pledges-but-honest-concern.html?searchResultPosition=500

(37)FRUS, 1977–1980, Vol II, Human Rights and Humanitarian Affairs, 62. Briefing Memorandum from the Assistant Secretary of State for Congressional Relations (Bennet) to the Deputy Secretary of State (Christopher),Washington, June 18, 1977

(38)The New York Times, https://www.nytimes.com, /1977/07/21/archives/policing-human-rights.html?searchResultPosition=9

(39) FRUS, 1977–1980, Vol xxiv, Action Memorandum From the Assistant Secretary of State for Inter-American Affairs (Todman), the Assistant Secretary of State for Human Rights and Humanitarian Affairs (Derian), and the Director of the Bureau of Politico-Military Affairs (Gelb) to Secretary of State Vance, Washington, July 22, 1977

(40)The New York Times , www.nytimes.com/1977/07/22/archives/foreign-aid-measures-are-approved-by-house.html?searchResultPosition=379

(41) FRUS, 1977–1980 Vol xxiv, Telegram from the Department of State to the Embassy in Argentina, Washington, August 15, 1977

* المادة 502 (ب) من قانون المساعدات الخارجية الأمريكية لعام 1961 تدعم حقوق الإنسان وتقضي بعدم تقديم المساعدة العسكرية لأي دولة متورطة في نمط ثابت من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المعترف بها دولياً، إلا في ظروف استثنائية وهي المصلحة الوطنية الأمريكية؛

FRUS, 1977–1980 Vol xxiv, Action Memorandum from the Assistant Secretary of State for Inter-American Affairs (Todman), the Assistant Secretary of State for Human Rights and Humanitarian Affairs (Derian), and the Director of the Bureau of Politico-Military Affairs (Gelb) to Secretary of State Vance, Washington, July 22, 1977

(42) Ibid

(43)The New York Times, www.nytimes.com/1977/08/09/archives/carter-aide-again-in-argentina-for-assessment-of-human-rights.html?searchResultPosition=1

*الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يعد وثيقة تاريخية هامة في تاريخ حقوق الإنسان، صاغه ممثلون من مختلف الخلفيات القانونية والثقافية من جميع أنحاء العالم، واعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في باريس في 10 ديسمبر 1948 بموجب القرار 217 ألف بوصفه أنه المعيار المشترك الذي ينبغي أن تستهدفه كافة الشعوب والأمم، وهو يحدد، وللمرة الأولى، حقوق الإنسان الأساسية التي يتعين حمايتها عالميا وترجمت تلك الحقوق إلى 500 لغة من لغات العالم، ومن المعترف به على نطاق واسع أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قد ألهم ومهد الطريق لاعتماد أكثر من سبعين معاهدة لحقوق الإنسان، مطبقة اليوم على أساس دائم على المستويين العالمي والإقليمي يحتوى الإعلان على ديباجة و30 مادة تتعلق بحقوق الانسان الأساسية. ؛

United Nations, https://www.un.org/ar/about-us/universal-declaration-of-human-rights

(44)Ibid.

(45)The New York Times, www.nytimes.com/1977/08/09/archives/carter-aide-again-in-argentina-for-assessment-of-human-rights.html?searchResultPosition=1

(46) FRUS, 1977–1980, Vol xxiv, Telegram from the Department of State to the Embassy in Argentina, Washington, August 15, 1977
(47) Ibid
(48) Ibid
(49) FRUS, 1977–1980, Vol xxiv, Telegram from the Embassy in Argentina to the Department of State, Buenos Aires, August 24, 1977
(50) Ibid
(51) FRUS, 1977–1980, VOL xxiv, Memorandum from the President's Assistant for National Security Affairs (Brzezinski) to President Carter, Washington, August 31, 1977

* اختطف خمسة أفراد من عائلة دوتش ليلة 26 أغسطس 1977 من منزلهم في قرطبة بالأرجنتين، وأبلغ أحد أقارب عائلة دوتش في كاليفورنيا السيناتور كرانستون بالاختفاء، أفادت السفارة بأن الجيش الأرجنتيني أعلن اعتقال عائلة دوتش وهم أليخاندرو دويتش، ٥٧ عامًا، بائع مكيفات هواء في قرطبة؛ وزوجته إيلينا، ٥٦ عامًا، وبناتهما الثلاث: إليزابيث، ٢٧ عامًا؛ وسوزانا، ٢٣ عامًا؛ وليليانا، ١٧ عامًا شقيقة السيد دويتش هي زوجة جيري ألبرتس، أحد أبرز أعضاء الجالية اليهودية في لوس أنجلوس الأمريكية وبسبب انتماء العائلة للصهيونية وتاثيرها على الرأي العام الأمريكي كسبت قضية اختطافهم اهتمام الحكومة الأمريكية بشكل خاص بعد ضغط من الراى العام الامريكى على الرئيس كارتر ووزارة الخارجية الأمريكية للإفراج عنهم ؛

The New York Times,www.nytimes.com/1977/09/08/archives/argentina-lists-arrest-of-5-jews.html?searchResultPosition=463
(52)The New York Times,www.nytimes.com/1977/09/08/archives/argentina-lists-arrest-of-5-jews.html?searchResultPosition=463
(53) FRUS, 1977–1980, Vol xxiv, Draft Memorandum of Conversation, Washington, September 9, 1977
(54) Ibid
(55) Ibid
(56) Ibid ؛
White House, "President Carter/President Videla Bilateral," Confidential, Memorandum of Conversation, September 9, 1977.
(57) Jimmy Carter, Meeting with President Jorge Rafael Videla of Argentina Remarks to Reporters Following the Meeting, September 09, 1977, https://www.presidency.ucsb.edu/documents/meeting-with-president-jorge-rafael-videla-argentina-remarks-reporters-following-the.
(58)The New York Times,www.nytimes.com/1977/10/02/archives/argentine-reporting-gain-on-guerrillas-security-units-said-to-have.html?searchResultPosition=507

(59) Department of State, U.S. Embassy in Argentina, Memorandum from F.A. Harris on First Corps Officers Involved with PEN and Disappeared Cases. October 3, 1977.

(60) FRUS, 1977–1980, Vol xxiv, Telegram from the Department of State to the Embassy in Argentina ,Washington, November 3, 1977

*كانت الأرجنتين تريد شراء 18 طوربيد من طراز مارك 44 هو طوربيد خفيف الوزن يُطلق من الجو ومن السفن وعدد 12 مناظير للغواصات الأرجنتينية، و3 طائرات هليكوبتر من طراز بوينج CH-47C" شينوك؛ لنقل المعدات اللوجستية تم تصميمها بشكل مختلف لحمل 33 إلى 44 شخصاً ومعدات تقتصر على وظائف النقل، ولا يمكن استخدامها كطائرات حربية وعدد 2 طائرة نقل جوي من طراز لوكهيد KC-130 تستخدم هذه الطائرات في تزويد الطائرات بالوقود المشاركة في عمليات البحث والإنقاذ والأنشطة الأرجنتينية في القارة القطبية الجنوبية علاوة على الألاف من قطع الذخيرة المختلفة ومكونتها إلا أن سياسة الولايات المتحدة كانت تمنع بيع كافة الأسلحة والذخيرة التي يمكن للشرطة استخدامها في عمليات الأمن الداخلى وانفاذ القانون المدنى لعدم استخدامها في انتهاك حقوق الانسان ؛

FRUS, 1977–1980, Vol xxiv, Action Memorandum from the Director of the Bureau of Politico-Military Affairs (Gelb) to Secretary of State Vance, Washington, September 15, 1977.

(61) FRUS, 1977–1980, Vol xxiv, Action Memorandum from the Director of the Bureau of Politico-Military Affairs (Gelb) to Secretary of State Vance, Washington, September 15, 1977.

(62)The New York Times,www.nytimes.com/1977/11/12/archives/argentina-adds-curbs-on-dissident-critical-of-peronist-government.html?searchResultPosition=587

(63) FRUS, 1977–1980 ,Vol xxiv, Briefing Memorandum From Richard Feinberg of the Policy Planning Staff to Secretary of State Vance, Washington, November 19, 1977

(64) FRUS, 1977–1980, Vol xxiv, Telegram from the Embassy in Argentina to the Department of State ,Buenos Aires, December 14, 1977

(65) Ibid

(66) FRUS, 1977–1980, Vol II, Human Rights and Humanitarian Affairs, Paper Prepared in the Bureau of Intelligence and Research, Washington, January 11, 1978

(67)The New York Times ,https://www.nytimes.com/1978/01/29/archives/us-presses-argentines-on-rights-at-disposition-of-executive-no.html?searchResultPosition=730

*معاهدة تلاتيلولكو لحظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهي وثيقة فُتحت للتوقيع عام ١٩٦٨ في مكسيكو سيتي، لجعل أمريكا اللاتينية منطقة خالية من

الأسلحة النووية، أردت الحكومة الأمريكية انضمام الأرجنتين الى المعاهدة خلال فترة كارتر؛ بسبب امتلاك الأرجنتين التكنولوجيا النووية، والمنشآت اللازمة لإنتاج المتفجرات النووية، وكان لديها خلال هذه الفترة مفاعل نووي بقوة 300 ميجا واط قيد التشغيل، وكانت الحكومة الأرجنتينية تقوم ببناء مفاعل أخر بقوة 600 ميجا واط، ونجاح الأرجنتين في استخراج البلوتونيوم من وقود اليورانيوم المستنفد وبناء منشأة لمعالجة كميات أكبر؛

The New York Times ,https://www.nytimes.com/1978/01/29/archives/us-presses-argentines-on-rights-at-disposition-of-executive-no.html?searchResultPosition=730

(68) Ibid

(69) FRUS, 1977–1980, Vol xxiv, Action Memorandum from the Assistant Secretary of State for Inter-American Affairs (Todman) to the Deputy Secretary of State (Christopher),Washington, February 15, 1978

(70) Ibid

(71) Ibid

(72) FRUS, 1977–1980, Vol xxiv, Telegram from the Department of State to the Embassy in Argentina, Washington, April 7, 1978

(73)Department of State, U.S. Embassy in Argentina, Letter on Human Rights from Political Officer F. Allen "Tex" Harris, April 26, 1978 .

(74)The New York Times,www.nytimes.com/1978/04/18/archives/argentina-regime-frees-publisher-held-a-year-in-scandal.html?searchResultPosition=848

(75) FRUS, 1977–1980, Vol xxiv, Memorandum from the Deputy Secretary of State (Christopher) to Secretary of State Vance, Washington, April 26, 1978

(76) FRUS, 1977–1980, Vol xxiv, Paper Prepared in the Department of State,Washington, May 20, 1978

(77) Ibid

(78) Ibid

(79) FRUS, 1977–1980, Vol xxiv, Memorandum of Conversation, Buenos Aires, May 24, 1978

(80)Ibid

(81)Ibid

(82) FRUS, 1977–1980, Vol xxiv, Telegram from the Embassy in Argentina to the Department of State, Buenos Aires, May 25, 1978

(83) Ibid

(84) Ibid

(85)Department of State, U.S. Embassy in Argentina, Audio transcription, Working tape - 3 - Side A/Side B. May 31, 1978.

(86) Department of State, U.S. Embassy in Argentina, Officer Evaluation Report for 'Harris F. Allen, june-16-1978.

(87) Jimmy Carter, Organization of American States Remarks at the Opening Session of the Eighth General Assembly, June 21, 1978, https://www.presidency.ucsb.edu/documents/organization-american-states-remarks-the-opening-session-the-eighth-general-assembly

* اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان فرع من فروع منظمة الدول الأمريكية مقرها واشنطن ، تعالج أوضاع حقوق الإنسان وانتهاكاتها في الدول الأعضاء الخمس والثلاثين، أُنشئت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان بموجب قرار من منظمة الدول الأمريكية عام ١٩٥٩، وبدأت عملها عام ١٩٦٠، حيث رصدت أوضاع حقوق الإنسان عبر زيارات ميدانية، وفي عام ١٩٦٥، مُنحت تفويضًا بمعالجة شكاوى محددة تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان. وقد اعترفت الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية بلجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان باعتبارها الهيئة الرئيسية لحقوق الإنسان في المنطقة من خلال بروتوكول مُلحق بميثاق منظمة الدول الأمريكية ، اعتُمد عام ١٩٦٧ ودخل حيز النفاذ عام ١٩٧٠. اعضاء اللجنة تنتخبهم الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية، لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة. للمزيد انظر

https://www.oas.org/dil/treaties_B32_American_Convention_on_Human_Rights.htm.

International Justice Resource Center, https://ijrcenter.org/regional/inter-american-system.

* المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان فرع من فروع منظمة الدول الأمريكية، ومقرها سان خوسيه، كوستاريكا، تعمل منذ 1979 وهي الجهاز القضائي لمنظومة حقوق الإنسان الأمريكية، صلاحيات المحكمة أكثر محدودية من صلاحيات لجنة حقوق الإنسان، إذ لا يجوز للمحكمة البت إلا في القضايا المرفوعة ضد الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية التي قبلت صراحةً اختصاص المحكمة في القضايا الخلافية، ويجب أن تُعالج هذه القضايا أولاً من قبل اللجنة، إضافةً إلى ذلك، لا يجوز إحالة القضايا الخلافية إلى المحكمة إلا من قِبل الدول الأطراف واللجنة، قضاة المحكمة السبعة مستقلون، ولكن يتم اختيارهم من قبل الدول من خلال الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية، يُنتخب القضاة لمدة ست سنوات، قابلة للتجديد مرة واحدة، تجتمع المحكمة وقضاتها عدة مرات سنويًا في دورات تصل مدتها إلى أسبوعين، إلا أن موظفيها يعملون على مدار العام؛

https://www.oas.org/dil/treaties_B32_American_Convention_on_Human_Rights.htm

International Justice Resource Center. Resource Center, https://ijrcenter.org/regional/inter-american-system

(88) OAS, https://www.oas.org/dil/treaties_B32_American_Convention_on_Human_Rights.htm

(89) The New York Times, www.nytimes.com/1978/06/22/archives/new-jersey-pages-carter-tells-latins-at-oas-conference-that-he-will.html?searchResultPosition=996

(90) FRUS, 1977–1980, xxiv, Telegram from the Department of State to the Embassy in Argentina ,Washington, June 26, 1978.
(91) FRUS, 1977–1980, Vol xxiv, Memorandum From Robert Pastor of the National Security Council Staff to the President's Assistant for National Security Affairs (Brzezinski) and the President's Deputy Assistant for National Security Affairs (Aaron),Washington, August 9, 1978.
(92)Ibid
(93)Ibid
(94) FRUS, 1977–1980, Vol xxiv, Telegram from the Embassy in Argentina to the Department of State ,Buenos Aires, August 10, 1978.
(95) FRUS, 1977–1980, Vol xxiv, Memorandum from Robert Pastor of the National Security Council Staff to the President's Assistant for National Security Affairs (Brzezinski),Washington, August 28, 1978.
(96) Ibid
(97) FRUS, 1977–1980, Vol xxiv, Memorandum from Robert Pastor of the National Security Council Staff to the President's Assistant for National Security Affairs (Brzezinski),Washington, August 31, 1978
(98) FRUS, 1977–1980, VOL xxiv, Memorandum of Conversation, Rome, September 4, 1978؛
White House, Office of the Vice President, "Memorandum of Conversation, Ambassador Gardner's Residence, Rome, Italy," Secret, Memorandum, September 5, 1978.
(99) FRUS, 1977–1980, VOL xxiv, Telegram from the Department of State to the Embassy in Argentina, Washington, October 3, 1978.
(100) FRUS, 1977–1980, Vol xxiv, Memorandum from the Vice President's Assistant for National Security Affairs (Clift) to Vice President Mondale ,Washington, October 19, 1978.
(101) Department of State, U.S. Embassy in Argentina, Memorandum to File, "Disappearance Numbers.", December 27, 1978 .
(102)Department of State ,U.S. Embassy in Argentina, Letter from Tex Harris to Unnamed CIA Official Tex Harris challenges CIA's view of "Videla .as a good guy" December 6, 1978.

(103) CIA cable, "Federal Police Investigation of the Death of Elena Holmberg," Secret, January 18, 1979.
(104)Department of State, report Next Steps in Argentina," Secret, January 26, 1979.
(105) FRUS, 1977–1980, Vol xxiv, Memorandum From the Assistant Secretary of State for Human Rights and Humanitarian Affairs (Derian) to Secretary of State Vance and the Deputy Secretary of State (Christopher),Washington, January 26, 1979.
(106) Ibid
(107) Ibid
(108) National Security Council, U.S. Policy to Argentina," Secret, Memorandum, March 5, 1979.
(109) FRUS, 1977–1980, Vol xxiv, 99. Telegram From the Embassy in Argentina to the Department of State ,Buenos Aires, March 27, 1979.
(110) Ibid
(111) Ibid
(112) Ibid
(113) Department of State, Argentina 1979 ,0619 Airgram 46 p1 0000A95C.
(114) FRUS, 1977–1980, Vol xxiv, Memorandum of Conversation, Washington, July 27, 1979.
(115)The New York Times, https://www.nytimes.com/1979/09/07/archives/human-rights-group-opens-inquiry-in-argentina-copies-seized-at.html?searchResultPosition=2
(116) Ibid
(117)The New York Times ,www.nytimes.com/1979/09/14/archives/new-law-in-argentina-about-missing-persons-draws-sharp-criticism.html?searchResultPosition=12
(118) Ibid
(119)The New York Times, nytimes.com/1979/09/21/archives/publishers-release-urged-in-argentina-high-court-calls-on-junta-to.html?searchResultPosition=9
(120) The New York Times, www.nytimes.com/1979/09/23/archives/hopes-rise-in-argentina-for-timermans-early-release-under-house.html?searchResultPosition=16
(121)The New York Times, www.nytimes.com/1979/09/26/archives/argentina-expels-publisher-it-had-held-for-29-months.html?searchResultPosition=26

(122)White House, "Jacobo Timerman," Confidential, Memorandum, November 2, 1979 .

(123) FRUS, 1977–1980, Vol xxiv, Telegram from the Mission to the United Nations to the Department of State ,New York, September 29, 1979

(124) FRUS, 1977–1980, Vol xxiv, 103. Memorandum From the Executive Secretary of the Department of State (Tarnoff) to the President's Assistant for National Security Affairs (Brzezinski),Washington, January 16, 1980

(125)Department of State, Conversation with Argentine Intelligence Source, April 7, 1980.

(126) Department of State, U.S. Embassy cable, GOA Counter-Insurgency Tactics, Unchanged, Secret, April 9, 1980.

(127)The New York Times ,www‹nytimes‹com/1980/04/19/archives/rights-panel-accuses-argentina-of-killing-and-torturing-captives‹html? search Result Position=16

(128) OAS, Report of the Argentine Human Rights Commission, April1980 https://cidh.oas.org/countryrep/Argentina80eng/conclusions.htm#A.%20%20%20%20%20%20%20Conclusions

(129) Ibid

(130) Ibid

(131) Ibid

(132) FRUS, 1977–1980, Vol xxiv, . Paper Prepared in the Department of State, Washington, May 12, 1980

(133) Ibid

(134) Ibid

* تم تعيين إدموند موسكي وزيرا للخارجية في 8 مايو 1980 بعد استقالة ساويرس فانس من منصبه في أبريل من عام 1980 احتجاجا على عملية إنقاذ الرهائن الامريكيين في إيران فيما يعرف بعملية مخلب النسر التي نفذتها القوات المسلحة الأمريكية بجانب القوات الخاصة في 25 إبريل 1980 لتحرير رهائن أميركيين في السفارة الأميركية بطهران، لكنها باءت بالفشل وأدت إلى تدمير طائرتين ومقتل ثمانية جنود أمريكيين في صحراء طبس الواقعة شمال شرق إيران. ؛

Jimmy Carter, Department of State Remarks at the Swearing in of Edmund S. Muskie as Secretary. May 08, 1980 https://www.presidency.ucsb.edu, https://www.presidency.ucsb.edu /node/250145

https://ar.wikipedia.org

(135) FRUS, 1977–1980, VOL xxiv, 111. Memorandum From Acting Secretary of State Christopher to President Carter ,Washington, June 14, 1980

(136) FRUS, 1977–1980, Vol xxiv, 115. Telegram From Secretary of State Muskie's Delegation to the Department of State and the Embassy in Argentina, New York, October 1, 1980

(137) Department of State, "The Tactic of Disappearance," Confidential, Cable, September 26, 1980.

(138) Jimmy Carter, Organization of American States Remarks at the 10th Regular Session of the General Assembly, November 19, 1980, https://www.presidency.ucsb.edu/documents/organization-american-states-remarks-the-10th-regular-session-the-general-assembly

(139)Jimmy Carter, The State of the Union Annual Message to the Congress, January 16, 1981., https://www.presidency.ucsb.edu/documents/the-state-the-union-annual-message-the-congress.

.

*ولد أدولفو بيريز إسكيفيل فى 26 نوفمبر 1931، في بوينس آيرس بالأرجنتين، وهو نحات ومهندس معماري أرجنتيني، وكان من أبرز دعاة حقوق الإنسان نال جائزة نوبل للسلام عام 1980 عن عمله أمينًا عامًا لمنظمة السلام والعدالة وهى من منظمات حقوق الانسان في الارجنتين تأسست عام 1974 لتنسيق أنشطة حقوق الإنسان في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية، كان بيريز إسكيفيل، عُيّن أستاذًا في المدرسة الوطنية الأرجنتينية للفنون الجميلة عام 1968، استقال من منصبه بعد اختياره لقيادة منظمة السلام والعدالة عام 1974 هاجم ارهاب اليسار واليمين الذي دفع الأرجنتين إلى شفا الحرب الأهلية، ونال بسبب موقفه عداوة كلا الجانبين، تحدث نيابة عن المختطفين ، وهم آلاف الأشخاص الذين اختفوا على يد قوات الامن خلال حملة المجلس العسكري الأرجنتيني ضد المتطرفين، وقد أُلقي القبض عليه هو نفسه عام 1977 واحتُجز دون تهمة لمدة 14 شهرًا، تعرض خلالها للتعذيب للمزيد؛

https://www.britannica.com/biography/Adolfo-Perez-Esquivel.

(140) Jimmy Carter, The State of the Union Annual Message to the Congress, January 16, 1981., https://www.presidency.ucsb.edu/documents/the-state-the-union-annual-message-the-congress.

Jimmy Carter and the Human Rights Issue in Argentina (1981-1977)
Documentary study

Abstract:

This research deals with the US policy towards the issue of human rights in Argentina during the presidency of Jimmy Carter (1977-1981). President Carter included the issue of human rights in his electoral platform during his presidential campaign for the US presidency in 1976. After his success and assuming the presidency, he emphasized considering human rights as the basis of the country's foreign policy towards the world. Accordingly, major changes occurred in US foreign policy through the establishment of an administrative structure within the State Department and the National Security Council, and the appointment of human rights officials whose mission was to conduct periodic foreign visits, write reports and submit recommendations to the executive branch; to take a position on countries that violate these rights against their people. Since Argentina was suffering from blatant violations in the field of human rights under the rule of the military junta headed by General Jorge Videla; Relations between the two countries became strained, as President Carter and the US government considered human rights the basis for dealing with Argentina. The United States reduced military aid, banned military training, stopped the sale of military equipment and weapons, and voted against Argentine loans from US banks, the Inter-American Development Bank, and the World Bank. The US Congress passed laws and legislation preventing aid to Argentina. In addition, the US government exerted pressure on the Argentine military government in the Organization of American States and the United Nations by accepting a visit from the Inter-American Commission on Human Rights, and forcing Argentina to make improvements in the field of human rights. These efforts resulted in a reduction in arrests, imprisonment, killings, disappearances, and torture, and in granting political prisoners the right to choose exile instead of trial.

Keywords: human rights, Jimmy Carter, Jorge Videla, United States, Argentina.